



علم الاجتماع السياسي

إعداد

الدكتور

محمد خضر

رئيس قسم علم الاجتماع

كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي

٢٠٢٤/٢٠٢٣

مقرر تدريسي للفرقة الثانية/ الترم الأول

(٢١٤ اجت)

المحتويات

٢	■ الفصل الأول
١٦	■ الفصل الثاني
٢٦	■ الفصل الثالث
٣٨	■ الفصل الرابع
٥٨	■ الفصل الخامس
٨٥	■ الفصل السادس
٩٣	■ الفصل السابع
١٧٨ - ١٠٥	■ الفصل الثامن

الفصل الأول

"تعريف علم الاجتماع السياسي، وأهدافه ومجالاته"

علم الاجتماع السياسي: هو أحد الفروع الرئيسية في علم الاجتماع وأكثرها تطوراً، فهو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليسد الفراغ الموجود بين علم السياسة وعلم الاجتماع، من خلال تقديم المعرفة العلمية للظواهر السياسية، فأصبح من مجالات البحث الهامة في علم الاجتماع.

وهو علم يدرس العلاقة بين السياسة والواقع الاجتماعي الذي يعتبر الحاوي للأحداث السياسية وتأثير الأحداث السياسية على البنية الاجتماعية والعكس، فمثلاً عند دراسة ظاهرة سياسية كالحرب أو الثورة، يدرس علم الاجتماع السياسي تأثير ذلك على المجتمع، كما يدرس أيضاً تأثير البنية الاجتماعية على السياسة فمثلاً ظاهرة البطالة والتفكك الاجتماعي واختلال القيم وغياب العدالة الاجتماعية (الظاهرة الاجتماعية) وبين حدوث الثورة أو الحرب (الظاهرة السياسية).

الظواهر السياسية - التي يدرسها علم الاجتماع السياسي - ليست حديثة العهد كعلم الاجتماع السياسي، لكنها أقدم من ظهور علم الاجتماع نفسه حيث أنها قديمة قدم وجود الإنسانية ذاتها، حيث أهتم علماء العلوم الإنسانية الأخرى - مثل الفلسفة والقانون - بدراستها ولكن بشكل

محدود، فأتسم علم الاجتماع السياسي وكذلك العلوم السياسية بدراستها بشكل منهجي ومنظم ([ar.wikipedia.org/wiki/علم الاجتماع السياسي](http://ar.wikipedia.org/wiki/علم_الاجتماع_السياسي)).

يهتم علم الاجتماع السياسي بأثر المتغيرات الاجتماعية في تكوين بنية السلطة السياسية وتطور أنظمة الحكم في المجتمع، فالنظم الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي ليست إلا عوامل متغيرة (أو متحولات) أو عوامل مسببة، وما أمور السياسة وشؤونها غير عوامل تابعة، تتأثر بالعوامل الاجتماعية وتتغير بتغيرها. وعلى هذا فإن أي فهم دقيق للنظم والمؤسسات السياسية يتطلب تحليلاً لمرتكزاتها الاجتماعية ورصداً لعناصر التغير في المجتمع.

إن علم الاجتماع السياسي يعني بتوضيح الأساس الاجتماعي لنظريات السياسة مقابل الأساس التاريخي، كما يهتم بتوضيح جملة مشكلات تتعلق بالحياة السياسية مثل الحرية وعلاقتها بالدولة والسلطة، والديمقراطية السياسية، والرأي العام، والأمة والقومية، والطبقة والنخبة والقيادة والزعامة، واللامبالاة في كل ما يتفرع عنها. كما يبحث علم الاجتماع السياسي في علاقات الإنتاج ومكانتها في نشوء ظاهرة الاغتراب، بوجودها المتعددة السياسي منها والاقتصادي والاجتماعي، وأثرها في إبراز تفسخ المجتمع إلى طبقات في المجتمعات البرجوازية والرأسمالية، ومكانة الدولة في

حماية مصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة اقتصادياً. كذلك يبحث في العوامل التي تؤدي إلى نشوء الاستعمار والاحتكارات الكبرى، والتفاعل الاجتماعي في إطار الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، وما ينتج عنه من تنافس. وبالمقابل يدرس التفاعل الاجتماعي في البلدان الاشتراكية من حيث اتجاهه نحو التعاون، وما يتضمنه التفاعل الاجتماعي في مجموعة الدول النامية من تغيير وتحديث، لأن للتفاعل الاجتماعي بين القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أثراً بالغاً في تحديد شكل الدولة التي هي معقولة المجتمع، وأثراً في الثقافة والقانون والدستور وفي تسييس المجتمع وتغيير بنيته.

ثم إن علم الاجتماع السياسي يبحث في كيفية نشوء مجتمع دولي «مسيّس» يقوم على السلام والعدل ويسعى إلى سعادة البشرية جمعاء، غير أن هذا لا يعني تطابق النظرة والمعالجة لهذه الموضوعات بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة فالنظرة الاجتماعية إلى أمور السلطة والسياسة تختلف عن النظرة السياسية، لأن العلوم السياسية تركز اهتمامها على تبيان أثر السلطة في إحداث التغيير الاجتماعي وتدرس مسائل الإدارة وشؤونها بمعزل عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية في نطاق المجتمع الواسع، في حين يهتم علم الاجتماع السياسي بأثر العامل الاجتماعي والتغيير الاجتماعي في تكوين بنية السلطة والدولة والحكم والسياسة

وتفسيرها (ar.wikiversity.org/wiki/علم الاجتماع السياسي).

علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يدرس الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع، ويقدر ما يحدد النظام السياسي مسار المجتمع ويضع أسسه وتنظيمه، فإن المجتمع بدوره يحاول أن يحدد أسس الحكم مع قيمه وأفكاره، ويعتبر علم الاجتماع السياسي أحد الفروع الرئيسية في علم الاجتماع، فهو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليسد الفراغ الموجود بين علم السياسة وعلم الاجتماع، من خلال تقديم المعرفة العلمية للظواهر السياسية، فأصبح من مجالات البحث الهامة في علم الاجتماع.

وقد اختلف العلماء في تحديد مفهوم موحد لعلم الاجتماع السياسي، إلا أن هناك مفهومين يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون هذا العلم، حيث يتجه المفهوم الأول إلى أن علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة أما الثاني فيشير إلى أن علم الاجتماع السياسي هو علم دراسة القوة (<http://arabsocio.blogspot.com>).

علم الاجتماع السياسي هو علم يدرس العلاقة بين السياسة والواقع الاجتماعي الذي يعتبر الحاوي للأحداث السياسية وتأثير الأحداث

السياسية على البنى الاجتماعية والعكس. فمثلا عند دراسة ظاهرة الحرب أو الثورة (ظاهرة سياسية) يدرس علم الاجتماع السياسي تأثير هذه الحرب أو الثورة (الظاهرة السياسية) على المجتمع، كما يدرس أيضا تأثير البنية الاجتماعية على السياسة فمثلا ظاهرة البطالة والتفكك الاجتماعي واختلال القيم وغياب العدالة الاجتماعية (الظاهرة الاجتماعية) وبين حدوث الثورة أو الحرب (ظاهرة سياسية) (www.marefa.org).

هل علم الاجتماع السياسي فرع من علم الاجتماع العام أم فرع من علم السياسة؟ وبصيغة أخرى هل المدخل لدراسة علم الاجتماع السياسي مدخل اجتماعي أم سياسي؟ وسواء كان هذا أم ذاك فما الحدود الفاصلة بين الظاهرة الاجتماعية التي هي موضوع علم الاجتماع والظاهر السياسية التي هي موضوع علم السياسة؟ وما الذي يميز علم الاجتماع السياسي عن كل من علم الاجتماع وعلم السياسة؟ هل هي موضوعاته المتميزة والخاصة به؟ أم هو منهج تناول هذه الموضوعات؟. وإذا كان علم الاجتماع السياسي علم مستقل قائم بذاته فهل يتوفر على نظريات وقوانين ومناهج خاصة به تبرر استقلالته وتميزه؟.

إن تساؤلنا -المشار إليه أعلاه- حول هل أن علم الاجتماع السياسي متفرع عن علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية، أم عن علم السياسة الذي يهتم بدراسة الظواهر السياسية، قد يوحي للقارئ وكأن

هناك فصلا بين الظواهر الاجتماعية والظواهر السياسية، وأن ما هو اجتماعي مفارق لما هو سياسي والعكس صحيح، وفي واقع الأمر فإن هذا الاستنتاج يوحي به الخلط القائم بين الظواهر الاجتماعية التي هي موضوع العلوم الاجتماعية بشكل عام، والظواهر الاجتماعية التي هي موضوع علم الاجتماع (السوسيولوجي **Sociology**). فالعلوم الاجتماعية تدرس الظواهر الاجتماعية بأبعادها المختلفة، (الاجتماعية بمفهومها الضيق) والسياسية والاقتصادية والتاريخية والأنثروبولوجية، أي كل العلاقات والتفاعلات التي تنشأ عن الاجتماع الإنساني، ولكن العلوم الاجتماعية المتخصصة تدرس جوانب أو أبعاد متميزة من هذه الظواهر، وعليه فإن السلوك السياسي هو سلوك اجتماعي أصلا وظاهرة اجتماعية مادام يتعلق بالإنسان وبالعلاقة الحاكمين بالمحكومين، ولكنه سلوك يهتم ببعد أو نسق محدد داخل الإطار العام للنسق الاجتماعي ككل، ومن هنا فالقول بأن علم السياسة يدرس الظواهر السياسية لا يعني أن هذه الظواهر شيء مفارق للظواهر الاجتماعية، بل إن متطلبات التخصص الأكاديمي هي التي تملي هذا التمييز بين أبعاد النسق الاجتماعي.

وفي نفس السياق نلاحظ أن مسعى علم الاجتماع ليكون علما عاما ذا قدرة على استيعاب ودراسة مجمل الظواهر الاجتماعية، كما كان يطمح مؤسسه أوغست كونت **Auguste comte** ثبت أنه طموح مبالغ به

أكثر من اللازم، حيث لم يستطع علم الاجتماع أن يحول دون انفلات العديد من الظواهر الاجتماعية من مجال دراسته لتندرج كموضوعات خاصة لعلوم اجتماعية متخصصة، ومنها علم السياسة، إلا أنه يبدو وكأنه رباط وثيق لا ينفصم بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي هو الذي حال أيضا دون طموح علم السياسة ليكون علما مستقلا ذا قدرة منهجية ومفاهيمية قادرة على دراسة وفهم الظواهر السياسية باستقلالية عن محيطها الاجتماعي، وعلى الإحاطة بكل الظواهر السياسية في ظل عالم متغير ومجتمعات متباينة.

هناك مبرر قوي لظهور علم الاجتماع السياسي وأسباب مقنعة تجيز لهذا العلم أن يأخذ مكانه بين العلوم الاجتماعية، وأن يحتل مكانه كمادة تدرس في الجامعات، ونرى أن التداخل بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي وغموض هذا الأخير إنما مرجعه حدائته كعلم مستقل قائم بذاته، فقد وردت عبارة علم الاجتماع السياسي لأول مرة بشكل رسمي في مرسوم ١٠ يوليو ١٩٦٢ في فرنسا، (١) وساهمت أحداث فرنسا عام ١٩٦٨ في إعطائه دفعة إلى الأمام وكما يقول لبيست IPEST "إن عام ١٩٦٨ يمثل نقطة تحول في علم الاجتماع السياسي كفرع عالمي من فروع المعرفة، فالهبة الثورية القائمة على العنف، للقوى الجديدة، لم تؤد إلى تحدي النظريات والنماذج التي ظهرت في الخمسينات

والستينات، وإنما فرضت نوعاً من إعادة التقييم لأساليب جمع البيانات واستراتيجيات التحليل".

إذا كنا نضع تعريفاً أولياً لعلم الاجتماع السياسي بأنه: العلم الذي يدرس الظواهر السياسية ليس اعتماداً على مقولات نظرية مسبقة وليس انطلاقاً من التمظهرات القانونية والمؤسسية بل يدرسها انطلاقاً من إطارها الاجتماعي الذي انبثقت منه وتتصدى لمواجهته تطويراً وتغييراً، وانطلاقاً من علاقات القوة التي تحكم الفئات الاجتماعية في سعيها نحو السلطة حفاظاً عليها أو وصولاً لها أو تحرراً من سطوتها، فإن هذا التعريف يصلح كمنطلق للباحثين المنتمين لدول العالم الثالث وتحديدًا للخروج من الأزمة التي يعرفها علم السياسة الكلاسيكي في تعامله مع الشأن السياسي في هذه المجتمعات

(<http://sociokech.blogspot.com/2012/05/blog-post>.)

إذا كان علم السياسة يبدأ موضوعه بدراسة الدولة، وكيف تمارس تأثيراتها في المجتمع، فإن علم الاجتماع السياسي يبدأ بدراسة المجتمع، وكيف يؤثر ذلك في الدولة، أو يدرس العلاقة الموجودة بين المواطنين والدولة ومؤسساتها، أو يدرس العلاقة التي تجمع الرعية بالراعي، أو يدرس أشكال الهيمنة التي يمارسها الأفراد ضد الجماعات الإنسانية . ويعني هذا أن

علم الاجتماع السياسي يدرس الظاهرة السياسية في حضان المجتمع،
ويبين مختلف التأثيرات التي يمارسها المجتمع في الفعل السياسي. ثم
تفسير الظواهر السياسية في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
والتاريخية والحضارية...

وإذا كان علم السياسة يدرس الدولة أو السلطة السياسية [٤]، فإن علم
الاجتماع السياسي يبرز السياق الاجتماعي للظواهر السياسية [٥]. وبتعبير
آخر، يدرس القضايا والمشاكل والمواضيع والعلاقات الاجتماعية المؤثرة
ذات الطبيعة السياسية، وخاصة ما يتعلق بالإيدولوجيات، وقوى الضغط،
والأحزاب السياسية، والنقابات، والنخب، والانتخابات. وهنا، يمكن
الحديث أيضا عن سوسيولوجيا التصويت أو الانتخاب أو الاقتراع.

وإذا كان علم السياسة هو علم الدولة أو السلطة السياسية أو دراسة النظم
السياسية، فإن علم الاجتماع السياسي هو الذي يدرس الظواهر السياسية
في ضوء المجتمع، أو المجتمعات الصغيرة والكبيرة، أو في ضوء المقارنة
الاجتماعية أو علم الاجتماع.

وعليه، يمكن القول بأن علم الاجتماع السياسي هو الذي يدرس النظام
السياسي أو النظم السياسية وتأثيرها في المجتمع. و" المقصود بالنظام
السياسي دراسة ظاهرة القوة وتوزعها في المجتمع، سواء أكان هذا
المجتمع قبيلة أم دولة قومية أم إمبراطورية أم أي نمط اجتماعي آخر،

بالإضافة إلى العلاقة التي تربط بشكل مباشر بعملية تحديد هذه القوة. [٦]"

وعلى أي حال، فعلم الاجتماع السياسي هو علم الدولة من جهة أولى، وعلم السلطة والقوة والنفوذ من جهة ثانية، وعلم النظم السياسية من جهة ثالثة.

يستند علم الاجتماع السياسي إلى عدة مواضيع سياسية لها علاقة بالمجتمع تأثيراً وتأثراً، مثل: موضوع القوة، وموضوع السلطة، وموضوع الدولة، وموضوع التطرف، وموضوع العنف، وموضوع الثورة، وموضوع الإرهاب، وموضوع التنشئة الاجتماعية، وموضوع العولمة، وموضوع الديمقراطية، وموضوع النخبة أو الصفوة، وموضوع المشاركة السياسية، وموضوع التنمية السياسية، وموضوع الإيديولوجيات، وموضوع جماعات الضغط، وموضوع النقابات، وموضوع الدستور، وموضوع طبيعة الحكم، وموضوع الانتخابات.

وعليه، يمكن القول بأن السوسيولوجيا السياسية المعاصرة تركز على أربعة مواضيع محورية هي:

– دراسة النشأة السوسيوسياسية للدولة المعاصرة؛

- تحليل موضوع الهيمنة أو الحكم، والتوقف عند اللامساواة الاجتماعية الموجودة بين الطبقات، والفئات، والنخب، والأعراق، والإثنيات،... وتأثيرها في مجال السياسة؛
- تبيان الأدوار التي تقوم بها الشخصيات العامة والحركات الاجتماعية والمنظمات في ميدان السياسة؛
- استكشاف علاقات الهيمنة والخضوع داخل المجموعات المجتمعية. وعلى العموم، يمكن التوقف كذلك عند بعض القضايا الأساسية الأخرى التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي، مثل:
- أنواع النظم السياسية: ودراستها من وجهة النظر السوسولوجية (الأنظمة الديمقراطية، والأنظمة الدكتاتورية، والأنظمة الأوليغارشية، والأنظمة الملكية، والأنظمة الجمهورية، والأنظمة الليبرالية، والأنظمة الاشتراكية، والأنظمة الدينية، والأنظمة المستبدة، والدول البسيطة، والدول المركبة، والدول الموحدة، والدول الفيدرالية (الاتحادية)...) .
- ومن الذين اهتموا بتصنيف الدول والأنظمة السياسية نستحضر، على سبيل التمثيل، أفلاطون الذي صنف أنظمة الحكم، في كتابه (الجمهورية) إلى ثلاثة: الدولة المثالية (الجمهورية)، والدولة الديمقراطية، والدولة الأوليغارشية. وتبعه في ذلك تلميذه أرسطو الذي قسم الدول، في كتابه (السياسة)، إلى ستة أصناف: ثلاثة تحترم القانون وتتيقده، وثلاثة لا تلتزم

بالقانون، ومنها حكم الأوليغارشية. ومن ثم، فالأوليغارشية عند أرسطو هي حكومة الأثرياء ؛ لأنها تتمتع بسلطة المال والثروة والجاه والملكية الخاصة. وكذلك ابن خلدون الذي صنف الحكم إلى أنواع ثلاثة:

- الملك الطبيعي: وهو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة. وتشارك فيه جميع الأمم والشعوب التي لا يستند فيها الحكام لا إلى سياسة عقلية ولا إلى سياسة شرعية، مثل: الأنظمة المستبدة والأنظمة التيقراطية؛

- الملك السياسي: وهو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية، ودفع المضار. وقد عرف هذا النوع عند الفرس الذين كانوا يعتمدون فيه على قوانين سياسية مفروضة من العقلاء والحكماء وأكابرالدولة وزعمائها؛

- الخلافة: وهي الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ... فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا [٧]. وينطبق هذا على نظام الإسلام، قبل أن يتحول إلى نظام وراثي أو حكم ملكي وسلطاني أو حكم قائم على العصبية والشوكة [٨].

ومن جهة أخرى، يمكن الحديث عن هربرت سبنسر الذي ميز بين الدول الصناعية والدول العسكرية. ويمكن التوقف كذلك عند كارل ماركس الذي ميز بين مجموعة من الأنظمة السياسية المتتابعة، ضمن التصور المادي الجدلي، وحصرتها في مجموعة من المجتمعات هي: المجتمع المشاعي، والمجتمع العبودي، والمجتمع الإقطاعي، والمجتمع البورجوازي، والمجتمع الاشتراكي، والمجتمع الشيوعي.

– الدولة والنظام السياسي: ويعني هذا تبيان علاقة النظام السياسي بالبنية الاجتماعية والاقتصادية، واستقراء المشاركة السياسية من خلال التنظيمات والنظم المختلفة لهذه المشاركة، ثم التوقف عند التغير السياسي من جهة، والصراع السياسي من جهة أخرى. وتعبير آخر، تعريف النشاطات السياسية، " بوصفها الصراع على القوة بين الأفراد والجماعات في ارتباطهم بمصالحهم الخاصة، الصراع من ناحية، وبالتنظيمات العامة للحياة الجمعية من ناحية أخرى، هذا الصراع الذي يجري في كل مجتمع إنساني، وبهذا المعنى يكون لكل مجتمع نظامه السياسي الذي ينطوي على مجموعة من القواعد والممارسات التي قد تكون غير رسمية أو غير محددة تحديدا دقيقا، لكنها تشكل الإطار العام الذي تجري فيه الصراعات والمواجهات بين الناس والجماعات الاجتماعية.

لكن القول بأن كل مجتمع له نظام سياسي بالمعنى المحدد في الفقرة السابقة لا يعني إطلاقاً أن كل مجتمع له دولة. بمعنى أن يكون لها جهاز سياسي منفصل و متميز، فقد وجدت مجتمعات لم تعرف الدولة كجهاز مستقل، كانت تربط فيها الصراعات السياسية والقرارات السياسية بالعلاقات القرابية أو التصورات الدينية والطقوس، وحيث يشارك جميع أعضاء المجتمع في النشاط السياسي والقرار السياسي، بدون وجود أي جماعة متخصصة و متفرغة لهذا النشاط (الدولة). "[٩]

ومن جهة أخرى، يبني علم الاجتماع السياسي على مجموعة من المفاهيم النظرية والتطبيقية، مثل: مفهوم القوة، ومفهوم السلطة، ومفهوم العنف، ومفهوم السيطرة، ومفهوم النفوذ، ومفهوم الضغط، ومفهوم النخبة (<http://www.almothaqaf.com/idea2015>).

الفصل الثاني

أهداف علم الاجتماع السياسي

تعتبر أهداف علم الاجتماع السياسي مرتبطة بأهداف علم الاجتماع العام كونه العلم الرئيسي.

١ . تعزيز مكانة علم الاجتماع السياسي من خلال الوصول إلى بعض القوانين التي يمكن عن طريقها تحليل الظواهر والقضايا والعمليات السياسية بصورة علمية.

٢ . يسعى علم الاجتماع السياسي إلى تبني المناهج والمداخل السوسيولوجي لكي يتمكن من دراسة النظم والأنساق السياسية وتحليلها تحليلاً سيوسولوجياً.

٣ . دراسة وظائف وبنائات الظواهر والنظم والأنساق السياسية .

٤ . دراسة العلاقة المتبادلة بين النسق السياسي والأنساق الاجتماعية الأخرى.

٥ . دراسة التغير في المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية.

٦ . دراسة التغير المستمر على الأيديولوجيات السياسية.

٧ . دراسة الطبقات السياسية أو دراسة الصفوة السياسية التي تحاول تسلم زمام الأمور السياسية في الحياة البشرية.

٨ . دراسة الجماعات الراضة أو المناهضة للنظم السياسية.

٩ . دراسة مشاكل التنمية السياسية.

١٠ . مقارنة النظم السياسية عبر العصور التاريخية.

مجالات علم الاجتماع السياسي

أهم المجالات التي يهتم علم الاجتماع السياسي بدراستها : هي السلوك الانتخابي، دراسة القوة الاقتصادية وصنع القرار السياسي، دراسة أيديولوجيات الحركات السياسية وجماعات المصلحة، دراسة الأحزاب السياسية والمنظمات التطوعية، دراسة الحكومة ومشكلة البيروقراطية، دراسة النظريات السياسية، دراسة الوعي والاتفاق السياسي، دراسة الحريات السياسية وأحزاب المعارضة وجماعات الضغط، دراسة الحركات السياسية الحديثة، دراسة السياسة الدولية، دراسة النسق السياسي وعلاقته بالأنساق الاجتماعية الأخرى، دراسة الفساد السياسي.

مع منتصف القرن التاسع عشر تطورت الاتجاهات النظرية المعاصرة في مجال علم الاجتماع السياسي وأصبحت هناك آراء متعددة حول القضايا والمشكلات السياسية التي يجب أن يهتم بها هذا العلم، وقد سعت مجموعة الاتجاهات النظرية المعاصرة في مجال علم الاجتماع السياسي

لتوظيف المناهج والمداخل البحثية السوسولوجية المتطورة في مجال علم الاجتماع وفروعه المتنوعة واستخدامها في دراسة وتحليل المشكلات والظواهر السياسية التي ظهرت في القرنين الماضيين وهذا ما جعل طبيعة الاتجاهات النظرية المعاصرة في علم الاجتماع السياسي في الوقت الحاضر تتميز وتنفرد عن التحليلات التقليدية الكلاسيكية بالعديد من السمات والخصائص المنهجية البحثية من ناحية وأيضاً الأفكار والقضايا النظرية التي اهتمت بدراستها وتحليلها من ناحية أخرى.

الاتجاهات الليبرالية الأوروبية المبكرة

تظهر أهمية الاتجاهات الليبرالية السياسية المعاصرة من خلال تركيز أصحابها على تناول عدد من القضايا والمشكلات والظواهر الاجتماعية والسياسية التي لا تزال تشغل العقل البشري حتى البدايات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وقد انشغلت هذه الاتجاهات في تحليل البناءات والنظم السياسية التي توجد في المجتمعات الرأسمالية الحديثة إضافة إلى دراسة المجتمعات الشيوعية والاشتراكية أو الاتحاد السوفياتي سابقاً.

ومن أهم العلماء الذين أسهموا في تحليل وبلورة الكثير من الظواهر والنظم والمشكلات السياسية في المجتمعات الحديثة (ماكس فيبر) الذي

تناول في إسهاماته قضايا هامة كالسلطة ونماذجها المختلفة والعلاقة بين السلطة والبناءات السياسية والاجتماعية المختلفة. ومن العلماء الذين كانت لهم إسهامات هامة في مجال علم الاجتماع السياسي (فلغريد باريتو) الذي اقترنت أفكاره بأفكار المدرسة الإيطالية التي أسهمت في طرح العديد من الأفكار والظواهر السياسية والاجتماعية الهامة التي لا تزال تعتبر موضع اهتمام شديد للعديد من المتخصصين سواء في علم الاجتماع السياسي أو العلوم السياسية ككل. ولقد اتسمت تحليلات باريتو في مجال علم الاجتماع السياسي بتصوراته حول الديمقراطية والتمايز الطبقي أولاً وفكرته عن الصفوة السياسية ثانياً. وقد لوحظ أن آراء باريتو السياسية تشبه إلى تصورات فيبر السياسية ولا سيما أن كل منهما يمثل التيارات السياسية الليبرالية التي ظهرت في أوروبا خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين.

الاتجاهات الوظيفية الأمريكية

ظهرت إسهامات رواد علم الاجتماع الأمريكي مع البدايات الأولى للقرن العشرين لتضيف أبعاداً وأفكاراً وتصورات نظرية ومهنية وبحثية واقعية وشمل هذا الإسهام جميع فروع علم الاجتماع وهذا ما ظهر على سبيل المثال في علم الاجتماع السياسي حيث أثرت المدرسة السوسولوجية

الأميركية أو ما يعرف بالنظرية البنائية الوظيفية بالعديد من التصورات الهامة التي لا تزال تشغل اهتمام المتخصصين في مجال علم الاجتماع السياسي.

ومن أهم العلماء الذين كان لهم الوقع المؤثر في مجال علم الاجتماع السياسي (تالكوت بارسونز) فلقد جاءت تصوراته وأفكاره متعددة ومتنوعة من خلال تأسيسه مدرسة سوسيولوجية متميزة أسهمت في تحديث علم الاجتماع بفروعه المختلفة ولقد كانت أفكار بارسونز السوسيولوجية تركز على فكرتين هامتين أولاً النسق الاجتماعي وثانياً النسق السياسي وتجدر الإشارة إلى أن آراء بارسونز السياسية لا يمكن فصلها بسهولة عن أفكاره وتصوراته الاجتماعية أو السوسيولوجية العامة. وخاصة أن بارسونز كان يسعى لوضع نظرية سوسيولوجية شاملة وهي نظرية الأنساق الاجتماعية.

كما أن تصورات وأفكار بارسونز السياسية جاءت لتعكس بالفعل واقع المجتمع الأمريكي خاصة والمجتمعات الرأسمالية الغربية بصورة عامة.

وأيضاً من العلماء الذين أسهموا بشكل فعال في هذا المجال العالم (س.ليبست) حيث جاءت إسهامات ليبست في مجال علم الاجتماع السياسي من خلال انتمائه للاتجاهات الوظيفية الأميركية المعاصرة التي وجدت من النظريات الاشتراكية المثالية والماركسية نقطة انطلاق لها. ولقد تركزت تحليلات ليبست على انتقاد آراء ماركس السياسية كما ركز

أيضاً على دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى تطور علم الاجتماع السياسي بصورة عامة وتحليل العديد من القضايا التي تندرج تحت مجالات هذا العلم وخاصة دراسة البناءات السياسية الداخلية والتنظيمات السياسية والنقابية والسلوك السياسي وغير ذلك من موضوعات هامة في مجال علم الاجتماع السياسي.

الاتجاهات الإصلاحية الفرنسية

إن معظم الاتجاهات الفرنسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر وخاصة بعد الثورة الفرنسية، قد تبنت السياسات الإصلاحية ونبذت الأفكار والتيارات الثورية خاصة نظريات ماركس وانتقدتها بشدة بسبب سياساتها المتشددة والتي بعدت فيها عن أفكارها ومبادئها التي انطلقت فيها. فقد ركز رواد النظرية السياسية المثالية على ضرورة تبني الأساليب والسياسات الإصلاحية التي تؤمن بالتغيير والتحديث التدريجي في المجتمع الحديث ونبذ علاقات القوة الدموية التي جاءت في تحليلات ماركس.

ومن أهم علماء الاجتماع السياسي في فرنسا (مورسيس دو فرجيه) و (فيليب بيرو) وقد اهتم كل منهما بالتركيز على أهمية تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع السياسي المعاصر وضرورة تحديث مناهجه وأدوات البحث الميداني. كما اتسمت تحليلات كل من (دو فرجيه وبيرو)

بالواقعية في اختيارهم للقضايا والظواهر السياسية التي اهتموا بمعالجتها بالفعل ومحاولة تحديث هذه القضايا بصورة مستمرة بما يتناسب مع طبيعة الواقع السياسي والعمليات السياسية التي تحدث في المجتمعات المتقدمة والنامية في الوقت عينه.

وكذلك تبنى كل منهما طابعاً تحليلياً لمقارنة إسهامات العديد من الاتجاهات السياسية المثالية والشيوعية والرأسمالية ولم تخلُ تحليلاتها من الطابع النقدي للظواهر السياسية والمشكلات التي تم معالجتها بواسطة الاتجاهات السابقة وهذا ما تتسم به عموماً تحليلات المدرسة الفرنسية الإصلاحية.

الاتجاهات الراديكالية البريطانية

تكمن أهمية الإسهامات البريطانية في علم الاجتماع السياسي في أنها اتسمت بطابع راديكالي نقدي مختلف نسبياً عن الاتجاهات السياسية البريطانية التي ظهرت خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر.

ومن أهم علماء علم الاجتماع السياسي المعاصر الذين يمثلون هذا الاتجاه (توم بوتومور) الذي تميزت كتاباته بالتنوع والتفرد العلمي والواقعية في تحليله للقضايا والمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقد عالج في كتاباته العديد من القضايا الهامة مثل الديمقراطية والطبقات

الاجتماعية حيث أكد أن ظهور الديمقراطية كنظام سياسي ترتب عليه ظهور الطبقات الاجتماعية التي نمت في إطار النظام الاقتصادي الصناعي الرأسمالي.

كما تحدث عن الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية عن طريق دراسة أبعاد العمل السياسي الجماعي الذي يظهر من خلال الحركات الاجتماعية المنتظمة مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وحدوث التمردات. كما حاول بوتومور أن يطرح تصنيفات حديثة للنظم الاجتماعية الكلاسيكية وركز على قضية التغير والصراع السياسي باعتبار أن التغيير عموماً يعتبر نوع معين من أنواع التطور والتحديث الذي يحدث في أي مجتمع وذلك استجابة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أو تفاعل هذه العوامل من أجل اختفاء أجيال قديمة وحلول أجيال صاعدة، كما تعتبر التكنولوجيا أحد العوامل الهامة التي أدت إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي وظهور قيم اجتماعية وثقافية وسياسية لم تكن موجودة من قبل.

مناهج البحث في علم الاجتماع السياسي

١- مناهج البحث التقليدية و هي : المنهج الفلسفي ، المنهج التاريخي ، المنهج المقارن ، منهج المسح .

٢- المداخل السوسيولوجية الحديثة و هي : مدخل التحليل الوظيفي ،
المدخل السلوكي .
جميع المناهج خاصة بعلم الاجتماع السياسي و بعلم الاجتماع العام و
تستخدم : لتحليل الظاهرة و القضايا السياسية .
(كل علماء الاجتماع السياسي الاوائل اعتمدوا على المنهج التاريخي في
تحليلاتهم الاجتماعية السياسية) مقولة غير صحيحة إطلاقاً
منهج البحث الفلسفي قل الاعتماد عليه بعد منتصف القرن (٢٠ م) إلا
أن : مازالت لها مكانة بارزة ، شكلت أساس للأبحاث العلمية .
منهج البحث التاريخي يعتمد على : البحث في أحداث التاريخ الماضية
للتعرف على الحاضر .
منهج البحث المقارن له عدة طرق و هي المقارنة : عبر الزمان (عمودية
(، عبر المكان (أفقية) ، اثنوجرافية (تكوينية) ، إحصائية .
منهج المسح الاجتماعي يستخدم في علم الاجتماع السياسي لقياس :
الرأي العام و الاتصال السياسي ، اتجاهات الناخبين .
مدخل التحليل الوظيفي : يركز على مفاهيم مهمة في التحليل السياسي
الاجتماعي كمفهوم النسق المترابط داخلياً .

المدخل السلوكي يدرس السلوك السياسي للتنظيمات السياسية من حيث
: تصرفات و أفعال و ردود أفعال الاشخاص و الجماعات
(<http://socio.banouta.net/t30>).

الفصل الثالث

النظريات الحديثة في علم الاجتماع السياسي

البنائية الوظيفية (http://albahethoun.blogspot.com/2010):

لم يظهر علم الاجتماع السياسي كنتيجة لظهور موضوعات جديدة تحتاج إلى علم جديد فقط و لكن مبررات ظهور تعود أيضا إلى المنهج أو الأسلوب الجديد في دراسة الموضوعات و هو المنهج البنوي الوظيفي الذي يعكس توجهها عاما لدى علماء الاجتماع السياسي و يقوم على فكرة أساسية هي انه دراسة لظاهرة أو سلوك اجتماعي سياسي لا تكون علمية إلا إذا انطلقت من التعامل مع المجتمع باعتباره يشكل وحدة كلية و كلا متكاملأ أو مجموعة من العناصر المتداخلة فالدين و السياسة و الثقافة و الاقتصاد كلها مظاهر متنوعة لنفس المجتمع و بينها علاقة اعتمادية متبادلة (تبادل) بحيث يصعب أن نفهم أو نفسر ظاهرة سياسية ما دون الرجوع إلى البناء الاجتماعي الذي ظهرت فيه الظاهرة و في هذا المجال يقول كبلن " ليس في وسعنا تحليل معظم القرارات السياسية إلا أن تدرس العلاقات بين القرارات الفردية و الأنظمة الاجتماعية و الأنظمة الفرعية التي تعمل في إطارها و ظروف البيئة التي تتحكم بالاختيار و من هنا يلاحظ تزامن ظهور علم الاجتماع السياسي مع ظهور المناهج البنوية الوظيفية و التنسيقية و هي مناهج لها مبدأ و احد و هو أن المجتمع

يشغل و حدة كلية و له بنية بداخلها تتوزع الوظائف و الأدوار و تتفاعل صراعا(-) أو تعاونا (+) أي الدور و هو الوظيفية .

في إطار بنية الكلية و أنه لا يمكن فهم أي جانب من جوانب المجتمع دون ربطه بالبنية الاجتماعية ككل هذه النزعة البنوية الوظيفية التنسيقية في الحقل السياسي بدأت في البروز بوضوح في الثلاثينيات من هذا القرن تم بدأت تبرز في الدراسات الاجتماعية تم بدأت تبرز في الدراسات السياسية منذ ١٩٤٥ و ما نتج عن الحر العالمية الثانية من مشاكل اقتصادية و ثقافية و ظهور دول العالم الثالث التي أظهرت خصوصية السياسي و ارتباطه بثقافة المجتمعات و أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث في سنة ١٩٦٨ في فرنسا (أحداث شغب و عنف ضد السلطة في فرنسا) قامت بها حركات متطرفة و عنصرية و حركات نسوية و طلابية ضد النظام السياسي أدت إلى أحداث تحولات اجتماعية فرضت تحديا غير محمود على النظام (النسق) السياسي .

تعتبر البنائية الوظيفية من النظريات الاجتماعية أو الأطر المنهجية للنظرية الحديثة بنائيا التي تسعى لتحليل الوقائع الاجتماعية أو الفعل الاجتماعي باعتباره البنية التي يتفاعل داخلها أو الوظيفة أو الدور الذي يقوم به داخل البنية .

وعموما هناك تداخل و التباس بين المفاهيم يكتنف المقولات لهذا المنهج
 مثال : البنية (Structure) ، الوظيفة (Fonction) ، النسق ، النسق
 (System) ، فهناك بعض الكتابات تتعامل مع البنيوية كمنهج كفسلفة
 كما يتحدث آخرون عن النسق أو المنهج النسقي كمنهج في حين في
 مجال البحث العلمي الاجتماعي يصعب الفعل بينهم كليا فالبنيوية
 تستدعي الوظيفية و هذه الأخيرة الوظيفية لا تدرك إلا من بوجود بنية
 مجتمعة و كذلك الحال بالنسبة للنسق أو المنظومة فهو صاحب دائما
 للتحليل البنيوي الوظيفي و منه هذه المفاهيم الثلاث تشكل عناصر
 رئيسية لمنهج تحليلي واحد المنهج التحليلي البنيوي الوظيفي و المعادلة
 الرابطة بين هذه المفاهيم هي : البنية + الوظيفة = النسق (المنظومة)
 فالنسق ما هو إلا وظائف تؤديها البنيات (البني) و قائل هذه المعادلة هو
 ألفن غولدر حيث يقول أن الأساس الفكري للتحليل الوظيفي فهو مفهوم
 المنظومة التي تعني مجموعة متناسقة تساهم سائر عناصرها بأشكال
 مختلفة للوصول إلى هدف واحد (أي كل منظومة لها هدف) و يتوقف
 بعضها على البعض الآخر و تتألف المنظومة من مجموعات فرعية صغرى

بالإضافة إلى تداخل هذه المفاهيم فإن أنصار هذا التحليل أي البنيوي
 الوظيفي يستعينون بالماذج و بشكل عام لمنهج التحليل الوظيفي يقوم

على افتراض مفاده أن المجتمع عبارة عن نسق مؤلف من مجموعة نظم اجتماعية و أنماط محددة و هذه النظم تخضع لتنظيم محدد و أنماط محددة و مصالح إنسانية تمثل تجسيدا للقيم الاجتماعية و الثقافية لذا لا يمكن الحديث عن وظيفة و لا عن نسق دون وجود بنية تستوعب هذه الوظائف و الأنساق لذا لا بد من تعريف البنيوية .

البنيوية (Structure Alisme):الأصل الانشقاقي للكلمة يأتي من كلمة Structure بمعنى ركب و أنشأ أما اصطلاحا فالبنيوية تتعامل مع شيء باعتبار أن له بنية غير عديم أو غير عليم الشكل و يشكل منظومة أو نسق خاصة من حيث تركيبة و وحدة انسجامه الداخلي و هناك عدة تعريف للبنية من أبرزها :

البنية هي نسق من التحولات له قوانين الخاصة باعتباره نسقا في مقابل الخصائص المميزة للعناصر " تعريف جان بياجيه " و في نفس السياق يعرف ليفي ستروس البنية كما يلي : البنية تحمل أولا و قبل كل شيء طابع النسق أو النظام و البنية تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للواحد منها أن يحدث تحولا في باقي العناصر الأخرى و منه نستنتج أن للبنية ثلاث خصائص و هي :

الكلية : العناصر الجزئية لا تكتسب معنا في حد ذاتها و هي منفردة بل عند ارتباطها ارتباطا بنسق كلي (المنظومة) .

التحول : الإنسان ، المجتمع ، الثقافة ، بينهما علاقات ثابتة مثلا :
الجامعة لها ثقافتها و المعاهد لها ثقافتها بشرط أن لا تحل هذه الثقافات
بالنظام الكلي .

التنظيم الذاتي : كل بنية لها تنظيم خاص بها .

فكرة البنيوية : أخذت من العلوم البيولوجية (الكائن يشكل بنية لها
مجموعة من الوظائف ، أخذت و طبعت في العلوم الاجتماعية تم في
العلوم السياسية) .

البنية ليفي ستروس : يعد من البنيويين الذين أعطوا للبنيوية موقعها كتيار
يزعم العلمية ، ليفي ستروس هو مفكر تقليدي لكنه يتوافق مع البنيوية
الحديثة .

و هي تقوم على أنساق القرابة و الأساطير و هدفها فهم الظواهر من
خلال النظر إلى الواقع كبنية فكل شيء له شكل و له بنية و حتى تكون
هناك بنية بأي طريقة يجب توفر أربع شروط :

ش ١- أن تكون عناصر هذه الظاهرة مترابطة فيما بينها و تشكل نسقا .

ش ٢- التأثير المتبادل بين عناصر الظاهرة و أي تغيير يؤثر على بقية
العناصر الأخرى .

ش ٣- القدرة على التنبؤ بما يسيطر على البنية .

ش ٤- شمولية البنية لأخذ الوقائع الملاحظة المتعلقة بالظاهرة ، و قد توصل ليفي ستروس على أن العلاقات الاجتماعية هي المادة الأولى المستعملة في صياغة النماذج لتوضيح البنية الاجتماعية.

القرباة : من خلال الأسرة تتكون بني أخرى

الأساطير : يركز على المجتمعات البدائية .

مثال : العنف هو دراسات تستلزم التنبأ و هو مرتبط بمتغيرات و تكون تدريجية على المدى القريب و يمكن أن تختفي على المدى البعيد .

مثال : ظاهرة الفقر هي شاملة بكافة الدول و ذلك بارتباطها بأسباب اقتصادية و اجتماعية .

كما يرى أن البنية هي مفهوم مركزي في المنهج البنيوي و لا تكمن فقط في الواقع التجريبي بل أيضا في النماذج المنشأة من هذا الواقع ، وهناك النماذج للاوعية ، غير المشخصة للأفراد التي تفصح عن نفسها من خلال سلوك الأفراد و المؤسسات الاجتماعية التي يقيمونها و العلاقات التي يدخلون فيها دون إرادتهم ، و حسبهم البنية تمثل الواقع التجريبي الملاحظ أما الواقع العلمي الغير الملاحظ أي ما وراء الواقع لا بد من الكشف عنه فيما وراء العلاقات العينية أو المعطيات المباشرة و لا يمكن الوصول إليها إلا بفضل عملية البناء استنباطي لبعض النماذج المجردة وهكذا فإن الأداة المنهجية التي يستعملها ستروس لدراسة البنية هي

النماذج فالمعرفة العلمية للواقع الاجتماعي ، لا يتم إلا عن طريق دراسة البنية الاجتماعية من خلال النماذج و البنية لا تنكشف إلا على مستوى النموذج باعتباره منظومة قضايا أي قوانين تشكل العلاقات الاجتماعية داخلها على نحو معين و أن الباحث في تركيبة للنماذج بغية اكتشاف البنية يمر بمرحلتين منهجيتين :

- ١- الإثنوغرافيا (علم الإثنيات أو الأعراق) : يتم فيها الوصف الحيادي للوقائع و تجميعها دون تصور موضوع البحث .
 - ٢- الإثنولوجيا : و هنا ينتمي الباحث الوقائع لتركيب نماذج تتصف بالسير و الملائمة و الشمولية و كلما كان الباحث بارعا كلما كانت النتائج النماذج الأملح (علم الأعراف و السكان) .
- المنهج البنيوي يقوم على أسس :

جمع المعلومات المتفرقة تم تحليلها تم ترتيبها في قائمة شاملة .
يعين الروابط المتبادلة مع الوقائع و يصنفها مع تحديد ارتباطاتها الداخلية .

أن يركب الأجزاء في كيان واحد أي العناصر المعينة في نسق واحد كموضوع للبحث الكامل .

و عموما رغم أن للبنية العديد من الالتماسات و الغموض إلا أنها ساهمت في إضفاء طابع خاص في مجالات البحث في العلوم الاجتماعية و ذلك

من خلال تركيزها على عنصر التواصل و الاعتماد المتبادل بين أجزاء الظاهرة كما أنها تصنف ضمن التيارات المحافظة إلا أنها ساهمت في تحليل الواقع بأسلوب كان ليحل وسط بين هيمنة الأيديولوجية أو التنظير من جانب و النزعة التجريبية من جهة أخرى فهي نظرية لا تكتفي بالظاهر بل تسعى إلى التغلغل في أعماق الظاهرة و معرفة بنيتها الداخلية و علاقة باطنها و داخلها .

الوظيفة النسقية في علم الاجتماع السياسي :

يمكن إرجاع بداية ظهور الاتجاه الوظيفي في الدراسات الاجتماعية إلى أعمال الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسي و خاصة دوركايم الذي أكد على ضرورة تحليل وظائف المؤسسات الاجتماعية و الاتجاه الوظيفي في الثلاثينات من القرن ١٩ أمثال مالي توفيسكي و رادكليفد براون ثم انتقل إلى بنية العلوم الأخرى .

يعرف براون الوظيفية على أنها دور كل فرد في الحياة الاجتماعية و في مساهمته في ضمان استمرارية البني الاجتماعية و يمكن إرجاع سبب هذا المصطلح إلى التأثير الذي مارسه البيولوجيا على علم الاجتماع من خلال تشبيه المجتمع بالكائن الحي الذي ينمو و يتطور و يبحث عن التوازن فالكائن العضوي يمثل نسقا متآلف من أجزاء و هذا ما ذهب إليه سبنسر و هي الأجزاء ترتبط ارتباطا وظيفيا في إطار الاعتماد المتبادل و قد طبق

علماء الاجتماع و السياسية على الفئات و الجماعات و كلاهما اعتبر أن
النظم الاجتماعية و الاقتصادية لها وظائف خاصة بها و هذه الوظائف
تحتاج إلى آلية يمكن للمجتمع بواسطتها تأدية وظائفه و هذه الآلية هي
التبادلية (Multilisme) أي الاعتماد المتبادل موائمة و توافق و
مشاركة في القيم و المعاني و حتى يستطيع أفراد المجتمع تحقيق التكيف
و الملائمة فإنهم يجدون أنفسهم في مواقف اجتماعية متبادلة .

و الوظيفة تعتمد كثيرا على البنيوية و تأخذ ببعض مقولاتها و لكنها لا
تتطابق معها كليا فالوظيفية أكثر واقعية لأنها تهتم بالوظيفة في حين أن
المدرسة البنيوية تهتم بما وراء البنية أو غير الظاهرة .

و يرى ريمون بودون أن أنجع السبل لتفسير الظواهر و المؤسسات
الاجتماعية هي الانتباه للوظائف التي يقوم بها المجتمع فهو يصنف
الوظائفية (الوظيفية) إلى ثلاث تيارات :

التيار الأول : الوظائفية المطلقة (ملينوفسكي) : لا توجد بنية و النظام
السياسي مقيد في كل المجالات و على الإطلاق .

التيار الثاني : الوظائفية النفسية و الاجتماعية (ميرثون) .

التيار الثالث : البنيوية الوظائفية (سينسر) .

و هناك ستة أفكار رئيسية يقوم عليها الاتجاه الوظيفي :

١- يتعامل مع الشيء علما انه نسق أو نظام لنسق يتألف من عديد من الأجزاء المترابطة .

٢- لكل نسق احتياجاته (الأهداف) الأساسية التي عليه تلبيتها أي الاعتماد المتبادل من خلال الوظائف .

٣- النسق في حالة التوازن أو الذي يتحقق بتلبية أجزائه (الأنساق) لاحتياجاته .

٤- أجزاء النسق قد تكون وظيفية (معناه أن لها وظائف) تساهم في توازن النسق أو تكون ضارة بالنسق و تضعف توازنه و قد تكون غير وظيفية (لا تؤدي وظيفة ليست لها أي أهمية) .

٥- تتحقق حاجات النسق بواسطة تغيرات أو بدائل (من الحزب الواحد إلى التعددية) .

٦- و حدة التحليل بالنسبة للوظيفة (كيف نعرف أن هذا يعمل أو غير يعمل) و هي الأنشطة أو النماذج المتكررة و التحليل الوظيفي يسعى إلى الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل بهدف الاستمرار .

(علم البيولوجيا : السيبرنتيكا)

أ- الوظيفية المطلقة (ملينوفسكي) : لقد ساهم ملينوفسكي في تطوير الوظيفية من خلال دراساته للمجتمعات البنائية و هو أول من طالب بوجود

مدرسة وظيفية تقف في وجه النزعة التطويرية التي كانت سائدة آنذاك له كتاب " النظرية العلمية " سنة ١٩٤٤ يؤكد فيه على الترابط الحاصل داخل كل مجتمع بين ثقافته و المحيط المادي و هو الربط الذي يعد من أسمى التحليل الوظيفي لمعنى أن كل ثقافة يجب أن تشبع الخصائص البيولوجية للإنسان كالتغذية و التناسل و هي من خلال إشباع هذه الحاجات التي تهيئ فرص الاستمرار و يعمل على تنظيم النمو و التقدم و أنه من الممكن أن نربط وظيفيا بين الاستجابات الثقافية المختلفة مثل الاستجابات الثقافية القانونية و العلمية و التعليمية و الدينية من ناحية و الحاجات البيولوجية من ناحية أخرى فالفن و الترويح أو المراسيم العامة يمكن أن تربط شكل مباشر بردود الجسم الكائن العضوي للإيقاع أو الصوت أو اللون و ارتباطاتها و قد اهتم ملينوفسكي بعامل الثقافة كتعبير عن حاجته للإشباع الرغبات البيولوجية للإنسان و أن الثقافة قد تنشأ عن تلك الأنشطة الموجهة أساسا نحو إشباع الحاجات البيولوجية الأساسية ، و عندما يحلل ملينوفسكي الثقافة من خلال الوظيفة التي تقوم بها في المجتمع أي من المبدأ القائل بأن " سائر النماذج الثقافة أو كل عادة أو هدف مادي لها وظيفة حيوية و لها مهمة تؤديها و هي جزء لازم لكل منظومة أي نسق " و هذه الوظيفة معممة أو مطلقة فكل عنصر في المنظومة يؤدي وظيفة (مثلا حتى الأمور الغير محسوسة) اتجاه المنظومة

بأكملها و كل منظومة هي وحدة اتفاقية وظيفة ١ و هكذا استخدم
مليوفسكي التحليل الوظيفي في التحليل النمط الثقافي فالثقافة حسب
مليوفسكي هي كل ما يشمل على أجزاء بينها استقلال ذاتي من جهة و
تألف نظما متعاونة من جهة أخرى ، و هي تتكامل وفقا لمجموعة من
المبادئ مثل إنتاج النوع و التناسل و المكان الذي يوجد فيه التعاون (
الرقعة الجغرافية) و منه الثقافة تحقق تكاملها و اكتفائها الذاتي في ضوء
قدرتها على إشباع المجموع الكلي للحاجات الأساسية و الوسيلية و
التكاملية .

الفصل الرابع

القوة بين مفهومها وأشكالها

في الفكر الإستراتيجي يقصد بقوة الدولة فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجين عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية والتأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها.

وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين: مصادر القوة ثم عملية إدارة وتوظيف تلك المصادر، لذا فإن أيًا من مصادر القوة لا يكتسب وزنًا وتأثيرًا بمجرد وجوده وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال.

– في عالم السياسة توجد ثلاثة اتجاهات لتعريف القوة :
الاتجاه الأول: يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.
الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

الاتجاه الثالث: يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا.

أما كلية الحرب الأمريكية فتعرف مفهوم القوة القومية للدولة بأنها الإمكانية أو القدرة التي يمكن أن تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي، إذاً فالقوة هي الطاقة العامة للدولة لكي تسيطر وتتحكم في تصرفات الآخرين.

المفاهيم المرتبطة بمفهوم القوة

يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة والنفوذ والقهر والتأثير والإرغام والردع والإرهاب والإغراء، وهي تستخدم كترادفات وكعناصر لتحليل القوة.

يدل مفهوم الهيمنة على تأثير دولة على دولة أو دول أخرى ويصف سياسات القوة التي تردع بها جيرانها المعتمدين عليها بالتهديد من أجل إجبارهم على الاستسلام

السلطة: هي الوجه الأول للقوة السياسية والسلطة بصفة عامة هي قوة ذات طابع نظامي، حيث تكون القوة مرتبطة بمنصب أو وظيفة معينة معترف بها داخل المجتمع ويعطي لشاغلها حق إصدار القرارات ذات

صفة الإلزام الشرعي بالنسبة للآخرين، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: سلطة قانونية وتقليدية وكاريزماتية.

النفوذ السياسي: هو الوجه الثاني للقوة السياسية وهي ممارسة عن طريق تفاعل اجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والسيطرة والهيمنة والإرغام والإكراه، وتوجد أشكال متعددة من النفوذ تتراوح بين الترغيب والاستمالة والاقتناع إلى السيطرة والهيمنة والردع والإكراه.

القهر: هو أي قوة أو تهديد يقلل من حرية الحركة، بما يجعل التصرفات تتم بحرية أقل مما كان يمكن أن تكون عليه، وهناك بعض المفكرين يميزون بين التأثير والقوة والقهر، والقهر شكل من أشكال القوة التي تواجه المجبر بالقدرة على إلحاق الضرر به بغض النظر عن الموقف الذي يتخذه.

التأثير: يعد مفهوم التأثير مفهومًا محوريًا في الدراسات السياسية حيث يميز بعض المحللين بينه وبين مفهوم القوة عن طريق تضييقه بحيث لا يشمل إلا الوسائل غير المباشرة أو غير الملموسة لتغيير السلوك، أما البعض الآخر فيعتبر أن القوة ما هي إلا شكل من أشكال التأثير، وقد يكون التأثير قسريًا أو غير قسري.

الهيمنة: يدل مفهوم الهيمنة على تأثير دولة على دولة أو دول أخرى وبصف سياسات القوة التي تردع بها جيرانها المعتمدين عليها بالتهديد من أجل إجبارهم على الاستسلام.

السيطرة: يدل مفهوم السيطرة على ممارسة دولة لها نفوذ وقوة لنفوذ فعلي على دولة أخرى أو إقليم معين، وهذا النفوذ قد يأخذ شكل تحالف أو علاقة تبعية، وهو ينتج عن التفاوت في القوة بين الدول وبعضها البعض. هناك تمييز بين القدرة والقوة، فالقدرة هي معطى موضوعي وموارد متاحة أما القوة فهي ممارسة عملية

الردع: يتميز الردع بوجود إستراتيجية للتهديد بالعقاب، أي إقناع الخصم بأن التصرف غير المرغوب فيه سوف يكبده من الخسائر أكثر بكثير مما قد يترتب عليه من مكاسب، ويجب أن يكون الردع مصداقياً، وأحياناً تكمن القوة في إغراء طرف آخر بالمكافأة.

الإكراه: شكل من أشكال التأثير وللإكراه صور متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية، والتهديد باستخدام القوة أو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية هو شكل من أشكال القوة ويرتبط بمفاهيم القوة والتأثير والسلطة.

وهناك تمييز بين القدرة والقوة، فالقدرة هي معطى موضوعي وموارد متاحة أما القوة فهي ممارسة عملية وهي التوظيف السياسي لتلك الموارد، وإن النقلة من امتلاك الموارد إلى استخدامها أي من القدرة إلى القوة، يتطلب إرادة سياسية ودور للعقل البشري، وفي كثير من الحالات التاريخية نجد أن الحروب قد تحددت ليس بميزان القدرات والإمكان وحسب ولكن أيضاً بإرادة التصميم والعزم والمثابرة وتلعب القيادة السياسية الحاكمة والثقافة السياسية السائدة دوراً حاسماً ومهماً في هذا المجال.

مصادر القوة

إذا قلنا إن القوة هي القدرة على التأثير على الآخرين، والمجتمع أو الدولة القوية هما القادران على التأثير على الآخرين، ويعمل الآخرون من الدول والمجتمعات لها حساباً، فلا بد أن تكون لهذه الدولة مقومات تضطر المجتمعات والدول الأخرى للخضوع لها، فما مصادر القوة عند هذه الدولة القوية أو ذلك المجتمع المؤثر؟

تمارس الدولة قوتها في النطاق الخارجي من خلال أداتين هما:
الدبلوماسية والحرب

هناك شبه إجماع بين مفكري الجغرافيا السياسية أن مصادر القوة التي تحدد قيمة الدولة من الناحية السياسية يمكن إبرازها في ثلاثة عوامل هي:

١. العوامل الطبيعية.

٢. العوامل الاقتصادية.

٣. العوامل البشرية.

ويرجع آخرون قوة الدولة إلى خمسة عوامل تشكل منهجًا يحلل هذه

العوامل باعتبارها معادلة القوة الشاملة للدولة وهي:

١. العامل الجغرافي.

٢. العامل الاقتصادي.

٣. العامل السياسي.

٤. العامل النفسي.

٥. العامل العسكري.

كما يرى بعض مفكري العلاقات الدولية وعلى رأسهم هانز مورجانشو أن

القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي:

١. العامل الجغرافي.

٢. الموارد الطبيعية.

٣. الطاقة الصناعية.

٤. الاستعداد العسكري.

٥. السكان.

٦. الشخصية القومية.

٧. الروح المعنوية.

٨. نوعية الدبلوماسية.

٩. نوعية الحكم.

هكذا تطور الفكر العالمي بالنسبة لمفهوم القوة الشاملة للدولة وإن كانت قد استقرت أخيراً على وجهة نظر شرقية وأخرى غربية.

أدوات القوة

تمارس الدولة قوتها في النطاق الخارجي من خلال أداتين هما: الدبلوماسية والحرب، وفي ضوء مصادر القوة التي أشرنا إليها آنفاً التي تحدد الدولة على أساسها أهدافها، وتقرر الاختيار بين هذه الأداة أو تلك من أدوات القوة، والدولة الأقوى هي التي تفوز دائماً في الدبلوماسية والحرب، وفي إطار يغلب عليه الصراع، وتغيب عنه السلطة العليا الحاكمة، ولا تعرف لغة المنطق، ولا قيم العدالة والمساواة، ولا معيار الموضوعية، وإنما ثمة هدف واحد هو المصلحة، وأداتان هما الدبلوماسية والحرب (www.noonpost.org/content).

كما يعد مفهوم القوة مفهوماً شائع الاستعمال ويحمل معاني مختلفة، فالقوة التي يمتلكها شخص أو هيئة أو دولة تحدد مركزه وموقعه وقدرته

على التأثير على المحيط الذي ينتمي إليه، ويمكن إجمال مفهوم القوة أو معانيها في ثلاث مفاهيم :

- ١ _ امتلاك قوة يعني امتلاك شيء واستعماله لأهداف معينة ومختلفة.
- ٢ _ عامل متحرك، فحسب المدرسة الواقعية، فإن الصراع من اجل القوة هو الدافع لسلوكيات الدول اتجاه بعضها البعض.
- ٣ _ سمة أو خاصية تطبع علاقة الاطراف بعضها ببعض الاخر، كان يقول مثلا ان التفاعل القائم بين طرفين يتسم بالقوة، حيث يتجاوب الطرف الثاني مع متطلبات الاول بسبب الفارق في القوة بين الاثنين.

وفي هذا السياق الأخر يجب علينا التفرقة بين القوة الكامنة و التي تمثل القدرات الوطنية لمجتمع معين و بين القوة الفعلية والحقيقية أو المستخدمة و التي تنتج عن عملية تحويل للقوة الأولى و التي تكون لها ضوابطها التنظيمية و التقديرية و الوصفية والتي تقدر مدى نجاحها .
ومن جهة ثانية نجد توازن القوى و الذي يحمل عدة معاني قد تكون مختلفة او متناقضة، فحسب ارنست هاس و مارتن وايت فهناك عدة معاني مختلفة لميزان القوى منها:

- ١ _ وصف لتوزيع القوة دون تحميل ذلك أي معنى توازني فكل توزيع للقوة يمكن وصفه بميزان القوى

٢_توازن، بين أطراف مختلفة أو محاولة للتوازن أو عملية نحو التوازن

٣ _ الدلالة على الاستقرار و السلم

٤_ الدلالة على عدم الاستقرار و الحرب

٥ _ نظام آو دليل لصناعة القرار فصانع القرار يحسب بدقة وعقلانية
تطور قوة الدول الأخرى ، وبالتالي يعمل بشكل يمنع قيام قوة تهدد دولته
واحتواء هذه المحاولات بوسائل دبلوماسية (الدخول في تحالفات) او
بوسائل عسكرية (بناء قوة كبيرة).

بذلك يمكن القول بان نظام ميزان القوى يقوم على تبعثر القوة بين الدول
بحيث ان كل محاولة من قبل دولة للهيمنة تؤدي الى قيام تحالف بين
الدول الاخرى لمنع نجاح تلك المحاولة.

وفي السعي للتطرق لمفهوم القوة والتدرج فيه سنتطرق للقوة عند الواقعيين
وسنعالج اشكالية ميزان القوة بالنظر للفرق بين النظام الدولي القديم
والنظام الدولي الحديث، وذلك حسب التصميم التالي :

المحور الأول: القوة عند الواقعيين

الفقرة الأولى: القوة عند الواقعيين الكلاسيكيين (هانس مورجنتو)

الفقرة الثانية: القوة عند الواقعيين الجدد (ريمون ارون)

المحور الثاني: ميزان القوى في العلاقات الدولية

الفقرة الأولى: ميزان القوى في النظام القديم

الفقرة الثانية: النظام الجديد و ميزان القوة

المحور الأول: مفهوم القوة عند الواقعيين

لقد شهدت فترة الأربعينيات في القرن العشرين تحولات عديدة وكان أبرزها ظهور الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية والذي جاء كرد فعل على الاتجاه المثالي بسبب عدم صحة هذا الاتجاه، فسيطرت النظرية الواقعية كمنهج في العلاقات الدولية في الولايات المتحدة ابتداء في عام ١٩٤٠ على مدى ٢٠ سنة ثم اخذت تتطور في عقد التسعينيات وبداية مطلع القرن ٢١ بظهور تيار الواقعيين الجدد.

الفقرة الأولى: الواقعية الكلاسيكية (هانس مورجنتو)

يعد هانس مورجنتو أكثر منظري المدرسة الواقعية وضوحا وصرامة حيث أكد أن السياسات الدولية عبارة عن عملية تتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة فمفهوم المصلحة القومية يفترض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة.

كما يؤكد على أن امتلاك القوة شيء أساسي لضمان مصالح الدول وبقائها باعتبار ان المصلحة هي جوهر السياسة الخارجية رفضا بذلك الربط بين المبادئ الأخلاقية وسلوك الدول وذلك كون هذا السلوك تحركه حوافز

الحصول على مزيد من القوة و السباق لزيادتها باللجوء إلى كل الوسائل المتاحة لذلك لكون هذه الأخيرة السياسة الوطنية لها عدة ضوابط منها وجود طرق يحتكر القوة الذي هو الدولة في حين انه في النظام الدولي فهناك غياب لطرف يحتكر القوة بالتالي له القدرة على التحكم و فرض تأثير كبير في اللعبة السياسية ومحاولة السيطرة على الساحة الدولية

فحسب مورجنتو فعلاقة الدول في ما بينها علاقات يحكمها الصراع من اجل القوة بغض النظر عن تركيبة هذه الدول السياسية وبنيتها وتوجهاتها ويستعمل مورجنتو مفهوم القوة كقيمة خاصة يملكها طرف معين دون أن يكسب هذا المعنى قيمة مادية فهو يعتبر القوة صفة لعلاقة بين فاعلين مختلفين وبذلك فهي عبارة عن علاقة بسلوكية حسب مورجنتو بين الذين يمارسونها وبين الذين تمارس اتجاههم فهي تسمع للطرف الأول بالسيطرة على سلوكيات أو بعض سلوكيات الطرف الثاني ولكن ما يعاب على نظرة مورجنتو للقوة كونها لم تميز بين القوة كهدف أساسي وبين القوة كوسيلة لتحقيق أهداف قد تكون القوة ذاتها جزء منها

ورغم تأكيده على طابع السعي نحو القوة فان مورجنتو لم يغفل شروط تحقيق السلام الدولي والذي بقي مرتبط بتوازن القوى فاتفق الدول

المتنافسة على الالتزام يتوازن سيضبط رغباتها غير المحدودة لامتلاك القوة وبذلك فان مورجنتو ساير الاتجاه الواقعي إذن فان تحليله لسياسة الدولية يقوم على دراستها كما هي في الواقع وليس كما يجب أن تكون وان العلاقات الدولية تقوم على أساس المصلحة.

الفقرة الثانية : الواقعية الجديدة (ريمون ارون)

لقد اعتبر الواقعيون مع ريمون ارون بان "خصوصية العلاقات الدولية يمكن أن توجد في شرعية و مشروعية اللجوء إلى القوة المسلحة من قبل أطرافها في الحضارات السابقة

فغياب المؤسسات و الإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية مقارنة بتلك الموجودة في النظام السياسي الداخلي، يجعل القوة أكثر وضوحا على المستوى الدولي منه على المستوى الداخلي وحسب ريمون ارون فان الحرب كانت شرعية و اللجوء إليها كان مشروعاً. وتنبع خصوصية العلاقات الدولية من كونها تتناول علاقات بين وحدات سياسية يدعي كل واحد منهم بأن الحق إلى جانبه، ربانه صاحب الرأي الوحيد في قرار اللجوء إلى القتال من عدمه. حيث يرى ريمون بأن هناك عدة ظروف تؤثر في أهداف القادة السياسيين مثل التغيرات في التقنية العسكرية أو الاقتصادية أو التحول في المؤسسات والإيديولوجيات، إذ الاختراعات في

المجال العسكري تؤدي إلى التعديل في القيمة الإستراتيجية لبعض المواقع الجغرافية أو في الأهمية الاقتصادية لموارد بشرية أو طبيعة معينة.

ويؤكد ارون على أن الوحدات السياسية لا تسعى لامتلاك القوة كغاية في حد ذاتها، وإنما كوسائل لتحقيق بعض الأهداف كالسلم أو المجد من أجل التأثير في مستقبل النظام الدولي.

ويتجنب رايمون آرون، الحديث عن دور القانون الدولي في العلاقات الدولية.

لقد سمح الواقعيون بممارسة الحرب في العلاقات بين الدول، ولزمن طويل حيث

تحافظ الدول على علاقات وصفها رايمون آرون بـ"الدبلوماسية الاستراتيجية"، والدبلوماسية والعسكري، هما الفاعلان في العلاقات الدولية، يأخذان الدور بالتناوب حسبما تكون عليه الدول في حالة حرباً حالة سلم "أيضاً يجب أن لا تكون الدبلوماسية غائبة مطلقاً تماماً عن الحرب، وبحيث يكون للجيش دور الردع أو التهديد في زمن السلم". فالحرب هي إذن "استمرار للدبلوماسية بطرق أخرى" طبقاً للصيغة المشهورة لكلوزفيتس، فما أن تعجز الطرق الدبلوماسية في تحقيق ما تصبو إليه دولة ما، عندئذ يجب أن تسمح الحرب بها. ولقد فتح القانون

الدولي الطريق أمام الحرب، كعلامة لهذا التطور، وعلى نحو متزايد، كما أن وضع الحياد الدائم منظم أيضا يفكر الواقعيون في حدود النظام الدولي النظام هو مجمل

عناصر مترابطة. ويمكن أن يكون مستقراً وناشطاً. ويتحرك طبقاً لقوانين محددة، والسلطة المحددة من قبل رايمون آرون، هي: "قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على وحدات أخرى"، وهي توزع بين الدول تبعاً لعوامل مادية، بصورة رئيسة "مناطق، ثروات، سكان، جيوش". ولا تعتبر المنظمات الدولية فاعلة حقيقية عن طريق النظام، بل كانعكاس لتقاسم السلطة بين الدول. كما أن الموضوع الأساس للنظام بين الدول، هو معرفة قوانين النظام ومفاتيح استقراره: سواء عن طريق توازن القوى، أم عن طريق هيمنة قوة ما.

ورغم اختلاف هؤلاء الفقهاء، إلا أنهم يتفقون على فكرة واحدة وهي أن المجتمع الدولي مجتمع فوضوي.

المحور الثاني: نظام ميزان القوى

لقد أوضحنا سابقاً أن كلمة ميزان القوى يمكن أن تحمل العديد من المعاني. ولذلك فإنه يمكن اعتباره مفهوماً تحليلياً في العلاقات الدولية ودليلاً على سلوكيات الدول.

الفقرة الأولى: ميزان القوى في النظام القديم

منذ القرن السادس عشر كان ميزان القوى آلية عمل النظام الأوروبي ، وان هذا الأخير بمثابة عائلة من الدول ذات المؤسسات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية المتشابهة.

فجان جاك روسو مثلا لاحظ أن دول أوروبا تشكل فيما بينها امة ضمنية نتيجة وجود شبكة معقدة وكثيفة من الروابط بين نخبها الحاكمة، وبذلك فقد قام نظام ميزان القوى على تبعثر القوة بين الدول الأوروبية بحيث أن أي محاولة من قبل الدولة للهيمنة تؤدي إلى قيام تحالف بين الدول الأخرى لمنع نجاح تلك المحاولة . وساهم مبدآن في استمرارية هذا النظام:

أولهما: تقديم اعتبارات التوازن على العوامل العقائدية في سلوكية الدول وثانيهما: صنع القرار السياسي بمعزل عن الاختيارات أو الاعتبارات الداخلية في الدول، فلم يكن يؤخذ بعين الاعتبار ما قد تكون عليه الاتجاهات الداخلية فيم يخص التحالفات الخارجية. فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تميزت طبيعة العلاقات الدولية بظهور معسكرين متنافسين ايدولوجيا وعسكريا، أي سيادة نظام دولي ثنائي القطب يقوم على أساس التوازن بين الأطراف المتنافسة، حيث يمكن التعرف على نظام ثنائية القطبية من خلال توزيع السلطة لبن دول قومية أو تكتلات أو أحلاف ثنائية أو متعددة. وإذا كانت معاهدة فيرساي ١٩١٩، قد رسمت معالم

النظام الدولي الجديد لما بعد الحرب العالمية الأولى، فقد عملت معاهدة
يالطا ١٩٤٥، على رسم الحدود الأوروبية لعد الحرب العالمية الثانية،
وأفرزت وضعاً دولياً يتسم بالحذر والمنافسة والتوازن.

يقول ريمون ارون " أعني بالنظام الدولي الثنائي القطب، تمثيل موازين
القوى، بحيث أن معظم الوحدات السياسية تتجمع حول اثنين من بينها،
تسمح لها قواها بالتقدم على الأخرى ".

وبذلك فنظام الثنائية القطبية يتميز بسيطرة قوتين على منافسيهما بحيث
تصبح كل واحدة منهما مركزاً لتحالفها، وتجبر القوى الأخرى على تحديد
مركزها وموقعها بالنسبة للقوتين،

وبذلك فيمكن القول بان مبدأ التوازن عقب الحرب العالمية الثانية سيطر
عليه منطق التكتل، بحيث وجب على الدول الغير منتمية الانتماء أو
محاربتها.

فإذا كان التوازن الذي ساد أوروبا منذ القرن ١٦ بنهاية النظام الإقطاعي،
وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى، يركز على القوة من أجل تحقيقه،
وذلك عن طريق خلق تكتلات تحد من توسع أي قوة. فإنه بقيام الحرب
العالمية الثانية تم الإخلال بمبدأ التوازن الأوروبي، حيث تم إضعاف القوى
المتسببة في الهرب عن طريق إثقال كاهلها بالتعويضات وتقنين تسليحها.

أما فترة ما لعد الحرب العالمية الثانية فقد عرفت توازنا من نوع آخر يرتكز على القوة التي تمر عبر مجموعة من القنوات القانونية، التي أرادت الدول المنتصرة في الحرب أن توظفها لخدمة أغراضها الاستعمارية التوسعية. لقد عملت الدول على الحفاظ على التوازن وذلك من خلال خلق مؤسسة دولية عرفت بمنظمة الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الفقرة الثانية : النظام الدولي الجديد وميزان القوى

في ظل قيام معطيات جديدة وغياب المعطيات القواعد السابقة لنظام ميزان القوى يطرح السؤال حول شكل النظام الدولي الحالي أن الصراع بين الشرق والغرب افرز لنا نظاما ثنائي القطب امتد إلى كل جوانب العلاقات الدولية وتغدي كل النزعات والتوترات المحلية الإقليمية والدولية، بل شكل في أحيان كثيرة مصدرا لمعظم النزعات الدولية ويتسم نظام الثنائية القطبية المعاصر بالمرونة لان الدول غير الأعضاء في احد المحورين وكذلك المنظمات الدولية مازالت تلعب أدوارا هامة في النظام الدولي بعكس ما كنت عليه الحال في نظام ميزان القوى التقليدية وفي حين كان الموازن يتحرك بشكل شبه أوتوماتيكي في نظام ميزان القوى لمنع قيام سيطرة أو هيمنة من قبل طرف وذلك بالوقوف ضده فان دور الموازن في نظام الثنائية القطبية المرنة هو دور الوسيط وعادة ما يقوم به من طرف غير عضو في احد المحورين أو تقوم به المنظمة الدولية التي

هي الأمم المتحدة ، وقد نجح هنري كيسنجر في إعطاء وصف دقيق للنظام الدولي المعاصر عندما قال انه يتسم بالثنائية القطبية على المستوى العسكري الاستراتيجي وبالتعددية القطبية على المستوى السياسي والاقتصادي.

إن أهم ميزة تطبع النظام الثنائي القطب هو كونه يتسم بغياب الاستقرار فكل معسكر يحاول دائما تجنب تلاحمه الداخلي محاولات معادية مثلما يحاول تقويض تلاحم المعسكر الآخر ولعل ذلك رجع لكون التناقضات بين المعسكرين لا زالت قائمة وبالتالي أبقت الحوار بينهما مستحيلا وتركت الخلافات بدون حلول

كما نميز هذا النظام بغلبة سياسة التكتل سواء العسكرية منها بخلق كل من حلف الشمال الأطلسي في الغرب وحلف وارسو في الشرق أو الاقتصادية عبر مخطط مارشال بالنسبة للغرب والكوميكون بالنسبة للشرق

إن التوازن في العلاقات بين الشرق والغرب تراوح بين الإرادية والتلقائية فالمعسكرين معا كانا يسعيان الى تحقيق التوازن فيما بينهما ومن تم في العالم اجمع لكن محددات هذا التوازن تركز على عنصرين اساسيين هما القوه العسكرية والاقتصادية

اما بخصوص توازن الرعب والذي قد يعتبره البعض بمثابة توازن تلقائي خاصة بعد امتلاك الاتحاد السوفياتي للسلاح النووي سنة ١٩٤٩ كانت وراءه ارادة الدول السوفياتية لقد كان التوازن ضروريا لضمان الاستقرار العالمي لان اي خلل يحدث في التوازن ينتهي دائما بوقوع ازمات كبيرة ولضمان ذلك لابد من ان يكون هناك قدر من التعامل بين القوى المتصارعة كشرط اساسي لتحقيق هذا الاستقرار

لابد من التأكيد على شيء اساسي وهو ان الاستقرار يعرف في هذا الاطار كغياب المواجهة العسكرية المباشرة بين المحورين الرئيسيين والاستقرار ينتج كما سيتبين لاحقا من نظام الردع الفعال الذي يربط بين القوتين العظيمين في اطار ميزان القوى العام ويشمل ميزان القوى العام الميزان النووي والميزان التقليدي ويشمل الميزان النووي بدوره الميزان الاستراتيجي الذي يقوم على احتساب الاسلحة النووية البعيدة المدى او العابرة للقارات والذي يتطابق مجاله مع المسرح الكوني ويضم الميزان النووي، أيضا الميزان التكتيكي الذي يقوم على احتساب الأسلحة النووية المتوسطة المدى أو ما يسمى بأسلحة " المسرح النووي الإقليمي"، حيث يشكل الردع المفهوم الأساسي في النظام الجديد.

والذي يوفر استقرار سلبيًا قائمًا على منع الخطر مع استمرار وجوده أو أن يتحقق التوازن من خلال الإزالة الكاملة لكصادر الفعل الذي يوفر استقرارًا إيجابيًا قائمًا على خفض المتوازن بين عناصر القوة للطرفين.
(www.politics-dz.com/community/threads).

الفصل الخامس

المشاركة السياسية

المشاركة السياسية (ar.wikipedia.org/wiki/المشاركة_السياسية): هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي . وتبعاً لتعريف صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، فإن المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويّاً، متواصلأً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال.

ويدوره يؤكد بعض الباحثين أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي، بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها.

لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن المشاركة السياسية لا تقف في كثير من الأحيان عند حد مدخلات النظام السياسي، وإنما تتعدى ذلك إلى مرحلة تحويل المطالب، وخاصة إذا وجد أفراد أو جماعات قريبة من تكوين المؤسسات ومن نطاق عملها [٣]

تعريفات أخرى للمشاركة السياسية

ويرى آخرون أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم [٤]

كما يفرقون بين المشاركة بهذا المعنى والاهتمام من ناحية والتفاعل أو التجاوب من ناحية ثانية. فالاهتمام يعني عدم السلبية، حيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيراً وتأثراً. وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أم لا. فإن الاهتمام يظل مفهوماً مستقلاً عن المشاركة. أما التفاعل فإنه يعني التجاوب، حيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي. هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط

الاهتمام والمشاركة. فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل، وكذلك المشاركة
تفرضه [٥]

أشكال المشاركة السياسية

في الدولة وتختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في
الدولة، تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية، حيث تتوقف مستوياتها على
طبيعة النسق السياسي وتتخذ أشكالها وفقاً لنمطه، لأن كل نسق يتضمن
العديد من الأدوار، التي يؤديها الأفراد داخله، كالمواطن الذي يتوقف
دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة، والسياسي المحترف
وأعضاء الحزب النشيطين، حيث تنتظم العلاقة بينهم على أساس الترتيب
الهرمي في شغل الأدوار، فهي علاقة تنظيمية تتحدد وفقاً لشكل المشاركة
ومداها، أي الدور الذي يقوم به المشارك [٦]

مؤسسات المجتمع المدني

وتؤثر مؤسسات مجتمع مدني في الدولة عادة من خلال المجالس النيابية
أو مجالس الشورى، أو الصحافة ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط
والمصالح المنظمة (Lobbies)، كما من خلال شبكات الاتصال غير
الرسمية وغير المعلنة، كالجماعات القرابية وجماعات الزملاء والأصدقاء.
وقد تمارس مؤسسات المجتمع المدني تأثيرها في الدولة من خلال اللجوء

إلى القضاء أو التظاهر والاعتصام والمقاطعة، أو أخيراً -وهو الأسوأ- باللاجوء إلى العنف المنظم أو غير المنظم. ولكن المعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية، هو قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحرّ في اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أم من خلال اختيار ممثلين لهم يقومون بهذه المهمة. ولا شك في أن العلاقة السوية بين المجتمع والدولة، تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم (غير الحكومية) في اتخاذ القرار. أي إن المشاركة السياسية هي مؤشر تفاعلي لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة. فبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها، تزداد المشاركة السياسية السلمية المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة، سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية، أو من خلال مؤسساتهم الطوعية. [٧]

وتعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة. وتمثل أهميتها وضرورتها باحتواء التشنجات التي تتولد من عملية التعبئة والتحويلات الاجتماعية المرافقة لإجراءات التحديث السياسي والتنمية السياسية والاقتصادية. وهو ما يجعل منها عملية شاملة، بمعنى أنها عملية متعددة الأبعاد. فلا تنحصر أبعادها في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوى الاجتماعية المتعددة الساعية إليها

وإنما في مدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوى وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته أيضاً. وحسب رأي عدد كبير من الباحثين، فإن المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي، وحسب رأي عدد كبير من الباحثين، فإن المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي، غير أن توسيع نطاقها دون التوسع بعملية المؤسسة السياسية يحمل معه تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي. ولا شك في أن عملية التعبئة الاجتماعية تعمل على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية لدى القوى الاجتماعية، وتدفع بها باتجاه النظام السياسي من أجل التأثير فيه والحصول على مكانة أكبر في تطوره، ومن ثم على دور أوسع في الحياة السياسية، ما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، إذا ما عجز النظام عن استيعاب هذه القوى من خلال المؤسسات السياسية القائمة، أو تباطأ في بناء المؤسسات الجديدة. فالاستقرار السياسي يركز على التناسب بين عمليتي المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسة السياسية من جهة ثانية. فلا يمكن ضمان الاستقرار السياسي إلا إذا تطورت المؤسسات السياسية بصورة تواكب التوسع السريع في المشاركة السياسية من أجل استيعاب القوى الاجتماعية، التي باتت تهتم بالحياة السياسية وتشارك فيها، كي يستمر الاستقرار السياسي،

الذي كان سائداً قبل قدوم هذه القوى إلى ساحة العمل السياسي ودخولها في إطار النظام السياسي [٨]

وبالتالي، فإن عملية التعبئة للقوى الاجتماعية باتجاه المشاركة السياسية والانخراط بالنظام السياسي بكثافة متزايدة، تقتضي ضرورة بناء المؤسسات السياسية اللازمة لاستيعابها، ومن ثم استبعاد إمكانية لجوئها إلى العنف لفرض مشاركتها على النظام السياسي الحاكم، عن طريق القوة وتقويض الاستقرار السياسي.

فالتحديث السياسي، إذاً، يستلزم بالضرورة إجراء تحولات مهمة في مركز، أو مراكز السلطة في المجتمع، ما يعكس درجة المشاركة السياسية والاستيعاب الإيجابي الفعال للقوى السياسية والاجتماعية المنخرطة حديثاً في إدارة شؤون البلاد. إن هذه المشاركة يمكن أن تتم في أطر ومستويات مختلفة، تقوم بدور الآليات المناسبة لرعاية المشاركة الشعبية في العملية السياسية. وهي مشاركة لا بد من أن يسبقها بالضرورة زيادة فاعلية المؤسسات والأجهزة السياسية وتخصصها.

العلاقة التفاعلية بين المشاركة والعملية السياسية:

عندما يجري الحديث حول المشاركة السياسية، فإنه يعني بالدرجة الأولى مساهمة المواطنين في العملية السياسية التي تجري في إطار النظام السياسي. وتنطلق هذه المقاربة من الربط الجدلي بين المشاركة السياسية والعملية السياسية، ولاسيما عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، لكون القرارات السياسية تمثل المحور والنتاج النهائي لأي عملية سياسية، سواء كان موضوعها يتعلق بقانون أو بإجراء أو بسياسة محددة. [٩]

العملية السياسية

وبهذا المعنى تصبح العملية السياسية بمنزلة القاعدة التي تنطلق منها كل ممارسات النظام السياسي، فضلاً عن كونها القاعدة التي تعتمد عليها درجة نجاح النظام السياسي في إنجازه وظائفه المختلفة. ولهذا تختلف العملية السياسية من ناحية تعقيدها ورشدها ودرجة شموليتها وسرعة تواترها وتحركها، من نظام سياسي إلى آخر، وذلك تبعاً لطبيعة النظام وطبيعة وظائفه وحجم العناصر الأساسية الداخلة في دائرة التفاعل لإنجاح العملية السياسية والتأثير في تشكيل نتائجها، الأمر الذي ينعكس تلقائياً على طبيعة القرارات السياسية التي تصدر عنها. ويتأتى هذا الاختلاف من كون العملية السياسية تتطلب توافر عناصر معينة وتتباين الأنظمة السياسية في

قدرتها على امتلاكها، حيث ينبغي أن تستكمل في العملية السياسية الشروط الآتية.

شروط المشاركة السياسية:

أ - وجود المؤسسات السياسية الرئسية وخلق التكامل المؤسسي.

ب- رسوخ التقاليد العملية للعمل السياسي.

ج- تطور أساليب وأدوات العمل المستخدمة.

وتتمايز الأنظمة السياسية بعضها عن بعضها الآخر بطبيعة العملية السياسية الجارية ضمنها. وتعد الشروط المؤسسية للعملية السياسية ذات أهمية قصوى، لكونها معيار التمييز بينها، فعلى قدر امتلاك المؤسسات والتكامل بينها تتوقف درجة ومستوى المشاركة السياسية. فهناك نمطان من العملية السياسية، هما العملية السياسية التي تتم عن طريق التفاعل المؤسسي، والعملية السياسية التي تتم عن طريق المؤسسات السلطوية. مما تقدم يتبين أن المشاركة السياسية في الدولة، تعني أن المجتمع بتكويناته

المختلفة، يمتلك القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة، بحياته ومصيره.

ويتراوح تأثير المجتمع المدني على الدولة من حالة إلى أخرى. ففي حده الأقصى يصل تأثير هذا المجتمع إلى عملية صياغة الدولة نفسها، واختيار النظام السياسي، وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بصورة دورية مقننة. أما في حده الأدنى، فيكون تأثير المجتمع المدني شبه معدوم، ويقتصر الأمر على السخط الصامت، أو لجوء بعض المجموعات المناهضة للنظام إلى العنف والتدمير والاعتداءات، والخروج على قوانين الدولة، وعدم الالتزام بكل ما يصدر عنها، وصولاً إلى الخروج على المجتمع نفسه.

وحسب رأي عدد كبير من الباحثين، فإن المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي، غير أن توسيع نطاقها دون التوسع بعملية المؤسسة السياسية يحمل معه تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي. ولاشك في أن عملية التعبئة الاجتماعية تعمل على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية لدى القوى الاجتماعية، وتدفع بها باتجاه النظام السياسي من أجل التأثير فيه والحصول على مكانة أكبر في تطوره، ومن

ثم على دور أوسع في الحياة السياسية، ما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، إذا ما عجز النظام عن استيعاب هذه القوى من خلال المؤسسات السياسية القائمة، أو تباطأ في بناء المؤسسات الجديدة. وعليه، فإن درجات المشاركة السياسية ترتبط بطبيعة البنى السياسية للأنظمة المعنية، ومدى ملاءمتها للنشاطات السياسية للمواطنين، ومدى انفتاحها على مساهمتهم الفعلية في العملية السياسية، أو بتعبير آخر بمدى توافر المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب النشاطات السياسية للمواطنين. وفي المحصلة، فإن المشاركة السياسية إجراء نظامي يسمح به الهيكل السياسي للنظام القائم وهو أمر يختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر. وستكون لنا وقفة أخرى لدراسة وتحليل أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي وأبعادها المختلفة.

المشاركة السياسية للمرأة

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه ، وتتوقف درجة هذه المشاركة علي مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية ، وعلي ما يمنحه المجتمع من حريات إجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة ، بمعزل عن الظروف الإجتماعية والسياسية التي

يمر بها المجتمع. كما أن مفهوم المشاركة السياسية يلعب دوراً مهماً ، في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح ، كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن ، وفي إطار ما يعرف "بالتنمية المستدامة " للمجتمعات ، خاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإرثية علي مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية.

وتعني المشاركة السياسية عند صامويل هنتنجتون وجون نلسون: ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً ، منظماً أو عفويًا ، متواصلًا أو متقطعًا ، سلمياً أم عنيفًا ، شرعياً أم غير شرعي ، فعلاً أم غير فعال . ويمكن القول أن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية ، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها وآليات إشتغالها ، وتحديد نمط العلاقات الإجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة . ويمكن القول أن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية ، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية والإجتماعية والسياسية والثقافية والإقتصادية التي يعترف

بها المجتمع للجميع بحكم العقد الإجتماعي ، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد ، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيراً عن سيادة الشعب . وهناك من يقصد بالمشاركة "تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في إختيار حكامهم وفي صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي". ويرى البعض إلى أنها "نشاط إختياري يهدف إلى التأثير في إختيار السياسات العامة أو إختيار القادة السياسيين على المستوى المحلي والقومي سواء كان ذلك النشاط ناجحاً أو غير ناجح، منظماً أو غير منظم ، مستمر أو مؤقتاً . هذه المشاركة قيمة في حد ذاتها وشرط لعمل الديمقراطية . وحسب رأي أكاديمي آخر تعد المشاركة السياسية مساهمة المواطنين في أنشطة سياسية متدرجة ومتنوعة ما بين التصويت إلي توجيه وصياغة سياسة الحكومة ، أي مشاركة الفرد في صور متعددة من النظام السياسي . هذه الصور والأنماط تشمل . تقلد منصب سياسي أو إداري، السعي نحو منصب سياسي أو إداري، العضوية النشطة في التنظيم السياسي(الحزب مثلاً)، العضوية العادية في التنظيم السياسي، العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي، العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي، المشاركة في إجتماعات السياسة العامة، المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، التصويت .

خصائص المشاركة السياسية

الفعل:- بمعنى الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف معين.
التطوع:- بمعنى أن تتم جهود المواطنين طواعية وشعورهم بدافع المسؤولية الجماعية تجاه القضايا التي تهم مجتمعها
الإختيار:- تغليب المصلحة العامة ودعمها ، في حالة تعارضها مع المصلحة الخاصة.

كما تمر المشاركة السياسية بمراحل ودرجات مختلفة :

-تبدأ بالإهتمام بالشأن العام أو السياسي.

-تتطور إلي الإنخراط السياسي.

-تحول إلي القيام بنشاط سياسي.

وتنتهي هذه المراحل بقرار أن تشارك المرأة في الحياة السياسية بأحد وجهين هما :- -الترشح في الإنتخابات: حيث تقرر خوض معترك الحياة السياسية بنفسها والعمل من داخل المطبخ السياسي. -الناخبة:وهنا تحدد أن يكون لها صوت ودور في تحديد من يمثلها حتي يدافع عن حقوقها

ويعبر عن مشكلاتها وإهتماماتها . ونضيف بالقول أن الممارسة الفعلية لأي مستوى للمشاركة السياسية يتطلب إقتناعاً بجدوي ولأهمية المشاركة إلي جانب أن يتسم الفرد بالمسؤولية والإلتزام وإحترام الواجب ومن ثم فإن تنمية المشاركة السياسية تتطلب توفير الظروف الإجتماعية والثقافية والتربوية التي تكسب الفرد ثقافة سياسية مشاركة.

مراحل المشاركة السياسية (<https://democraticac.de>):

– الاهتمام السياسي :

المقصود به الإهتمام بمتابعة القضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر ، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية ، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل ، وتزداد وقت الأزمات وأثناء الحملات الإنتخابية .

– المعرفة السياسية :

المقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع وعلى المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء

– المطالب السياسية :

تمثل في الإتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والإلتماسات والإشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية .

مستويات المشاركة السياسية:

بما أن المشاركة السياسية هي عمل إرادى حر، فإن له عدة مستويات و هي ثلاث مستويات على النحو التالي :-

– المستوى الأول :

نعنى بهم ممارسو النشاط السياسي ، ويشمل هذا المستوى من توافر فيهم ثلاث شروط هي) عضوية منظمة سياسية ، التبرع لمنظمة أو مرشح ، حضور الإجماعات السياسية) بشكل متكرر والمشاركة في الحملات الإنتخابية .

– المستوى الثاني :

المهتمون بالنشاط السياسي ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية .

– المستوى الثالث :

يشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أى وقت أو موارد له ، وإن كان بعضهم يفضل

المشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما تكون لهم مصلحة مباشرة ومحددة.

أشكال المشاركة السياسية

هناك صور وأشكال عديدة للمشاركة السياسية وأهمها:

- ١- التصويت في الإنتخابات والذي يجب أن يكون مسبقا بالتسجيل في اللوائح الإنتخابية
- ٢- المشاركة في الحملات الإنتخابية سواء بالدعاية او بالمال.
- ٣- الإهتمام بمتابعة الأمور السياسية.
- ٤- حضور الندوات والمؤتمرات السياسية
- ٥- المناقشات السياسية وإبداء الآراء فيها سواء بالمعارضة أو بالموافقة
- ٦- الإنخراط في عضوية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
- ٧- تقلد أو الترشيح لمنصب سياسي أو إداري مهم
- ٨- الإنضمام إلى جماعات المصلحة أو منظمات المجتمع المدني.

أولا : رغبة الفرد في الإنتماء إلى المجموعة :-

فالفرد منذ وجوده داخل المجتمع يتعرض إلى مجموعة من العقبات و القيود التي تخلق بعض الآلام لدية و يعتبر الإنتماء إلى المجموعة هو الوسيلة الفعالة لتخفيف الآلام من خلال مشاركته للآلام المجموعة والإنضمام لها عن طريق الإنتخاب العام ، على الرغم من سرية التصويت وشكله الإنفرادى، إلا أن الفرد يشعر بهذا الإرتباط عندما يتصور أن صوته قد إنضم إلى أصوات ملايين من الناس .

ثانياً : رغبة الفرد في بحثه عن الحماية :

يشعر الأفراد دائماً بالخوف من ظروف الحياة وأزماتها مثل الخوف من قيام حروب، تدهور الظروف الاقتصادية ،مع العلم بأن استراتيجيات الأحزاب السياسية تقوم بتضخيم هذه الأزمات بهدف زيادة الخوف لدى الأفراد ودفعتهم لقبول مقترحاتها، لذلك يصبح الفرد أكثر حرصاً على التصويت لصالح حزب ما حتى لا يعطى الفرصة لحزب يؤمن بإيديولوجية عدوانية بالفوز و إمكانية الدخول في صراع دولي، لذلك تعتبر مشاركة الفرد هي الوسيلة الفعالة ضد إندلاع الصراع الدولي و من ثم فهو يصوت لصالح حزب يؤمن بالسلام و العدل لأنه يعتبر مشاركته جزءاً من عملية إحلال السلام العالمي

ثالثاً : التحرر من مشاعر العدوانية المكبوتة:

الفرد داخل المجتمع يخضع لمجموعة من القيود تبدأ أولاً مع عائلة التي تحاول وضعه في قالب معين و هو القالب الإجتماعى الإقتصادي الثقافى للعائلة و تنتهي هذه القيود بوضع المجتمع مجموعة من المحرمات التي تهدف إلى ضبط السلوك الإنسانى ، و تثير هذه القيود نوعاً من الصراع داخل نفسية الفرد و كبت رغباته، وذلك يشعره أن المشاركة السياسية هي (الطريقة الوحيدة لإستمرار وجوده داخل المجتمع وتخليصة من القيود التي تفرض عليه لأنه يشعر بأنه يستطيع التعبير عن ارائه بصراحة)

اهداف المشاركة السياسية

- تنمية هوية الفرد المستقلة .
- تطوير قدراته ومدركاته الخاصة .
- المشاركة في إتخاذ القرارات وصنع الأحداث .
- نقل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من جيل إلى جيل .
- تهيئة المناخ الملائم لصياغة القرار أو تطوير الثقافة السياسية الجديدة.
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية في السلوك العادي للمواطن.

آليات تفعيل المشاركة السياسية

١ : الآليات التقليدية للمشاركة السياسية (الأحزاب السياسية)

المشاركة - كما سبق القول - هي جوهر الديمقراطية فحجر الأساس في الديمقراطية كطريقة في الحياة السياسية كما يذكر الفيلسوف جان دوي، هو مشاركة الأفراد الناضجين في وضع القيم التي تنظم حياة الجماعة والديمقراطية وفق هذه النظرة تعني مشاركة الأفراد وقدرتهم على التأثير في صنع السياسات العامة في دولهم ، ويكون ذلك في أغلب الأحيان من خلال قناة الأحزاب السياسية ، وتساهم الأحزاب في تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة، وبصفة خاصة التجمع السياسي، وتدريب المواطنين على العمل السياسي، والمشاركة في شؤون بلادهم، وتشجيع الفرد على الإقدام على هذه المشاركة بالانتماء إلى جماعة سياسية منظمة في حزب من الأحزاب، ومن ثم شعوره بالأمن السياسي، مما تتحقق معه الشجاعة الأدبية في إبداء الرأي في المسائل العامة.

٢ - مدى المشاركة السياسية :

يتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي . فكثيراً ومادياً واجتماعياً . الذي يسود في المجتمع ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على

صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية.

وفي بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر.

وعموماً فإن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير على من يملكون السلطة السياسية، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة في شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة وهي نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

– فهناك بعض النظم الحزبية التي تقلص المشاركة.

وقد حدد بعض علماء السياسة عدة عوامل تؤثر على قدرة النظام الحزبي في استيعاب أو قمع مطالب المشاركة السياسية:–

– القيم التي تتبناها النخبة الحاكمة عند تبلور النظام الحزبي، وهل تشجع هذه القيم على توسيع قاعدة هذه المشاركة أم تقلصها.

– الاجتماع السائد في المجتمع حول موقع قيمة المشاركة وبالتالي حول دور النظام النيابي.

– مدى مرونة النظام الحزبي وقدرته على استيعاب الأجيال الجديدة الراغبة في المشاركة وتوفير فرص لها.

الأحزاب وجذب الشباب نحو المشاركة :

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة : أين هو عمل الأحزاب السياسية وخاصة المتكفلين من أعضائها بالشباب ؟ وأين أثرهم في عملية الإغواء والاستقطاب للطاقات الشابة من أجل خلق الديناميكية المثلى في عملية التطوير الاجتماعي الشامل ، الذي يبدأ بتطوير الأحزاب السياسية وأفكارها، عبر تجديد دمائها بإطلاق أيدي الشباب في تقلد المسؤولية داخل هذه الأحزاب، والذي من الضروري أن يكون فعلا متواصلا ليتواصل وجود الأحزاب نفسها وجودا فاعلا ومؤثرا ومبدعًا في الحراك الاجتماعي في ما يتعلق باللعبة السياسية المتطورة نفسها، التي يتفق الجميع اليوم على أنها لا بد أن تكون لعبة ديمقراطية حتى تواكب العصر بشروطه الحضارية، أي بالأداء السياسي الذي يناضل من أجل رفعة حقوق الإنسان الشاملة ويفرض واقع الحال على كل من يتقلد موقع المسؤولية داخل الأحزاب السياسية على تبني برامج توعية للشباب من أجل دفعه للانخراط وبشكل واع في الواقع السياسي .

وذلك عبر تنمية الرغبة لديه في المشاركة السياسية وهو هدف يمكن الوصول إليه من خلال تربيته سياسيا على العناصر التالية:

الاهتمام السياسي :

ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أ و متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية ، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

– المعرفة السياسية :

والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء.

– التصويت السياسي:

ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

– المطالب السياسية:

وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

المجتمع المدني والمشاركة السياسية (المجتمع المدني شريك في التنمية) ترتبط الحياة الديمقراطية بدور حقيقي وقوي للمجتمع المدني، فالمجتمع المدني هو القطاع غير الحكومي الذي يطلق عليه أحياناً " القطاع الثالث" لتمييزه عن الحكومة من ناحية والقطاع الخاص من ناحية ثانية، فهو يتكون من منظمات وجمعيات وروابط تقوم على العمل التطوعي ولا تسعى لتحقيق الربح ، وفي اللغة الانجليزية والتي كانت حتى وقت **Civil Society** تستخدم كلمة مجتمع مدني قريب تترجم في اللغة العربية إلى مجتمع أهلي لتدل على ارتباط مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية بالأهل والأقارب والجيران بما يوحي بما عاني التضامن والولاء وقوة الارتباط ، تلك الأهمية الحيوية للمجتمع المدني تبرر اهتمام الحكومة المصرية بتشجيع هذا النوع من المنظمات وتوسيع المجال أمام حركته ، فالدولة المصرية تنظر للمجتمع المدني كشريك في عملية التنمية.

– دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية

لقد أصبح دور مؤسسات المجتمع المدني يمثل أساساً مهماً في المشاركة السياسية للمجتمع في تحديد أهدافه وتنصيب البرامج التنموية.

ومن هنا يتجلى دور مؤسسات المجتمع المدني باعتباره قناة لكل فرد أو مجموعة أو شريحة تربطهم مصلحة أو هدف ، يمكن من خلال هذه المنظمات أن يشاركوا باتخاذ القرارات العامة وتنفيذها وتقييمها على اعتبار أنهم جزء لا يمكن تجاهله في المجتمع.

ويأتي دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة والطرق الواجب اتباعها لإيصال أفكار ومطالب الأفراد والتعريف بالالتزامات والواجبات التي تفرضها عملية المشاركة.

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا في ترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات، حيث يشعر الأفراد من خلال المجتمع المدني ومؤسساته بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح ، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية.

الإعلام وتدعيم ثقافة المشاركة السياسية

إذا كانت المشاركة السياسية هي عنصر حيوي من العناصر التي تقوم عليها عملية التنمية السياسية في المجتمع ، فإن ذلك يعني أن وسائل الإعلام تستطيع أن تسهم بدورها في دفع المواطنين نحو المزيد من المشاركة في الواقع السياسي و إقناعهم بالتخلي عن السلبية التي أصبحت سمة مميزة لغالبية أفراد المجتمع ممن يطلق عليهم “الأغلبية الصامتة” التي لا تؤثر في الأحداث السياسية في المجتمع ولا تتفاعل مع هذه الأحداث وبالتالي فهي مجموعة ليس لها دور في إيجاد حالة الحراك السياسي التي تتطلبها عمليات التغيير السياسي في أي مجتمع يرغب في تحقيق تنمية سياسية حقيقية.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً رئيسياً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول السياسي في المجتمعات المختلفة، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الصفوة والجماهير، إن لوسائل الإعلام قدرة مهمة في تشكيل المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون والقضايا السياسية، وتركيز إدراكهم لأهمية هذه القضايا، وفقاً لما تقدم من مضامين في تفسير وتحليل الأحداث وترتيب أولوياتها .

قد تعددت التأثيرات الخاصة بثورة المعلومات والاتصالات على التطور السياسي والديمقراطي، وأهم هذه التأثيرات:

- نشر الوعي السياسي لدى المواطنين - تدعيم دور المعارضة السياسية- تدعيم دور القطاع الخاص .

علاقة المشاركة السياسية بكلا من التنمية والثقافة السياسية

- دور المشاركة السياسية في التنمية :

تعرف التنمية على أنها توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه، وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم والرقى لمجتمعهم.

وبالتالى هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية حيث تتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، فى الوقت الذى تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطاً على صانع القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية.

وترتبط المشاركة السياسية فى الغالب بوجود النظام السياسى الذى يعرف درجة مرتفعة من المشاركة فى مؤسساته المختلفة فالمجتمع الذى تدار مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية على أساس سلطوى لا يسمح ولا يشجع على المشاركة السياسية لافراد مجتمعه.

والمجتمع الذى تدار مؤسساته المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وفقاً للأسس الديمقراطية فإنه يفرض ظهور النظام السياسى الديمقراطى بمعناه الحقيقى والذى يعتمد على التعددية الحزبية، ويكفل تحقيق الاستقرار السياسى.

ولا شك أن الحكومات خاصة فى الدول النامية لديها الكثير من المسئوليات الكبرى على المستوى القومى، وعليها أعباء كثيرة والتزامات جمة نحو المجتمع، وذلك للتوسع فى خطط وبرامج التنمية الشاملة وفى مقابل ذلك يبقى على الجماهير واجب أن تتحمل بعض الأعباء عن الحكومة، وأن تجند كل طاقاتها وخبراتها لمساندة الحكومة. وأن تسعى قدر استطاعتها للمشاركة رغم أى عراقيل قد تواجهها فى هذا الصدد فالديمقراطية أريقت فى سبيلها الدماء فى المجتمعات المتقدمة ولم تفرض بقرار من أعلى ولم تكن الحرية منحة فى يوم من الأيام.

ولكى تؤتى جهود التنمية ثمارها لابد وأن تعبر عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية. فالجماهير هدف التنمية وهم أدوات تنفيذ برامجها، وبدون مشاركتهم لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموى أو محاولة تنفيذه.

السادس

"التنشئة السياسية"

التنشئة السياسية هي مفهوم يتناول "دراسة عمليات التنشئة التي يكتسب من خلالها الأطفال من جميع الأعمار (١٢ إلى ٣٠) والمراهقون السلوكيات والمواقف والمعارف السياسية". [١] وهي تشير إلى عملية التعلم التي تنتقل من خلالها الأعراف والسلوكيات المقبولة في نظر نظام سياسي ناجح من جيل إلى آخر. ومن خلال أداء هذه المهمة يتم إدخال الأفراد في الثقافة السياسية، وتشكل توجهاتهم بشأن الموضوعات السياسية. [ar.wikipedia.org/wiki/تنشئة_سياسية].

عوامل التنشئة

تؤثر هذه العوامل الخاصة بالتنشئة بدرجات متفاوتة على آراء الفرد السياسية، وتمثل في: الأسرة، والإعلام، والأقران، والتعليم، والدين، والعقيدة، والعرق، والنوع، والسن، والجغرافيا. هذه العوامل وغيرها الكثير مما يتعرض له الناس أثناء نضجهم تؤثر في آرائهم السياسية طوال حياتهم. فالمعتقدات السياسية تتشكل عادةً أثناء فترة الطفولة التي ينقل فيها الآباء ما لديهم من أيديولوجيات إلى أبنائهم، وما إلى ذلك.

العناصر المؤثرة:

إن العناصر التي تحيط بالطفل أثناء فترة طفولته تلعب دورًا مهمًا في تطور سلوكيات التصويت المستقبلية لديه. وتشمل بعض هذه العناصر:

الأسرة: يرى جلاس (١٩٨٦) أن الأسرة عامل مؤثر أساسي في تطوير توجه الطفل السياسي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى العلاقة الدائمة بين الطفل وأبويه، ويتضح ذلك بالتفصيل في الجدول الموضح أدناه الأسرة كعامل مؤثر أساسي. [٣]

المدارس: تُعد المدارس العامل الأكثر تأثيرًا بعد الأسرة، نظرًا للفترات الطويلة التي يتعرض فيها الطفل لمعتقدات سياسية متعددة، مثل تلك التي يتبناها الأصدقاء والمعلمين، وهما الفئتان اللذان يُعتبران من مصادر المعلومات المهمة للطلاب.

وسائل الإعلام: يرى بيكر أن وسائل الإعلام هي الوسط الذي تنتقل من خلاله المعلومات السياسية إلى المراهقين والأطفال. [٤]

الدين: يمكن أن يكون للتقليد الديني أثر هائل على آراء المرء السياسية. على سبيل المثال، يميل البروتستانت للحفاظ (في البلدان التي لا يمثلون فيها الأغلبية العظمى). [٥]

الأحزاب السياسية: يشير الباحثون من أمثال كاميل (١٩٦٠) إلى أن الأحزاب السياسية لها تأثير مباشر بسيط للغاية على الطفل نظرًا للتباين بين العوامل الاجتماعية، مثل السن والسياق والسلطة وما إلى ذلك.

عوامل التنشئة السياسية:

١. الأسرة - المُشكّل الأهم على الإطلاق للتوجهات الأساسية. فتعلم المرء القيم السياسية الأساسية والولاء لحزب سياسي معين.

٢. المدارس - تعلم المرء الوطنية وقصص البطولات. تبني المراحل الأولى من التعليم على التعلم الإيجابي وتعززه.

٣. الأقران - تأثيرهم محدود نظرًا للانتقاء الذاتي لهم. تؤثر مجموعة الأقران لدى الشباب على "المسائل المتعلقة بنمط الحياة" في الغالب.

٤. وسائل الإعلام - يصعب قياس تأثيرها، لكنه كبير. تعزز الشك في الحكومة. تحديد جدول الأعمال - يملي علينا ما ينبغي علينا التفكير فيه التأطير - يملي علينا أفكارنا بشأن ما يُقدّم.

٥. المؤسسات والقادة السياسيون

٦. دور العبادة والدين؛ اليمين الديني واليسار الديني.

التنشئة السياسية للطفل

<https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/the-political-formation-of-the-child>

الثقافة السياسية:

ترتبط فكرة التنشئة السياسية بفكرة الثقافة السياسية والتي يمكن تعريفها بأنها:

المبادئ والقناعات والمعتقدات والقيم التي تحدد الاتجاهات السائدة للشعوب نحو نظمها السياسية، وعلاقة الأفراد بالدولة والسلطة، وتبين حقوقهم وواجباتهم. كما أنها متغيرة وتختلف من فردٍ لآخر باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي.

التنشئة السياسية:

التنشئة بشكل عام هي عملية تفاعلية يتم خلالها اكتساب قيم وثقافة المجتمع، وهي تدريجية ومستمدة من التجارب والخبرات التي تحدث في مرحلة الطفولة، وهي مستمرة فلا تتوقف عند عمرٍ معين وتنتقل من جيل لآخر، ومعها تتشكل شخصية الفرد ويكتسب لغته وسلوكه.

وعليه يمكن تعريف التنشئة السياسية بأنها عملية اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لاستيعاب واقع المجتمع وأهدافه وقيمه، وتعزيز روح

الانتماء والولاء للوطن والقيادة، والإحساس بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه، وتعريف الطفل بحقوقه وواجباته، وطبيعة علاقته بمؤسسات الدولة وأفراد المجتمع، لدمجه في المجتمع بشكل يضمن مشاركته في بناء مستقبل وطنه.

أهداف التنشئة السياسية:

تهدف التنشئة السياسية لمشاركة المواطنين بإيجابية في بناء مجتمعهم، ومواجهة المخاطر والتحديات التي تهدده خارجياً وداخلياً، وتوفير الاستقرار لنظامهم السياسي. بالإضافة إلى الحفاظ على هوية وحضارة وثقافة الدولة وتركيبتها الاجتماعية.

عناصر التنشئة السياسية:

تضمن عناصر التنشئة السياسية تكوين ونقل الثقافة السياسية عبر الأجيال أو تغيير الثقافات السائدة، وهي تشمل:

غرس المعتقدات والقيم السياسية في مرحلة الطفولة المبكرة كإطار فكري ومرجع أساسي يحدد الأهداف.

إكساب الشعور بالانتماء للجماعة وأهمية العمل المشترك، والإحساس بالمسئولية الاجتماعية، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

تعليم مفاهيم الولاء للنظام السياسي، واحترام سيادة القانون والرموز السياسية مثل أرض الدولة وعلمها والنشيد الوطني ورئيس الدولة والحكومة.

تعميق الحس بالهوية القومية ومفاهيم الحرية والعدل والمساواة والواجب الوطني.

أهمية التنشئة السياسية:

تكمن أهمية التنشئة السياسية السليمة في:

تدعيم حرية الفكر والتعبير، وتقبل الرأي الآخر؛ لخلق قيم وسلوكياتٍ وعاداتٍ إيجابية.

تحقيق التماسك والانسجام بين افراد المجتمع؛ لتعزيز وحدته وحريته وأمنه واستقراره.

خلق ونشر ثقافة سياسية عامة؛ لتعميق قيم المشاركة والتعاون وتأييد ودعم النظام السياسي.

تعزيز التفاهم بين أبناء الفئات الاجتماعية المختلفة وغرس مشاعر الإحساس بالوطنية والانتماء فيهم.

كما أن غيابها يقع في مقدمة الأسباب المؤدية لنشأة وظهور تيارات التطرف بأشكالها المتعددة.

وسائل التنشئة السياسية:

يؤثر احتكاك الطفل بالعالم المحيط به في تركيبته النفسية والفكرية ويؤثر على قراراته ورؤيته لواقعه لاحقاً.

١- تعد الأسرة المصدر الرئيس لبناء شخصية الطفل، فمن خلال طبيعة العلاقة بين أفراد أسرته وطريقة ممارسة الأب لسلطته في المنزل ومدى احترامه وتقديره لأفكار وآراء أفراد الأسرة يتعلم الطفل القيم الأخلاقية وواجباته وحقوقه، واحترام السلطة، ومفاهيم الحوار والمشاركة الإيجابية في صنع القرار.

كما يتأثر الطفل باهتمامات الآباء وآرائهم وميولهم السياسية والتي تحدد طبيعة مشاركته في الحياة السياسية، لأن علاقة الطفل بأسرته تسهم في تكوين الجانب الأكبر من شخصيته لطول المدة الزمنية للتواصل بينهم والإرتباط العاطفي الدائم الذي يجمع بينهم.

٢. وتلعب المدرسة دوراً كبيراً كشريكٍ أساسيٍّ للأسرة في تشكيل وصقل شخصية الطفل وطريقة تفاعله مع العالم من حوله خلال مراحل دراسته المختلفة كمؤسسة تربوية، عن طريق غرس المبادئ السلوكية والحس بالاستقلال والانتماء لمجموعة تتبع قواعد وقوانين مشتركة.

إضافةً إلى دورها الأساسي كمؤسسةٍ تعليميةٍ من خلال تدريس مواد التربية الوطنية والتاريخ والجغرافيا التي تعرف الطفل بدولته وتاريخها وحدودها،

مما يزرع في نفسه مشاعر الحب والولاء ويعمق إحساسه بالفخر لهويته الوطنية، ويضمن تحقيق رؤية القيادة على أساس من المبادئ والقيم والاتجاهات والأفكار الوطنية المشتركة.

٣. كما يتأثر الطفل بأصدقائه وزملائه الذين يتقارب معهم في الأعمار والهوايات والسلوك، وذلك إما لرغبته في الانضمام لمجموعة ما فإن الإنسان اجتماعي بطبعه، أو نتيجةً لتعرضه لضغطٍ أو مضايقاتٍ للانتماء إليهم.

٤. ونظراً لما تتميز به من مكانةٍ وقوة تأثير فإن المؤسسات الدينية المتمثلة بالمساجد ومراكز تحفيظ القرآن تلعب دوراً كبيراً في عملية التنشئة السليمة للفرد وضبط أخلاقه، وسلوكه مما يؤدي للتقريب بين مختلف فئات المجتمع ويوحدها.

٥. وتعد وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من أقوى الوسائل تأثيراً في تشكيل شخصية الطفل وترسيخ قيمه وثقافته؛ لتنوعها وسهولة الوصول إليها. وقد تكون مؤذيةً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر للأطفال لما تقدمه من رسائل قد تعارض المعايير والقيم الأخلاقية والمفاهيم السائدة في المجتمع أو تحث على العنف والعدوانية وعدم احترام الرأي الآخر.

التنشئة السياسية والمواطنة

(www.asjp.cerist.dz/en/article)

تكتسب الثقافة السياسية اعتمادا على آليات و موائل تنهل منها، تكمن في المجتمع و تنظيماته و قيمه و عقائده _ و عليه فإن التنشئة السياسية هي الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي و تتبلور الثقافة السياسية لمجتمع ما. فطبيعة التنشئة السياسية التي يتلقاها المواطن هي التي تحدد طبيعة سلوكه السياسي و تحكم نظره لنفسه و للمحيط الذي يشتغل فيه و عليه. و أهمية التنشئة السياسية تظهر جلية اليوم في الصراع المحتدم بين النظام السياسي و مؤسسات المجتمع المدني، فكل طرف يسعى إلى الهيمنة أو التأثير على قنوات التنشئة السياسية للحفاظ على استقرار النسق السياسي، و إضفاء طابع المشروعية على نفوذهم و سلطتهم فهم يسعون جاهدين للتحكم و التأثير على قنوات هذه التنشئة بدأ من المدرسة - التعليم الرسمي- و انتهاء بوسائل الإعلام، في مقابل ذلك تسعى القوى الأخرى خصوصا في المجتمعات المتقدمة ثقافيا أو سياسيا بشكل حاد إلى خلق ثقافة سياسية معاكسة و ذلك بمد نفوذها إلى بعض قنوات التنشئة السياسية كالتعليم الخاص أو المؤسسات الدينية - المساجد- أو عن طريق أشرطة الكاسيت _ كما حدث إبان الثورة الإسلامية في إيران.

الفصل السابع

"التنمية السياسية"

(<https://mawdoo3.com>)

تُعرفُ التنميةُ السياسيّة (Political Development):

بأنّها عبارةٌ عن مجموعةٍ من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطوير سياستها الداخليّة والخارجيّة، وأيضاً تُعرفُ التنمية السياسيّة بأنّها الطريقة التي تهدفُ إلى تطبيقِ استراتيجيّةٍ سياسيّةٍ تؤدّي إلى تطوير حالة الضعف السياسيّ المنتشرة في دولةٍ ما، وتسعى إلى المحافظة على استقرارها سياسياً ضمن البيئة التي توجدُ فيها، ومن التعريفات الأخرى للتنمية السياسيّة: هي العمليات التنمويّة التي تحرصُ الدول على تطبيقها من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات السياسيّة الدوليّة. ظهر مفهوم التنمية السياسيّة في الفترة الزمنيّة التي تلت انتهاء الحرب العالميّة الثانية، وحصول أغلب الدول على استقلالها بعد أن كانت مستعمراتٍ أوروبيّة، وحتى تتمكنَ من المحافظة على سيادتها على أراضيها لجأت إلى فكرة تطوير قدراتها السياسيّة من خلال الاعتماد على تعزيز علاقاتها الدبلوماسيّة، والاقتصاديّة مع الدول الأكثر كفاءة سياسيّة، وهكذا

أصبحت التنمية السياسيّة من العوامل المهمة، والمؤثرة في نمو وتطور الدول.

أهداف التنمية السياسيّة:

١. السعي لتقليص تأثير التراجع السياسيّ في الدول النامية.
٢. تطبيق إحدى النظريات السياسيّة التي تدعم الدول إقليمياً ودولياً.
٣. تعزيز دور الديمقراطية في الدول النامية سياسياً ممّا يؤدي إلى دعم دورها في اتخاذ القرار.
٤. متابعة أهمّ العوامل التنموية التي تساعد في تطبيق مجموعة من السياسات المعاصرة.
٥. الحرص على تجاوز عقبات التنمية السياسيّة من خلال تحليل الاستراتيجيات المتبعة، والوقوف عند النتائج المترتبة عليها.

خصائص التنمية السياسيّة:

١. تعتبر أداة من أدوات دعم السياسات المحلية في الدول عن طريق ربطها مع السياسات الدوليّة.
٢. تعالج مشكلات القطاع الاقتصاديّ من خلال توفير مجموعة من الوسائل والحلول المساندة للتنمية الاقتصاديّة.
٣. تصنف كوسيلة من الوسائل الإداريّة المحلية لاتخاذ القرارات المناسبة للدولة.

٤. تعدُّ نموذجاً من النماذج التي تسعى الدول إلى إضافتها لسياستها

العامة، والتي تساهم في التأثير على كافة قطاعاتها.

٥. وسيلة من وسائل بناء النظام الاجتماعي، ممّا يساعد على إدارة

المجتمع بطريقة صحيحة.

نظريات التنمية السياسيّة:

نظرية التحديث: تعرف أيضاً بمصطلح (نظرية الحدائة السياسيّة)، وهي من أقدم النظريات في التنمية السياسيّة والتي ظهرت بعد الحرب العالميّة الثانية، والتي تشير إلى ضرورة الاعتماد على تحديث الفكر السياسيّ، من خلال الانتقال من تطبيق الأنماط السياسيّة الحالية إلى استخدام مجموعة من الأنماط الحديثة، والتي تعتمد على الاستعانة بآراء خبراء سياسيين، أو تطبيق أحد الأنماط المطبقة في دولٍ أخرى.

نظرية التبعية: هي نظرية من نظريات التنمية السياسيّة التي ظهرت في فترة الستينيات من القرن العشرين للميلاد، والتي اعتمدت على فكرة عدم نجاح نظرية التحديث؛ بسبب فشل تطبيقها في العديد من الدول، لذلك تُنادي هذه النظرية إلى أنّ التنمية السياسيّة يمكن تحقيقها من خلال التخلص من كافة عوامل التبعية للدول الاستعماريّة.

أزمات التنمية السياسيّة

تعترض التنمية السياسية في مجتمع ما، أزمات متعددة قسمها دارسوا العلوم السياسية الى ست أزمات تكون حلقات متداخلة ومتشابكة تؤدي كل منها الى الأخرى ويتواجد معظم هذه الأزمات في أغلب دول العالم الثالث، إذ تشكل مجتمعة أبرز سمات التخلف في هذه الدول وتمثل هذه الأزمات في: الهوية، الشرعية، المشاركة، التغلغل، التوزيع والاستقرار السياسي.

أزمة الهوية:

تحدث أزمة الهوية عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتها التقليدية أو الضيقة. فكثير من المهتمين بالعلوم السياسية يربطون مسألة الهوية الشخصية بمدى العلاقة بالوطن مع ملاحظة أنه في كثير من الدول الجديدة تتراوح الهوية من القبيلة الى الجماعات اللغوية والعرقية التي تتنافس في الولاء مع الشخصية الوطنية الكبيرة. فالمجتمعات الحديثة تقوم على أساس فكرة المواطنة، إذ أن الولاء للوطن يجب ان يتعدى كل الروابط الأخرى كالولاء للعشيرة أو الجماعة... إلخ.

هناك ثلاثة أسباب رئيسية لازمة الهوية: التباين العرقي، التخلف الاقتصادي والحضاري والتفاوت الطبقي.

- التباين العرقي :خلقت الحدود المصطنعة بعد الاستعمار في كثير من دول العالم الثالث نوعا من تعدد العرقيات وبالتالي تعدد الولاءات،حيث تغيب مسألة الولاء للوطن،كما أن الحروب والصراعات القبلية والطائفية والعرقية أدت الى حدوث تمزق في مسألة الولاء إضافة الى غياب الاستقرار السياسي والانقلابات المتكررة كلها عوامل أثرت على الهوية الوطنية.

- التخلف الاقتصادي والحضاري: التباين الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا... أثر كثيرا على مفهوم الهوية،حيث يلاحظ انعدام الثقة في مقومات الهوية الوطنية لدى دول العالم الثالث،فأصبح التقليد هو السمة البارزة في الرموز والأفكار والمظاهر مما أثر سابا على الهوية الوطنية.

كما أن التكنولوجيا المتقدمة والمتمثلة في وسائل الاتصال الحديثة إضافة الى مسألة العولمة كما لها الاثر السلبي على الهوية.

التفاوت الطبقي: الانقسام الطبقي الحاد بين فئات المجتمع الواحد، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا...ولد نوعا من تضارب المصالح بين الطبقات الاجتماعية وأصبحت مشاعر السخط هي السائدة لدى الاغلبية ضد الاقلية،كما أن الفئات المحرومة والتي تشكل الغالبية تنظر الى السلطة

الحاكمة على أنها مجرد أداة لحفظ امتيازات الأثرياء مما كان له انعكاس سلبي على الهوية، إضافة إلى تداعيات العولمة والخصوصية والتي زادت من حدة هذه الأزمة.

أزمة الشرعية:

تتعلق هذه الأزمة بعدم قابلية المواطنين لنظام سياسي معين، على اعتبار أنه غير شرعي ولها ارتباط أيضا بطبيعة السلطة ومسؤوليات الحكومة، بحيث تثار العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، ومدى دور الجهاز الحاكم ودور الجيش في الحياة السياسية، وطبيعة الأهداف المرسومة ومدى تحقيقها.

عندما لا تحترم الدساتير، أو نكون أمام دساتير غير ديمقراطية، وإذا لم يوجد فصل حقيقي للسلطات، إضافة إلى غياب التداول السلمي على السلطة، حيث يكون انتقال السلطة بموت الحاكم أو بانقلاب عسكري أو بتوريث سياسي، كما أن قمع الأصوات المعارضة بالقوة تارة وبالقانون تارة أخرى، وتنظيم استفتاءات شكلية وانتخابات مزورة وغير نزيهة، كلها عوامل تؤدي إلى ظهور أزمة الشرعية. وهناك أمثلة معاصرة عديدة في هذا الشأن، نذكر مثلا ما يجري في بعض دول العالم الثالث، وخاصة في إفريقيا

حيث تكثر الانقلابات والانتخابات المزورة، ولعل الانتخابات التشريعية في مصر من أبرز الامثلة على ذلك.

أزمة المشاركة:

تتجلى هذه الأزمة في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية العامة لبلادهم، لأن المشاركة السياسية تعد أهم مقومات التنمية السياسية، فتغيب المواطنين عن تسيير الشؤون العامة للبلاد يؤدي الى عزوف سياسي يشمل مقاطعة الانتخابات، وعدم الاهتمام بالمسائل العامة وعدم الانخراط في الاحزاب السياسية بحيث يكون المواطن في عزلة سياسية ولا يعبر عن رأيه بحرية، وبالتالي فهو بعيد عن تقلد المناصب الرسمية في البلاد، مما يعرقل أي محاولة للتنمية السياسية.

اضافة الى وضع العراقيل بشتى انواعها امام الراغبين في المشاركة السياسية، وتركيز السلطة في يد قلة معينة، بحيث يغيب أي دور للأحزاب السياسية، بل أحيانا يتم تجريم قيام الاحزاب بتبني نظام الحزب الواحد أو بأخذ بنظام التعددية الحزبية لكنها في الواقع مزيفة، وتزوير الانتخابات لصالح فئة معينة وقمع الحريات العامة، والتكيل بالمعارضين وعدم احترام الدستور والقوانين، كلها عوامل تؤدي الى ابتعاد الجماهير عن ممارسة السياسة وتفشي القيم السلبية والاغتراب واللامبالاة وبالتالي نكون أمام أزمة مشاركة سياسية.

أزمة التغلغل :

هي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفوذ الى كافة انحاء اقليم الدولة، وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول الى المجتمع، مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة، فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها على الوصول الى مستوى القرية ولمس الحياة اليومية للسكان.

فالتغلغل هو التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر ارجاء الاقليم وهو الوصول الى كافة الفئات والطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها. بمعنى اعمال القوانين والسياسات داخل الاقليم، والقدرة على استخدام أدوات العنف عند الضرورة. وهذه القوانين والسياسات قد تتعلق بالضرائب، تجنيد، تحقيق الانضباط، الاسكان، التعليم، الفلاحة والاقتصاد بصفة عامة... إلخ.

فالقدرة على التغلغل تؤدي الى استقرار الدولة وبالتالي تحقيق التنمية السياسية المرجوة.

يمكن القول ان أزمة التغلغل لها اسباب متعددة نشير فيما يلي الى أبرزها

- اسباب جغرافية : حيث اتساع الاقليم و شساعته و تضاريسه الوعرة ، يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق ، كما هو الشأن في الهند و القليبين على سبيل المثال .

- اسباب عرقية: فتعدد الاعراق و الطوائف و الاثنيات يكرس ازمة التغلغل لدى بعض الدول ، كما يوجد على سبيل المثال في العراق، نيجريا، الهند، اسبانيا، وروسيا...

والملاحظ ان أزمة التغلغل لها علاقة وطيدة بأزمتي الهوية والشرعية ففي حالة عدم القدرة على التغلغل في ارجاء الاقليم ، تكون السلطة السياسية فاقدة للشرعية في هذه المناطق كما أن مواطنيها يفتقدون للمواطنة حيث تغيب لديهم مسألة الولاء للوطن مما يولد أزمة هوية .

أزمة التوزيع:

تتعلق ازمة التوزيع اساسا بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية على مختلف مكونات المجتمع. وهذه المنافع تشمل الثروة ، الدخل ، الامن ، التعليم ، الثقافة ، الخدمات الصحية ، التشغيل ...

فهذه الازمة ترتبط بمدى نفوذ السلطات الحكومية في توزيع السلع والخدمات ومدى وجود نمط من القيم في المجتمع، فأحيانا كثيرة تلجأ

الحكومة لمواجهة هذا المشكل بالتدخل المباشر في توزيع الثروة وتقوية فرص وإمكانيات الجماعات الضعيفة.

يتضح جليا أن الصراع الطبقي بين الفقراء والأثرياء للتخلص من الحرمان، وكذا أبعاد الحرمان الاقتصادي المتجلية في ندرة الموارد والتوزيع غير العادل لها، والصراع السياسي الناجم عن العامل الاقتصادي، من أهم العوامل المسببة لازمة التوزيع، إضافة الى اسباب أخرى ذات طبيعة سياسية، نذكر منها الفساد السياسي، واستغلال السلطة لتحقيق أغراض ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامة وكأنها ممتلكات شخصية، وهذا يظهر جليا في كثير من دول العالم الثالث، حيث مؤشرات الشفافية منخفضة جدا لديها .

أزمة الاستقرار السياسي:

يمكن تقسيم هذا الفرع الى عنصرين:

- أزمة استقرار الدولة ذاتها: تعد الدولة أحدث صور المجتمع السياسي المتحضر، حيث يوجد تجانس قومي وسلطة منظمة دستوريا وقانونيا، ينتج عنه استقرار للدولة، وعلى العكس من ذلك يتزعزع كيان الدولة واستقرارها حين ينعدم هذا التجانس نتيجة التجميع الاجباري للأفراد.

وهذا الامر تعاني منه عدة دول في العالم المعاصر. فهناك دول متعددة العرقيات كما هو الشأن في العراق، روسيا، الهند وبعض البلدان الافريقية

حيث ينعدم فيها المساواة بين الجماعات العرقية مما يؤدي الى تفشي الاضطهاد والتمييز العنصري، وبالتالي تزداد مشاعر الغضب مما قد ينتج عنه مطالب انفصالية ورغبة في الاستقلال عن الوطن الام ويتفشى العنف والعنف المضاد والإرهاب وتكثر الحروب الاهلية، الامر الذي يهدد كيان الدولة ويصبح استقرارها على المحك.

كل هذه العوامل وأخرى خارجية، تؤثر سلبا على استقرار الدولة وبالتالي على التنمية السياسية المنتظرة.

- أزمة استقرار النظام السياسي: تنشأ هذه الازمة حين يضعف النظام الحاكم بضعف المؤسسات الدستورية في الدولة أو بتهميش ادوارها، فشرعية النظام السياسي والأجهزة الحاكمة تكون مفقودة نتيجة وصولها الى السلطة بانتخابات غير نزيهة أو عن طريق القمع والعنف أو الانقلابات وفي بعض الاحيان يتدخل العسكر في تسيير الشؤون السياسية للدولة.

ويفرض سلطته وهيبته على ارجاءها، مما يزعزع استقرار النظام السياسي للدولة، وهناك أمثلة عديدة في دول العالم الثالث على الخصوص، كما هو الشأن في افريقيا، حيث كثرة الانقلابات والصراع على السلطة الرئاسية. اضافة الى ذلك هناك عامل آخر مرتبط بعدم وضوح الايديولوجيات التي يقوم عليها النظام السياسي. وهناك عوامل خارجية أخرى تؤدي الى عدم

استقرار النظام السياسي كالتدخل الخارجي للدول الكبرى في شؤون بعض الدول النامية مثلا ، أو فرض برامج تنمية معينة على الحكومات نتيجة الديون المستحقة للمؤسسات البنكية الدولية مثلا لبعض الدول الصناعية الكبرى، مما يؤثر أيضا على الهوية، وهذا يقودنا الى القول أن هناك علاقة وثيقة بين أزمة الاستقرار السياسي وأزمة الهوية.

من خلال ما سبق تتضح التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات لتحقيق التنمية السياسية الشاملة، والتي لا تتأتى إلا بتجاوز هذه الازمات من خلال قيام مجتمع واضح الهوية منسجم داخليا، مشاركته السياسية فعالة، يستطيع جهازه الحكومي القائم على الشرعية التغلغل في اعماقه، وتحقيق التوزيع العادل للمنافع والحفاظ على الاستقرار السياسي.

الفصل الثامن

"مصطلحات سياسية"

(<https://arabic.rt.com/society>)

أرستقراطية:

تعني باللغة اليونانية سُلطة خواص الناس، وسياسيا تعني طبقة اجتماعية ذات منزلة عليا تتميز بكونها موضع اعتبار المجتمع، وتتكون من الأعيان الذين وصلوا إلى مراتبهم ودورهم في المجتمع عن طريق الوراثة، واستقرت هذه المراتب على أدوار الطبقات الاجتماعية الأخرى، وكانت طبقة الارستقراطية تتمثل في الأشراف الذين كانوا ضد الملكية في القرون الوسطى، وعندما ثبتت سلطة الملوك بإقامة الدولة الحديثة تقلصت صلاحية هذه الطبقة السياسية واحتفظت بالامتيازات المنفعية، وتتعارض الارستقراطية مع الديمقراطية.

أنثروبولوجيا:

تعني باللغة اليونانية علم الإنسان، وتدرس الأنثروبولوجيا نشأة الإنسان وتطوره وتميزه عن المجموعات الحيوانية، كما أنها تقسم الجماعات الإنسانية إلى سلالات وفق أسس بيولوجية، وتدرس ثقافته ونشاطه.

أيديولوجيا:

هي ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد، ويحدد موقف فكري معين يربط الأفكار في مختلف الميادين الفكرية والسياسية والأخلاقية والفلسفية.

أوتوقراطية:

مصطلح يطلق على الحكومة التي يرأسها شخص واحد، أو جماعة، أو حزب، لا يتقيد بدستور أو قانون، ويتمثل هذا الحكم في الاستبداد في إطلاق سلطات الفرد أو الحزب، وتوجد الأوتوقراطية في الأحزاب الفاشية

أو الشبيهة بها، وتعني الكلمة باللاتينية الحكم الإلهي، أي أن وصول الشخص للحكم تم بموافقة إلهية، والأوتوقراطي هو الذي يحكم حكما مطلقا ويقرر السياسة دون أية مساهمة من الجماعة، وتختلف الاوتوقراطية عن الديكتاتورية من حيث أن السلطة في الأوتوقراطية تخضع لولاء الرعية، بينما في الدكتاتورية فإن المحكومين يخضعون للسلطة بدافع الخوف وحده.

براغماتية (ذرائعية):

براغماتية اسم مشتق من اللفظ اليوناني "براغما" ومعناه العمل، وهي مذهب فلسفي - سياسي يعتبر نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة، فالسياسي البراغماتي يدعي دائما بأنه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره، وهو لا يتخذ قراره بوحى من فكرة مسبقة أو أيديولوجية سياسية محددة، وإنما من خلال النتيجة المتوقعة لعمل.

والبراغماتيون لا يعترفون بوجود أنظمة ديمقراطية مثالية إلا أنهم في الواقع ينادون بأيديولوجية مثالية مستترة قائمة على الحرية المطلقة، ومعاداة كل النظريات الشمولية وأولها الماركسية.

بيرسترويكا:

هي عملية إعادة البناء في الاتحاد السوفيتي التي تولاهها ميخائيل غورباتشوف وتشمل جميع النواحي في الاتحاد السوفيتي، وقد سخر الحزب الشيوعي الحاكم لتحقيقها، وهي تفكير وسياسة جديدة للاتحاد السوفيتي ونظرته للعالم، وقد أدت تلك السياسة إلى اتخاذ مواقف غير متشددة تجاه بعض القضايا الدولية، كما أنها اتسمت بالليونة والتخلي عن السياسات المتشددة للحزب الشيوعي السوفيتي.

بروليتاريا:

مصطلح سياسي يُطلق على طبقة العمال الأجراء الذين يشتغلون في الإنتاج الصناعي ومصدر دخلهم هو بيع ما يملكون من قوة العمل، وبهذا فهم يبيعون أنفسهم كأى سلعة تجارية.

وهذه الطبقة تعاني من الفقر نتيجة الاستغلال الرأسمالي لها، ولأنها هي التي تتأثر من غيرها بحالات الكساد والأزمات الدورية، وتحمل هذه الطبقة جميع أعباء المجتمع دون التمتع بمميزات متكافئة لجهودها. وحسب المفهوم الماركسي فإن هذه الطبقة تجد نفسها مضطرة لتوحيد مواقفها ليصبح لها دور أكبر في المجتمع.

بورجوازية:

تعبير فرنسي الأصل كان يُطلق في المدن الكبيرة في العصور الوسطى على طبقة التجار وأصحاب الأعمال الذين كانوا يشغلون مركزا وسطا بين طبقة النبلاء من جهة والعمال من جهة أخرى، ومع انهيار المجتمع الإقطاعي

قامت البورجوازية باستلام زمام الأمور الاقتصادية والسياسية واستفادت من نشوء العصر الصناعي، حتى أصبحت تملك الثروات الزراعية والصناعية والعقارية، مما أدى إلى قيام الثورات الشعبية ضدها لاستلام السلطة عن طريق مصادرة الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية.

والبورجوازية عند الاشتراكيين والشيوعيين تعني الطبقة الرأسمالية المستغلة في الحكومات الديمقراطية الغربية التي تملك وسائل الإنتاج.

بيروقراطية:

البيروقراطية تعني نظام الحكم القائم في دولة ما يُشرف عليها ويوجهها ويديرها طبقة من كبار الموظفين الحريصين على استمرار وبقاء نظام الحكم لارتباطه بمصالحهم الشخصية، حتى يصبحوا جزءا منه ويصبح النظام جزءا منهم، ويرافق البيروقراطية جملة من قواعد السلوك ونمط معين من التدابير تتصف في الغالب بالتيقيد الحرفي بالقانون والتمسك الشكلي بظواهر التشريعات، فينتج عن ذلك "الروتين".

وبهذا فهي تعتبر نقيضا للثورية، حيث تنتهي معها روح المبادرة والإبداع وتتلاشى فاعلية الاجتهاد المنتجة، ويسير كل شيء في عجلة البيروقراطية وفق قوالب جاهزة، تفتقر إلى الحيوية.

والعدو الخطير للثورات هي البيروقراطية التي قد تكون نهاية معظم الثورات، كما أن المعنى الحرفي لكلمة بيروقراطية يعني حكم المكاتب.

تعددية:

مذهب ليبرالي يرى أن المجتمع يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، لها مصالح مشروعة متفرقة، وأن هذا التعدد يمنع تركز الحكم، ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع.

تكنوقراطية:

مصطلح سياسي نشأ مع اتساع الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، وهو يعني (حكم التكنولوجيا) أو حكم العلماء والتقنيين، وقد تزايدت قوة

التكنوقراطيين نظرا لزيادة أهمية العلم ودخوله جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والعسكرية منها، كما أن لهم السلطة في قرار تخصيص صرف الموارد والتخطيط الاستراتيجي والاقتصادي في الدول التكنوقراطية، وقد بدأت حركة التكنوقراطيين عام ١٩٣٢ في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تتكون من المهندسين والعلماء والتي نشأت نتيجة طبيعة التقدم التكنولوجي.

أما المصطلح فقد استحدث عام ١٩١٩ على يد وليام هنري سميث الذي طالب بتولي الاختصاصيين العلميين مهام الحكم في المجتمع الفاضل.

ثيوقراطية:

نظام يستند إلى أفكار دينية مسيحية ويهودية، وتعني الحكم بموجب الحق الإلهي، وقد ظهر هذا النظام في العصور الوسطى في أوروبا على هيئة الدول الدينية التي تميزت بالتعصب الديني وكبت الحريات السياسية

والاجتماعية، ونتج عن ذلك مجتمعات متخلفة مستبدة سميت بالعصور

المظلمة.

دكتاتورية:

كلمة ذات أصل يوناني رافقت المجتمعات البشرية منذ تأسيسها، تدل في

معناها السياسي حاليا على سياسة تصبح فيها جميع السلطات بيد شخص

واحد يمارسها حسب إرادته، دون اشتراط موافقة الشعب على القرارات

التي يتخذها.

ديماغوجية:

كلمة يونانية مشتقة من كلمة (ديموس)، وتعني الشعب، و(غوجية) وتعني

العمل، أما معناها السياسي فيعني مجموعة الأساليب التي يتبعها

السياسيون لخداع الشعب وإغراءه ظاهريا للوصول للسلطة وخدمة

مصالحهم.

ديمقراطية:

مصطلح يوناني مؤلف من لفظين الأول (ديموس) ومعناه الشعب، والآخر (كراتوس) ومعناه سيادة، فمعنى المصطلح إذا سيادة الشعب أو حكم الشعب.

والديمقراطية نظام سياسي اجتماعي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين وبوفر لهم المشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، والديمقراطية كنظام سياسي تقوم على حكم الشعب لنفسه مباشرة، أو بواسطة ممثلين منتخبين بحرية كاملة (كما يُزعم!)، وأما أن تكون الديمقراطية اجتماعية أي أنها أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير، وأما أن تكون اقتصادية تنظم الإنتاج وتصون حقوق العمال، وتحقق العدالة الاجتماعية.

إن تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية وتعدد النظريات بشأنها، علاوة على تميز أنواعها وتعدد أنظمتها، والاختلاف حول غاياتها،

ومحاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية وتاريخية مختلفة، يجعل مسألة تحديد نمط ديمقراطي دقيق وثابت مسألة غير واردة عمليا، إلا أن للنظام الديمقراطي ثلاثة أركان أساسية:

أ- حكم الشعب،

ب- المساواة،

ج- الحرية الفكرية،

ومعلوم استغلال الدول لهذا الشعار البراق الذي لم يجد تطبيقا حقيقيا له على أرض الواقع حتى في أعرق الدول ديمقراطية، كما يقال. ومعلوم أيضا تعارض بعض مكونات هذا الشعار البراق الذي افُتُن به البعض مع أحكام الإسلام.

راديكالية (جذرية):

الراديكالية لغة نسبة إلى كلمة راديكال الفرنسية وتعني الجذر، واصطلاحا تعني نهج الأحزاب والحركات السياسية الذي يتوجه إلى إحداث إصلاح

شامل وعميق في بنية المجتمع، والراديكالية هي على تقاطع مع الليبرالية الإصلاحية التي يكتفي نهجها بالعمل على تحقيق بعض الإصلاحات في واقع المجتمع، والراديكالية نزعة تقدمية تنظر إلى مشاكل المجتمع ومعضلاته ومعوقاته نظرة شاملة تتناول مختلف ميادينه السياسية والدستورية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، بقصد إحداث تغير جذري في بنيته، لنقله من واقع التخلف والجمود إلى واقع التقدم والتطور.

ومصطلح الراديكالية يطلق الآن على الجماعات المتطرفة والتمشدة في مبادئها.

رأسمالية:

الرأسمالية نظام اجتماعي اقتصادي تُطلق فيه حرية الفرد في المجتمع السياسي، للبحث وراء مصالحه الاقتصادية والمالية بهدف تحقيق أكبر ربح شخصي ممكن، وبوسائل مختلفة تتعارض في الغالب مع مصلحة الغالبية الساحقة في المجتمع..

وبمعنى آخر، إن الفرد في ظل النظام الرأسمالي يتمتع بقدر وافر من الحرية في اختيار ما يراه مناسباً من الأعمال الاقتصادية الاستثمارية وبالطريقة التي يحددها من أجل تأمين رغباته وإرضاء جشعه، لهذا ارتبط النظام الرأسمالي بالحرية الاقتصادية أو ما يعرف بالنظام الاقتصادي الحر، وأحياناً يخلي الميدان نهائياً لتنافس الأفراد وتكالبهم على جمع الثروات عن طريق سوء استعمال الحرية التي أباحها النظام الرأسمالي.

رجعية:

مصطلح سياسي اجتماعي يدل على التيارات المعارضة للمفاهيم التقدمية الحديثة وذلك عن طريق التمسك بالتقاليد الموروثة، ويرتبط هذا المفهوم بالاتجاه اليميني المتعصب المعارض للتطورات الاجتماعية السياسية والاقتصادية إما من مواقع طبقية أو لتمسك موهوم بالتقاليد، وهي حركة تسعى إلى التشبث بالماضي، لأنه يمثل مصالح قطاعات خاصة من الشعب على حساب الصالح العام.

شوفينية:

مصطلح سياسي من أصل فرنسي يرمز إلى التعصب القومي المتطرف، وتطور معنى المصطلح للدلالة على التعصب القومي الأعمى والعداء للأجانب، كما استخدم المصطلح لوصم الأفكار الفاشية والنازية في أوروبا، ويُنسب المصطلح إلى جندي فرنسي اسمه نيقولا شوفان حارب تحت قيادة نابليون وكان يُضرب به المثل لتعصبه لوطنه.

غيفارية:

نظرية سياسية يسارية نشأت في كوبا وانتشرت منها إلى كافة دول أمريكا اللاتينية، مؤسسها هو ارنيستو تشي غيفارا أحد أبرز قادة الثورة الكوبية، وهي نظرية أشد تماسكاً من الشيوعية، وتؤيد العنف الثوري، وتركز على دور الفرد في مسار التاريخ، وهي تعتبر الإمبريالية الأمريكية العدو الرئيس

للشعوب، وترفض الغيفارية استلام السلطة سلميا وتركز على الكفاح المسلح وتتبنى النظريات الاشتراكية.

فاشية:

نظام فكري وأيديولوجي عنصري يقوم على تمجيد الفرد على حساب اضطهاد جماعي للشعوب، والفاشية تتمثل بسيطرة فئة دكتاتورية ضعيفة على مقدرات الأمة ككل، طريقها في ذلك العنف وسفك الدماء والحدق على حركة الشعب وحريته، والطراز الأوروبي يتمثل بنظام هتلر وفرانكو وموسيليني، وهناك عشرات التنظيمات الفاشية التي ما تزال موجودة حتى الآن، وهي حاليا تجد صداها عند عصابات متعددة في العالم الثالث، واشتق اسم الفاشية من لفظ فاشيو الإيطالي ويعني حزمة من القضبان استخدمت رمزاً رومانيا يعني الوحدة والقوة، كما أنها تعني الجماعة التي انفصلت عن الحزب الاشتراكي الإيطالي بعد الحرب بزعامة موسيليني الذي يعتبر أول من نادى بالفاشية كمذهب سياسي.

فيدرالية:

نظام سياسي يقوم على بناء علاقات تعاون محل علاقات تبعية بين عدة دول يربطها اتحاد مركزي، على أن يكون هذا الاتحاد مبنياً على أساس الاعتراف بوجود حكومة مركزية لكل الدولة الاتحادية، وحكومات ذاتية للولايات أو المقاطعات التي تنقسم إليها الدولة، ويكون توزيع السلطات مقسماً بين الحكومات الإقليمية والحكومة المركزية.

كونفدرالية:

يُطلق على الكونفدرالية اسم الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي، حيث تُبرم اتفاقيات بين عدة دول تهدف لتنظيم بعض الأهداف المشتركة بينها، كال دفاع وتنسيق الشؤون الاقتصادية والثقافية، وإقامة هيئة مشتركة تتولى تنسيق هذه الأهداف، كما تحتفظ كل دولة من هذه الدول بشخصيتها القانونية وسيادتها الخارجية والداخلية، ولكل منها رئيسها الخاص بها.

ليبرالية (تحررية):

مذهب رأسمالي اقترن ظهوره بالثورة الصناعية وظهور الطبقة البرجوازية الوسطى في المجتمعات الأوروبية، وتمثل الليبرالية صراع الطبقة الصناعية والتجارية التي ظهرت مع الثورة الصناعية ضد القوى التقليدية الإقطاعية التي كانت تجمع بين الملكية الاستبدادية والكنيسة.

وتعني الليبرالية إنشاء حكومة برلمانية يتم فيها حق التمثيل السياسي لجميع المواطنين، وحرية الكلمة والعبادة، وإلغاء الامتيازات الطبقية، وحرية التجارة الخارجية، وعدم تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد إلا إذا كان هذا التدخل يؤمن الحد الأدنى من الحرية الاقتصادية لجميع المواطنين.

مبدأ أيزنهاور:

أعلنه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور في الخامس من يناير عام ١٩٥٧ ضمن رسالة وجهها للكونغرس في سياق خطابه السنوي الذي ركز فيه على أهمية سد الفراغ السياسي الذي نتج في المنطقة العربية بعد انسحاب بريطانيا منها، وطالب الكونغرس بتفويض الإدارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية للدول التي تحتاجها للدفاع عن أمنها ضد الأخطار الشيوعية، وهو بذلك يرمي إلى عدم المواجهة المباشرة مع السوفيت وخلق المبررات، بل إناطة مهمة مقاومة النفوذ والتسلل السوفيتي إلى المناطق الحيوية بالنسبة للأمن الغربي بالدول المعنية الصديقة للولايات المتحدة عن طريق تزويدها بأسباب القوة لمقاومة الشيوعية، وكذلك دعم تلك الدول اقتصاديا حتى لا تؤدي الأوضاع الاقتصادية السيئة إلى تنامي الأفكار الشيوعية.

ولاقى هذا المبدأ معارضة في بعض الدول العربية بدعوى أنه سيؤدي إلى ضرب العالم العربي في النهاية، عن طريق تقسيم الدول العربية إلى فريقين متضاربين: أحدهما مؤيد للشيوعية والآخر خاضع للهيمنة الغربية.

مبدأ ترومان:

أعلنه الرئيس الأمريكي هاري ترومان في مارس ١٩٤٧ للدفاع عن اليونان وتركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط في وجه الأطماع السوفيتية، ودعم الحكومات المعارضة للأيديولوجيات السوفيتية الواقعة في هذه المنطقة، والهدف من هذا المبدأ هو خنق القوة السوفيتية ومنعها من التسرب إلى المناطق ذات الثقل الاستراتيجي والاقتصادي البارز بالنسبة للأمن الغربي.

مبدأ كارتر:

أعلنه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، أكد فيه تصميم الولايات المتحدة على مقاومة أي خطر يهدد الخليج، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، وكانت جذور هذا المبدأ هي فكرة إنشاء قوات التدخل السريع للتدخل في المنطقة وحث حلفائها للمشاركة في هذه القوة، وقد أنشئت قيادة عسكرية مستقلة لهذه القوة عرفت (بالسنتكوم).

مبدأ مونرو:

وضعه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو عام ١٨٢٣ وحمل اسمه، وينص على تطبيق سياسة شبه انعزالية في الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية، وظل هذا المبدأ سائدا في محدودية الدور الأمريكي في السياسة الدولية حتى الحرب العالمية الثانية في القرن الحالي حين خرجت أمريكا إلى العالم كقوة دنيوية عظمى.

مبدأ نيكسون:

أعلنه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في يوليو عام ١٩٦٩، وينص على أن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع بلدان العالم الثالث على تحمل مسؤوليات أكبر في الدفاع عن نفسها، وأن يقتصر دور أمريكا على تقديم المشورة وتزويد تلك الدول بالخبرة والمساعدة.

مبدأ ويلسون:

وضعه الرئيس الأمريكي وودر ويلسون عام ١٩١٨ ، ويتألف من ١٤ نقطة، ويركز على مبدأ الاهتمام بصورة أكبر بمستقبل السلم والأمن في الشرق الأوسط، وكان هذا المبدأ ينص على علنية الاتفاقيات كأساس لمشروعيتها الدولية، وهو ما كان يحمل إدانة صريحة لاتفاقية "سايكس بيكو" التي سبقت إعلانه بسنتين، ولمبدأ الممارسات الدبلوماسية التآمرية التي مارستها تلك الدول.

كما دعا مبدأ ويلسون ضمن بنوده إلى منح القوميات التي كانت تخضع لسلطة الدولة العثمانية كل الضمانات التي تؤكد حقها في الأمن والتقدم والاستقلال، والطلب من حلفائه الأوروبيين التخلي عن سياساتهم الاستعمارية واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ولما اصطدمت مبادئه بمعارضة حلفائه الأوروبيين في المؤتمر الذي عقد بعد الحرب العالمية الأولى في باريس، أمكن التوفيق بين الموقفين بالعثور

على صيغة (الانتداب الدولي) المتمثل في إدارة المناطق بواسطة عصبة الأمم وبإشراف مباشر منها، على أن توكل المهمة لبريطانيا وفرنسا نيابة عن العصبة.

يسار - يمين:

اصطلاحان استخدمتا في البرلمان البريطاني، حيث كان يجلس المؤيدون للسلطة في اليمين، والمعارضون في اليسار، فأصبح يُطلق على المعارضين للسلطة لقب اليسار، وتطور الاصطلاحان نظرا لتطور الأوضاع السياسية في دول العالم، حيث أصبح يُطلق اليمين على الداعين للمحافظة على الأوضاع القائمة، ومصطلح اليسار على المطالبين بعمل تغييرات جذرية، ومن ثم تطور مفهوم المصطلحان إلى أن شاع استخدام مصطلح اليسار للدلالة على الاتجاهات الثورية، واليمين للدلالة على الاتجاهات المحافظة، والاتجاهات التي لها صبغة دينية.

السياسة :

شتقت كلمة سياسية من اليونانية من كلمة بولس و تعني الدولة المدنية و يقصد بها "القلعة في قلب المدينة" و ترمز للمدينة ساكنوا الضواحي الذين يشاركون في تلك المدينة و أعمالها ، و السياسة هي جزء من محاولة الإنسان المستمرة لفهم نفسه ومحيطه ، و علاقاته مع الآخرين الذين يتعامل معهم . و السياسية هي دراسة الدولة و مؤسساتها و أجهزتها و المهام التي تقوم بها هذه المؤسسات و الأجهزة و الغايات التي أنشئت من أجلها ، و السياسة هي البحث عن العدالة و هي مفهوم القوة و النفوذ و السلطة .. هي نشاط الدولة
الفاشية :

و هي كلمة إيطالية تعني الجمع او الهزيمة و هي مجموعة القضبان الممزوجة على فأس و ترمز الى صناعة القوة الموحدة فكل قضيب كالجندي الفرد و الفاشية تمجد العرق وتدعو الى إقامة حكم اوتوقراطي مركزي برئاسة زعيم ديكتاتوري

الدولة :

إنها كيان سياسي و قانوني منظم يتمثل من مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على ارض محددة و يخضعون لتنظيم سياسي و قانوني و اجتماعي تفرضه سلطة عليها

الدعاية :

محاولة منظمة للتأثير على عواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقا لهدف عام معين ، فهي نشاط كلامي توجه الى شعوب الدول الاخرى لا الى حكوماتها ، سميت بأسماء مختلفة بالحرب السياسية و الحرب الثقافية و بالحرب النفسية .

مقالات ذات صلة

انعكاس الكفاءة الثقافية في ممارسة العمل الاجتماعي
انعكاس الكفاءة الثقافية في ممارسة العمل الاجتماعي

منذ ٥ ساعات

طالبان والقاعدة في إفريقيا

طالبان والقاعدة في إفريقيا

منذ ٥ ساعات

هذه أحلام طلبة الجامعات الجدد

هذه أحلام طلبة الجامعات الجدد

منذ ٨ ساعات

الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع

والرهانات

الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع

والرهانات

منذ ٩ ساعات

الحرب :

تعني صراع عنيف بين القوات المسلحة من قبل أمتين او دولتين او حاكمين او حربين من نفس الأمة او الدولة او استخدام القوة العسكرية ضد قوة أجنبية او حرب معاد في نفس الدولة .
حرب خاطفة :

حرب ما تكون ذات طابع هجومي حيث توجه الدولة ضربة خاطفة لمراكز تجميع الجيوش المعادية عن طريق استخدام أسلحتها السريعة و المتحركة وتتميز بقصر مدتها الزمنية و بتحديد الهدف المنشود .

حرب استنزاف :

حرب تتميز بطول المدة ، و اختلاف نوعية الأسلحة المستخدمة و تكتيكات القتال وتوفير ظروف طبيعية ملائمة و قدرة البلاد على الصمود السياسي و الاقتصادي و العسكري لفترة من الزمن .

حرب وقائية :

تعني تدمير قوة الخصم و القضاء عليها قبل ان تنمو في كامل أبعادها .

حرب إحباط :

تعني الحرب التي تشنها الدولة حينما يثبت لها ان خصمها يوشك ان يشن هجوما ضدها ، و تعتمد على المقدرة في تفسير نوايا الخصم ، او انه يمارس نوعا من سياسة الردع و استعراض العضلات او على أساس ان أمنها في خطر ، او للحفاظ على أمنها القومي .

الرأي العام :

مجموعة الآراء التي تحملها أعداد كبيرة من المواطنين حول موضوع يشغل الاهتمام العام و قد يقوم بدور المناهض لسياسة الحكومة او بدور داعم لسياسة الحكومة الخارجية

الإعلام :

هي أداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية و تأثيرها على كل من صنع القرار و الرأي العام و هي الملاحظ الأول للأحداث الدولية و هي مصدر أساسي لتنفيذها .

جماعات الضغط :

تعرف بجماعات الضغط لأنها تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات لصالحها كعامل هام و مؤثر في كل من

السياسة الداخلية و الخارجية للدولة ، كجماعات المصالح الدينية و جماعات المصالح الاقتصادية و جماعات المصالح العرقية و القومية .

الأحزاب السياسية :

تعتبر الأحزاب وسيلة فعالة لتنظيم مشاركة الأفراد السياسة في الحكم بواسطة الانضمام إليها و تلعب الأحزاب دورا هاما في تمثيل الاقلييات و حمايتها من الطغيان و تعمل على زيادة و تماسك و تلاحم المجتمعات غير المتجانسة و تعمل على تنمية الشعور القومي و نشر الوعي السياسي و قيادة حركات التحرير ضد التسلط الخارجي و الداخلي .

*السلطة التشريعية :

تتلخص في اتخاذ و تعديل و إلغاء القوانين المنظمة لشؤون الدولة و حياة الفرد وظائفها التشريع و التمثيل و المداولة والإشراف و المراقبة و التحقيق و تعديل الدستور .

*السلطة التنفيذية :

تتولى الهيئة التنفيذية مسؤولية تنفيذ القوانين التي تتخذها التشريعية و هي سلطة تنفيذية تستمد قوتها من ثقة الأفراد بها ، و ان رئيس السلطة

التنفيذية و هو حاكم و المهيمن على سياستها العامة و ممثلها في الخارج و تأتي سيطرتها على الأجهزة العسكرية و الدبلوماسية و الأمنية و المالية و وظائفها تنفيذ القانون و فرض النظام و إدارة الشؤون العسكرية.

*السلطة القضائية :

هي الفصل في منازعات الأفراد و تطبيق القانون و حماية حرية الفرد و حقوقه من استبداد الحكومة و القيام بالمراجعة القضائية و الحكم على دستورية القوانين و الأنظمة .

*مجلس الأمن القومي :

يقوم بدور استشاري و المخطط و المنسق للسياسة الخارجية للدولة وبالذات السياسة الأمنية و يحدد الإطار العام للقرار الخارجي و يساهم في صنع السياسة الخارجية و تقديم النصيحة لرئيس الدولة ذات الصلة بالأمن القومي .

(وهي لدينا تتمثل بنائب الرئيس لشؤون الأمن القومي)

*الاستخبارات :

تختص بجمع المعلومات السرية ذات الصلة بالأمن القومي و تعمل على تنفيذ سياسات الحكومة التي لا تتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة ، و تتميز عن وزارة الخارجية بسرية نشاطاتها نظرا لعدم قانونية و شرعية ممارستها ، و أبرزها “الكي.جي.بي” C.I.A

رأي :

هو نظرة محددة ينظر بها الفرد لظاهرة او مسألة معينة ، و هو مرتبط بالعقل الإنساني وملازم له ، و ليس بالضرورة ناتج عن التفكير فالرأي قد يتكون بتأثير العاطفة و ليس من عمل التفكير .

*الرأي العام الإقليمي :

يتعلق بمسألة إقليمية مثل رأي المواطن الخليجي بحرب الخليج او رأي المواطن العربي في مواقف الجامعة العربية . *الرأي العام العالمي : يتعلق بموضوع ذات أهمية عالمية و ينتشر في أنحاء العالم مثل الرأي العالمي بالتسلح الذري او الرأي العالمي بالإرهاب.

*اليهودية :

اسم عربي مشتق ما ماده "هود" العربية بمعنى التوبة و الرجوع و الإنابة ، من هاد و هودا هو صبغ من القرآن الكريم ، اليهود اسم أعجمي جامد اخذ عن اسم يهوذا السبط الرابع لأبناء يعقوب اسرائيل .

*الصهيونية :

من مادة الحصن، و الصون ، و التحصين و هي بالعربية لغة الاصلاء من أبناء الجزيرة العربية الذين سكنوا ارض فلسطين قبل هجرة العبرانيين بمئات السنين و هم الذين أطلقوا على الأرض اسم كنعان ، بمعنى الأرض الواطئة أول من صاغ كلمة صهيون ليستخدمها كمصطلح سياسي هو الكاتب اليهودي "ناثان بيرنيلوم" .

*نظرية الوفاق :

بأنه عملية يتم من خلالها إحلال التعاون العام بين دولتين او أكثر حمل المواجهة المستمرة بينهما او تقليل التوتر بين دولتين.

*نظرية الاحتواء :

هدف سياسة الاحتواء هو التوسع العسكري و ليس النفوذ الأيديولوجي و التزام أمريكي لمقاومة النفوذ الشيوعي في كل مكان .

١- الكاريزما

كلمة اغريقية قديمة تعني «موهبة ربانية أو منحة إلهية» .. وهي بالتأكيد موهبة ربانية كونها تشير إلى الجاذبية الكبيرة والحضور الطاغي الذي يتمتع به بعض الأشخاص . ففي حين يمكن لكل إنسان اكتساب «شعبية» خاصة ومدروسة، يصعب على معظم الناس اكتساب «كاريزما» تضمن ولاء الجماهير (وتعلقهم بحامل الرسالة أكثر من الرسالة نفسها) !!

٢- النازية

مذهب سياسي يشير مباشرة الى نظام هتلر الذي حكم ألمانيا في ثلاثينيات القرن الماضي وسبب اشتعال الحرب العالمية الثانية.. والنازية تعريف مختصر ل «الوطنية الاشتراكية» التي تمزج بين الاعتزاز الوطني المتطرف، والنهج الاشتراكي المرن (الذي يسمح بتواجد الرأسمالية والثروات الفردية)

٣- الفاشية

مصطلح سياسي يشير إلى حكومة مستبدة يرأسها نظام ديكتاتوري . وهي شبيهة بالشيوعية - باستثناء انها تسمح بالملكية الخاصة تحت نظر الدولة وتوجيه الحكومة . وهي تمثل الوجه الرسمي للاعتزاز القومي والتطرف الوطني واستصغار الشعوب والثقافات الأخرى .. والحكومات الفاشية لا تميل فقط للتوسع العسكري بل وتمزج بين الدبلوماسية والتهديد بالقوة

في تعاملها مع الدول الأخرى (.. وأرجو أن تخبرني أي هذه العناصر لاينطبق على الإدارة الأمريكية الحالية)؟!

٤- غسيل الأموال

المعروف أن تجارة المخدرات تجارة مربحة، ويعتبر المردود المادي الذي يعود على المتاجرين فيها كبيراً وضخماً لدرجة أنه يمكن ملاحظته على التاجر أو المهرب لذلك ظهر مصطلح جديد اسمه «غسيل الأموال» وهو يعني أن يقوم تجار المخدرات او من حصل على اموال بطريقه غير مشروعه بشراء عقارات أو سيارات أو أي سلع تجارية أخرى بالأموال التي يحصلون عليها وبهذه الطريقة يتفادون إيداعها في البنوك أو خطورة الابقاء عليها لديهم.

٥- الفيدرالية

الفيدرالية هي أن تكون هناك ولايات «أو دول» تمثل هذا الاتحاد الفيدرالي بموجب دستور عام، وتتمتع هذه الولايات «أو الدول» بصلاحيات واسعة في الحكم الداخلي المحلي فقط، ويقوم جهاز مركزي فيدرالي بتولي السلطة الشاملة على هذه الولايات من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية ويقوم بعقد الاتفاقيات والمعاهدات والتمثيل الدبلوماسي والدفاع وغير ذلك من الشؤون الدولية والخارجية.

٦- الطابور الخامس

عند حدوث نزاع أو حرب بين دولتين، فإن الأشخاص الذين يقيمون في إحدى هاتين الدولتين ويناصرون الدولة الأخرى، ويقومون بنشر الشائعات في أوساط الشعب وبث الروح الإنهزامية لتثييط هممة الشعب وإحباطه لصالح الدولة الأخرى، هؤلاء الأشخاص يطلق عليهم اسم الطابور الخامس.

٧- الفيتو

الفيتو تعبير لاتيني معناه انا امانع ويستعمل بمعنى حق الاعتراض أي اعتراض شخص او هيئه على اصدار تشريع مقتر.

٨- التغريب

التغريب يقصد به جهود الغرب في نشر افكاره وقوانينه ونضمه في اقطار العالم الاسلامي .

٩- البعثية

حرب قومي علماني، يدعو إلى الانقلاب الشامل في المفاهيم والقيم العربية لصهرها وتحويلها إلى التوجه الاشتراكي، أسس عام (١٩٤٧م) من قبل ميشيل عفلق وصلاح البيطار وغيرهم.

١٠- الأخوان المسلمون

كبرى الحركات الإسلامية المعاصرة، هدفها تحكيم الكتاب والسنة وتطبيق الشريعة الإسلامية في شتى مناحي الحياة، والوقوف بحزم أمام سياسة فصل الدين عن الدنيا، ووقف المد العلماني وقد أخذ عليها - كغيرها من الحركات- بعض المآخذ فيما يتعلق بالمنهج أو السلوكيات، أسست عام (١٩٢٨هـ).

١١- الديمقراطية

هي حكم الشعب للشعب..

والاستخدام العملي لها: اتاحة فرصة اختيار الحاكم ونواب الشعب للشعب على أساس ما يتقدم به كل منهم من رؤى، وعرض كافة القرارات المصيرية على نواب الشعب للتصويت..(وغالبا ما يطلق على الحرية ويطلق على المشورة بعض الأحيان)

١٢-الديكتاتورية

هي فرض نظام واحد شمولي دون خيارات مغايرة (وغالبا ما يطلق على الشخص المتسلط الظالم أو الذي يفرض آرائه)

١٣- الليبرالية

مشتقة من كلمة الحرية الإنجليزية "liberty" وهي مذهب يرى حرية الأفراد والجماعات في اعتناق ما يشاؤون من أفكار والتعبير عنها بشكل مطلق..(أعتقد أنها واضحة)

١٤- الاشتراكية

مذهب اقتصادي يقضي باحتكار الدولة لوسائل الإنتاج كملك عام للشعب (أي أن الدولة تشارك الشعب في كل شي)

١٥- الشيوعية

مذهب اقتصادي اجتماعي يقوم في أساسه على القضاء على الملكية الفردية، وتدخل الدولة الفعال في حياة الأفراد واخضاعهم لاشرفها وتوجيههم مادياً وفكرياً والمبدأ الأساسي لهذا المذهب يتخلص في ((من كل بقدر قوته، ولكل بقدر حاجته)) وهي فلسفة وضعها فردريك أنجلز وكارل ماركس يطول شرحها، أبرز معالمها في مجال السياسة أنها تعتمد على إقامة نظام ديكتاتوري (سبق تعريف الدكتاتوية) يمتلك كافة وسائل الإنتاج في البلاد ويقوم بتقسيم وتوزيع المهام والأجور على العمال فيما يعرف بدولة "البروليتاريا" ..

١٦- البروليتاري

تعريف البروليتاريا تقريبا هم الطبقة الكادحة عموماً أو العمال والفلاحين، ومعناه انه الدولة كلها تحكم بسياسة حكم مصنع كبير. (ان شالله واضحه)

١٧- الأيديولوجيات

Idiologies كلمة انجليزية معناها الحرفي "عقائد"، وتعريفها بالانجليزية: منظومة التصورات والاعتقادات والنظريات التي تبنى عليها حياة الأفراد والمجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

١٨- البنية التحتية

تطلق على المرافق الأساسية التي تقوم عليها الحياة في المدن، الماء، الكهرباء، الطرق، الغاز الطبيعي، وغير ذلك.. (أعتقد أنها واضحة)

١٩- العولمة

مذهب سياسي اقتصادي يهدف إلى إزالة الحدود بين دول العالم أمام نقل البضائع والأموال والمعلومات بحيث لا يعترض هذا كله أية عوائق (أي تكون للعالم حضارة عالمية واحدة ويرى آخرون أنها سيطرة أو هيمنة أمريكية على العالم لأمركة كل شي لذلك فهم يرونها ظاهرة استعماريه ويرى البعض أيضا مفهوم آخر لها وهو: اللاحدود أو تلاشي المسافة وذلك يجعل العالم كقرية صغيرة يتم تبادل المنافع بينها وكل ذلك يركز على التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات)

٢٠- البيروقراطية

يأتي أصل كلمه بيروقراطيه من الفرنسية من كلمه بيرو (Bureau) أي مكتب ، وترمز للمكاتب الحكومية التي كانت في القرن الثامن عشر ، والتي كانت تغطي بقطعه من القماش المخملي الداكن اللون ، ومن

اليونانية من كلمه (Kratos) ، أي القوه ، (السلطة ، والسيادة) ، وقد استخدمت كلمه البيروقراطيه للدلالة على الرجال الذين يجلسون خلف المكاتب الحكومية ويمسكون بأيديهم بالسلطة ، ولكن توسع هذا المفهوم ليشمل المؤسسات غير الحكومية ، كالمدارس والمستشفيات والمصانع والشركات وغيرها وهوتنظيم نموذجي من المفروض أن يؤدي إلى إتمام العمل على أفضل وجه (وغالبا ماتطلق البيروقراطية على الانضباط وتطلق بعض الأحيان على أنها تعبير عن المجتمع الحديث)

٢١- الماسونية

الماسونية لغة معناها البناءون الأحرار ، وهي في الاصطلاح منظمة يهودية سرية هدامة ، إرهابية غامضة ، محكمة التنظيم تهدف إلى ضمان سيطرة اليهود على العالم وتدعو إلى الإلحاد والإباحية والفساد ، وتتستر تحت شعارات خداعه (حرية - إخاء - مساواة - إنسانية) . جل أعضائها من الشخصيات المرموقة في العالم ، من يوثقهم عهداً بحفظ الأسرار ، وقيمون ما يسمى بالمحافل للتجمع والتخطيط والتكليف بالمهام تمهيداً بحفظ جمهورية ديمقراطية عالمية - كما يدعون - وتتخذ الوصولية والنفعية أساساً لتحقيق أغراضها في تكوين حكومة لا دينية عالمية

٢٢- اللوجستية

إذا دخلت إحدى الدول حرباً مع دولة أخرى... فإنها قد تحتاج إلى حلفاء لمساعدتها في حربه... وهذه المساعدات تختلف باختلاف نوعه

...فهناك مساعدات عسكرية ، وتعني مشاركة دول أخرى حليفة لتلك الدولة التي ستشن الحرب ، ومساعدتها في تقديم السلاح والجيوش المحاربة ...وبعض الدول قد تقدم مساعدات من نوع : الصيانة أو الغذاء والشراب أو مساعدات طبية ، المهم أي عمل غير عسكري ، يسمى اللوجستي

٢٣-براغماتية (ذرائعية)

براغماتية اسم مشتق من اللفظ اليوناني ” براغم ” ومعناه العمل، وهي مذهب فلسفي - سياسي يعتبر نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة؛ فالسياسي البراغماتي يدعي دائماً بأنه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره، وهو لا يتخذ قراره بوحى من فكرة مسبقة أو أيديولوجية(سبق تعريف الايدولوجيه) سياسية محددة ، وإنما من خلال النتيجة المتوقعة لعمل . والبراغماتيون لا يعترفون بوجود أنظمة ديمقراطية(سبق تعريف الديمقراطية) مثالية إلا أنهم في الواقع ينادون بأيديولوجية مثالية مستترة قائمة على الحرية المطلقة ، ومعاداة كل النظريات الشمولية وأولها الماركسية.

٢٤-الزندقة

لفظ اعجمي معرب أخذ من الفرس وكان تطلق الزندقة على من يؤمن بكتاب المجوس(الزندافست)و في الاسلام يطلق هذا الاسم على كل من

جحد شيئاً من الكتاب والسنة أو يجاهر في المعاصي والمنكرات والكبائر كما يطلق على المنافقين وغير ذلك.

٢٥- العلمانية

فكر غربي يدعو الى اقامة الحياة على أسس العلم الوضعي والعقل بعيداً عن الدين الذي يتم فصله عن الدولة وحياة المجتمع وحبسه في ضمير الفرد ولا يصرح بالتعبير عنه إلا في أضيق الحدود.

٢٦- الحداثة

مذهب فكري ادبي علماني(سبق تعريف العلمانية) مبني على افكار وعقائد غربية يهدف إلى إلغاء مصادر الدين وما صدر عنها من عقيدة وشريعة وهدم القيم الدينية والأخلاقية والانسانية ويرى الإنسان عبارته عن مجموعة من الغرائز ال****ية ،،، وكل هذا باسم الحرية.

٢٧-الأرستقراطية

نظام سياسي يتميز بأن يتولى الحكم فيه طبقة من النبلاء أو أفراد من الطبقة الخاصة ويكون احتكاراً لهم ، والحكم الأرستقراطي مبني على أساس التمييز الطبقي وعلى أساس بعض الأفراد أصلاً من غيرهم للسيادة وتولي الحكم ، ويعد الاستبداد وعدم تمثيل الإرادة الشعبية من أبرز عيوب هذا النظام .

٢٨- نزع السلاح

يقصد به الحد من انتاجه أو امتلاكه أو تخزينه بنسبة معينة أو تخفيض الاعتمادات المالية المخصصة لصناعة وإنتاج السلاح ، أو تخفيض القوات العاملة في الجيوش ، أو تجريد مناطق معينة من العالم من السلاح ، أو وقف التجارب التي تهدف إلى تطوير أنواع معينة من الأسلحة ، والهدف من كل هذه المحاولات هو الحد من اللجوء للقوة العسكرية في فض النزاعات الدولية

٢٩- تكنوقراط

هذه الكلمة مأخوذة من كلمة تقنية الإنجليزية «تكنولوجي» وتستخدم لوصف السلطة التي يكون معظم أعضائها «وزراء وغيرهم» من التقنيين المبرزين في مجالاتهم الصناعية والتقنية. وبصورة عامة فإن التكنوقراطي هو الشخص الذي يستند على كفاءته التقنية في مجال من المجالات ويستفيد من كفاءته هذه ليمد نفوذه وسلطته إلى مجالات اجتماعية أو سياسية أخرى خلاف اختصاصه .

أحكام عرفية :

لوائح استثنائية تلجأ إليها السلطة التنفيذية تحت ظروف حالة الطوارئ ، تسمح لها بتعطيل بعض أحكام الدستور ، حتى تستطيع تلافي بعض

الأخطار التي تتعرض لها البلاد ، كنشوب ثورة داخلية أو وقوع غزو خارجي ، وفي هذه الحالة تطبق السلطة التنفيذية ما يعرف بقانون الطوارئ الذي يخولها سلطات واسعة و استثنائية .

الإرهاب :

استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة بغية تحقيق هدف سياسي معين ، ويستخدم كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مطالب أو أموال . وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشئئة الجهة الإرهابية ، و الإرهاب ليس وسيلة متفقا على استخدامها في التيارات السياسية ولا تقره معظم الحركات السياسية في العالم .

استبداد :

الاستبدادُ كلمةٌ تطلق عبر التاريخ لتصف أشكالاً متعددة من الحكم على رأسها حكام لديهم سلطة لا قيد عليها. وعلى سبيل المثال، كان الاستبداد في بلاد الإغريق يعني ببساطة الحكم المطلق لشخص واحد، إلا أن العديد من المستبدين الإغريق كانوا حكاماً رحماً ومقتدرين.

كذلك تشير كلمة استبداد إلى نوع من الحكم يكون فيه لشخص واحد الحكم المطلق المكتسب عن طريق القوة العسكرية أو الخداع السياسي. مثل هؤلاء الطغاة لا تؤيدهم أغلبية الشعب وعليهم استخدام القوة للحفاظ على الحكم.

وثمة تعريف آخر للاستبداد وهو حكومة يحكم فيها شخص واحد أو مجموعة من الناس بطرق قاسية وقمعية أو غير عادلة. وفي الكثير من الحالات، نجد أن الطغاة يستخدمون سلطتهم في الأساس لخدمة منافعهم. ويمكن أن نسمي الحكام ذوي السلطة المطلقة والذين يريدون الارتقاء بمصالح المجتمع المستبدين إذا كانوا يكتبون حرية الشعب. وفي يومنا هذا، كثيراً ما تُستخدم كلمة استبداد لتعني نوعاً ما من الدكتاتورية.

إستراتيجية :

علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد ومختلف أشكال الثروة والقوة لتحقيق الأهداف الكبرى في جميع الأصعدة ومن خلال التركيز على التخطيط والتتابع ، لا مجرد الإدارة العامة لأي موضوع .

استعمار :

ظاهرة سياسية اقتصادية وعسكرية متفرعة ومتصلة بظاهرة الاستعمار (الإمبريالية) . وتتجسد في قدوم موجات متتالية من سكان البلدان الإمبريالية الى المستعمرات قبل الاحتلال العسكري أو بعده ، بقصد استيطانها والإقامة فيها بشكل دائم ، أو الهيمنة على الحياة الاقتصادية والثقافية واستغلال ثروات البلاد بشكل سلب ونهب ، فضلا عن تحطيم كرامة شعوب البلدان المستعمرة ، وتدمير تراثها الحضاري والثقافي وفرض الثقافة الغربية الاستعمارية على أنها الثقافة الوحيدة القادرة على نقل البلاد المتخلفة الى حضارة العصر !

إنتلجنسيا :

هم الفئة المثقفة من أناس يمارسون نشاطا فكريا بحكم مهنتهم ، ومنهم رجال العلم والفن والمهندسون والأطباء .. الخ والجزء الأكبر من الموظفين . وفي بلدان العالم الثالث تقوم الإنتلجنسيا بدور أساسي في حركة التحرر القومي وفي نشر الوعي بضرورة الحفاظ على الشخصية القومية في وجه المؤثرات الخارجية .

إقليمية :

ترمز الى الحركات السياسية الاجتماعية التي تسعى الى إثارة الشعور بالشخصية الإقليمية المحلية والمطالبة على هذا الأساس بالحكم الذاتي

أو الانفصال عن الكيان الأكبر . ويعود السبب في ذلك الى عوامل مختلفة منها ما هو ثقافي أحيانا ، أو اقتصادي أو سياسي متأثرا بالعوامل الاقتصادية والثقافية . وفي الوطن العربي يعود السبب في بعض النزعات الإقليمية الى هذه الأسباب . وأحيانا يكون لأسباب مثل الشعبية و الطائفية أو بالتحريض الإمبريالي ، أو لضعف الوعي سواء عند الحكومة أو الشعب ، أو الانقطاع الجغرافي بسبب التأثير بفترة الخضوع للحكم الاستعماري في تاريخ العرب الحديث مما يضيف على الكيانات الإقليمية طابع الشرعية بحكم التقادم والمصالح الضالعة ضمن جدران التجزئة .

أيديولوجية :

مصطلح لاتيني في الأصل يعني علم الأفكار ، وكشيء مقابل للعالم المحسوس وربما مناقض له ، وعند ماركس يعني مجموعة الأفكار والمعتقدات التي تسود مجتمعا بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة . وفي علم الاجتماع ، عند (مانهايم) مثلا يعني الأسلوب في التفكير ، وفرق بين الأيديولوجيات (المحددة) لفئات صغيرة معينة ، تعبر عن سعيها وراء مصالحها الضيقة . والأيديولوجيات (الشاملة) التي هي التزام كامل بطريق الحياة .. ومنهم من عرفها بأنها دين علماني .. ومنهم من عرفها كنظام لتفسير الظواهر ، كطريقة لتسهيل فهمها للفئات الاجتماعية المعنية . أما الشيوعية المعاصرة فتعرفها على أنها تعكس الوعي على حقائق الصراع الطبقي .

ويمكن القول أن الأيديولوجية ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد مما يحدد موقفا فكريا و عمليا لمعتنق هذا النسق الذي يربط و يكامل بين الأفكار في مختلف الميادين الفكرية السياسية والأخلاقية والفلسفية ، ولا يعني ذلك اتخاذ موقف مطلق و جامد من الظواهر الاجتماعية التي هي بطبيعتها متحركة و متطورة .

انقلاب :

عمل مفاجئ و عنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان الى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها و تستولي على الحكم . وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا . ويتخذ الانقلاب عدة أشكال ، فقد يتدخل الجيش بشكل غير مباشر ليفرض الحكومة التي يريد ، وقد يتدخل الجيش متذرعا (بعجز المدنيين) ، و سوء استغلال اللعبة الديمقراطية .

وأحيانا يكون الانقلاب تغييرا في السلطة الحاكمة ، ودون المساس بجوهر النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي . وكثيرا ما تكون الانقلابات بمثابة ضربات إجهاضية للثورة الحقيقية ، لذا يجب التفريق بين الثورة والانقلاب .

انهزامية :

هي روح السلبية والتراجع التي تسيطر على دولة أو شعب أثناء قيام صراع بينهما وبين دولة أخرى سواء كان الصراع حربا فعلية أم حربا باردة . وشاع هذا الاصطلاح منذ الحرب العالمية الثانية ، نتيجة لضعف الوعي القومي أو نتيجة لنجاح الدعاية التي تبثها الدولة المعادية ، أو مظهرا من مظاهر الانحلال الخلقي والإنساني لدى شعب من الشعوب ، وتكون الانهزامية بذلك خطوة نحو الاستسلام و الهزيمة التامة .

الأوبك : Organization of Petroleum Exporting Countries OPEC

منظمة البلدان المصدرة للنفط ، أعلن تأسيسها عام ١٩٦٠ في بغداد واختيرت جنيف (في البداية) مقرا لها . وكانت تضم في البداية (العراق ، الكويت ، السعودية ، إيران ، فنزويلا) كهيئة تأسيسية ثم انضمت إليها ليبيا وإندونيسيا وأبو ظبي والجزائر و نيجيريا والأكوادور والغابون حتى نهاية عام ١٩٧٥ .

أوتوقراطية :

يطلق هذا المصطلح على الحكومات الفردية ، حيث يتمثل الاستبداد في إطلاق سلطات الحاكم الفرد في استعمالها إياها بعض الأحيان تحقيقاً لمآربه الشخصية . ويميز (موريس دي فريجييه) بين نوعين للأوتوقراطية ، الأول : الأوتوقراطية المعلنة التي هي الاستثناء وتوجد في الأحزاب الفاشية أو الشبيهة بها ، حيث تحل (رغبة الحاكم) محل الانتخاب كأساس للشرعية . والثاني : الأوتوقراطية المقننة هي إخفاء تعيين أوتوقراطي تحت مظاهر مختلفة الدرجة من الديمقراطية ، وقد يعتبر النظام الأوتوقراطي ذاته بمثابة الحكم ، لأنه مستقل عن الأحزاب وفوق الأحزاب وفوق الأطراف و الأفراد . إن الدولة الأوتوقراطية تتظاهر بأنها مستقلة عن جميع الفئات الاجتماعية ، لكنها في واقع الأمر بين أيدي طبقة أو جماعة منظمة .

بالون اختبار :

مصطلح سياسي صحافي ، يقصد به تسريب معلومات ، غالباً ما تكون خاطئة ، الى جهة إعلامية معينة ، بقصد إيصالها الى الرأي العام ، ومعرفة موقفه وردات فعله تجاهها ، فإذا ما أثارت هذه المعلومات استياء عاما ، تعتمد الجهة المسربة ، الى نفيها أو تكذيبها بشكل أو بآخر . أما إذا جاءت ردود الفعل فاترة أو مستحسنة ، عمدت الجهة الى تأكيدها و تثبيتها .

برلمان :

اصطلاح في اللغتين الفرنسية والإنجليزية وجد في القرن الثالث عشر ، للإشارة الى أي اجتماع للمناقشة . وأصل الكلمة (يتكلم) بالفرنسية ، أو المكان الذي ينعقد فيه الاجتماع ، وفي الإنجليزية أطلقت الكلمة على الهيئة التشريعية العليا التي تتكون من مجلس العموم ومجلس اللوردات . وبحكم نفوذ الإنجليز في القرن التاسع عشر ونصف القرن العشرين ، انتقلت التسمية و النظام الى مناطق كثيرة في العالم . و مهمة البرلمان التشريع و مراقبة الهيئة التنفيذية (الحكومة) ومنحها الثقة أو حجبها عنها .

البروليتاريا :

كانت قديما تعني المواطن من الدرجة السادسة ، الذين لا يدفعون الضرائب ، فقط هم لإنجاب الأولاد الذين سيصبحون عبيدا و جنودا في المجتمع الروماني . وفي بدايات القرن التاسع عشر أصبح المصطلح يدل على الطبقات التي لا تملك شيئا ولا تستطيع الاستمرار بالحياة إلا بعملها ، كطبقة بائسة و معدومة . وعند ماركس هم طبقة العمال الحديثين الذين لا يعيشون إلا بقدر ما يجدون عملا ، ولا يجدون عملا إلا إذا كان العمل يزيد رأس المال ، فهم الطبقة المناقضة تماما لنمو البرجوازية .

البروليتاريا الرثة :

كلمة ألمانية لفئة من العمال، ينشئون على هامش الحياة الاقتصادية، ويعملون في الأعمال غير الإنتاجية، كخدمة المناموال و مسح الأحذية والبحث في القمامة، والعاشرات، ويستخدمها الماركسيون في التعبير عن الفئات التي يصعب اكتسابها الوعي الطبقي .

البطالة :

هي بشكل عام التوقف عن العمل أو عدم وجود إمكانية لتشغيل الأيدي العاملة بسبب الوضع الاقتصادي ضمن مهنة معينة أو مؤسسة ما . وهي توجد في معظم البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة على حد سواء . وأهم أسبابها عدم وجود سياسات حكومية تتدخل في تأمين العمل . وازدياد عدد السكان ، وعدم الاستثمار الكافي لإيجاد فرص للعمل بسبب تفشي الفساد ، وحلول الآلة محل الإنسان والأزمات الاقتصادية الدورية التي تؤدي الى الإفلاس ، وتباطؤ النشاط الاقتصادي ..

البلوتوقراطية :

هو نمط حكم الأغنياء ، بمعنى أن يكون الحكم أو السلطة الفعلية في أيدي أصحاب الثروة ، و أن النفوذ الحقيقي في الدولة محصور في دائرة

طبقة الأغنياء ، بحيث تتركز السلطة بهم ، وبالتالي فالمعيار الأساسي لها هو المال ومدى الغنى في تكديس الثروة وبالتالي النفوذ . ويتميز هذا النمط من الحكم بصفة الفساد ، حيث تنتشر الرشوة بكل صورها والإرهاب بكل أشكاله .

البنجابون :

اسم يطلق على سكرتارية الدفاع وقيادة الأركان للقوات المسلحة الأمريكية وقد أخذ هذا الاسم من شكل البناء الخماسي الأضلاع الذي تعمل فيه هذه الأجهزة .

البنية التحتية :

في المفهوم السياسي . الاقتصادي يتم تصوير ذلك المشهد بالبناء ، ولتحديد الأبعاد والعلاقات الدائمة في مستويين : البنية التحتية : ويعني مجموع الأبعاد والعلاقات الموجودة في المستوى الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بنوعية البعد ، والعلاقة بين المنتج المباشر ووسائل الإنتاج والتبادل والتوزيع .

البنية الفوقية :

ويعني مجموع الأبعاد والعلاقات الموجودة في المستوى السياسي والفكري للمجتمع سواء كان ذلك من زاوية شكل الدولة و مؤسساتها و أجهزتها . أو من زاوية نوعية الأفكار و الأيديولوجيات المتحركة في المجتمع والمحركة له .

البرجوازية :

طبقة اجتماعية ارتبطت تاريخيا من حيث نشأتها بالمدن أو القرى الكبيرة ذات الأسواق التجارية ، وكانت مميزة عن طبقتي العمال والنبلاء ، وبالتالي كانت ترمز الى طبقة التجار وأصحاب الأعمال و المحلات العامة ، والمعنيين بالإشراف على شؤون الصناعة والتجارة . وقد قامت البرجوازية على أنقاض النظام الإقطاعي وازدياد التجارة الدولية بين الشرق والغرب على أثر الحروب الصليبية . وتنظر الماركسية الى البرجوازية كالرأسمالية ، أي كل ما هو خارج عن إطار الطبقة العاملة ومستغل لجهد طاقتها .

وتقسم البرجوازية الى كبيرة وصغيرة . وعلى الصعيد السياسي أفرزت البرجوازية الدولة القومية الحديثة والديمقراطية الليبرالية والبرلمانية الى جانب الفاشية والنازية والإمبريالية الحديثة .

البرجوازية الصغيرة :

هي الشريحة الدنيا من الطبقة البرجوازية وتضم صغار الفلاحين وصغار التجار و أصحاب الحرف ، بمعنى صغار المنتجين الذين يعتمدون على أنفسهم ولا يستغلون غيرهم .

البرجوازية الوطنية :

هي الشريحة الوسطى من البرجوازية ، وتلعب دورا تقديما في العالم الثالث ، حيث الدول حديثة الاستقلال ، فهي تتحالف مع الطبقة العاملة ، وتقف وراء سياسة الاستقلال الاقتصادي ورفض التبعية الأجنبية . وعادة ما تقبل بعض أشكال السياسة الاشتراكية ، بحيث تحفظ حدا أدنى من الملكية دون إلغائها .

بيروقراطية :

مشتقة في الأصل من (المكاتب) .. وتعني حكم وتحكم المكاتب و الموظفين في الحياة الاجتماعية . وفي الاستخدام الاشتراكي ، أصبح مدلول هذه الكلمة مقترن بالازدراء على أساس أن البيروقراطية تعوق وتعرقل التحول الاشتراكي ، كما تهدده بعد حدوثه .

تاريخ :

علم تدوين أحداث الماضي ، وبدأت دراسة التاريخ لدافعين : الأول هو أن أحداث الماضي تشكل قصصا لها جاذبيتها للسامعين ، والثاني أنها تساعد على فهم الحاضر وتوقع ما هو آت في المستقبل ، وهناك سبب

آخر وهو أن دراسة التاريخ والماضي على نحو معين تؤثر في موقف الإنسان من حقائق الحاضر ، فدراسة التاريخ القومي مثلا ، تعمق الشعور بالهوية القومية .

تأميم :

هو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة الى ملكية (الأمة) أي الملكية العامة ، والتأميم ينطوي على عنصرين : الأول ، نقل الملكية من القطاع الخاص الى القطاع العام ، والثاني تنظيم إداري جديد .. وتختلف المدارس الاشتراكية في طريق التأميم ، فالمدرسة الشيوعية تنادي بالتأميم دون التعويض ، أما الاشتراكيون الديمقراطيون ، فينادون بالتأميم مع التعويض ، وظهرت فكرة التأميم أخيرا ، كمطلب وطني في دول العالم الثالث من أجل استعادة ثرواتها الطبيعية ، ووضع يدها على كل مرافق اقتصادها الحيوية . ومن الناحية السياسية يشكل التأميم ظاهرة اشتراكية ، ووسيلة لرفع سيطرة الطبقة البرجوازية على وسائل الانتاج ، وحجب النفوذ الاقتصادي والمالي عنها ، وبالتالي إضعاف نفوذها السياسي .

تبعية :

نظام سياسي واقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى ، مما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي . والتبعية السياسية نتيجة منطقية للتبعية الاقتصادية ،

والتخلص من التبعية الأولى هو الشرط الأساس للتخلص من التبعية الأخرى . والتخلص منها شرط الانطلاق في مضمار التنمية الاقتصادية .

التحالف الإمبريالي الصهيوني :

هو مجمل العلاقات و الروابط والأهداف والمخططات المشتركة بين القوى والمصالح الإمبريالية الغربية وبين الصهيونية ، فكرة وتنظيما وكيانا وذلك على حساب العرب ، وهم واسطة عقدة منذ أكثر من قرن وحتى يومنا هذا . ومفهوم التحالف في هذا الصدد لا يتضمن أي درجة من التكافؤ بين القوتين ، إذ أن الثابت هو أن الصهيونية ليست إلا فرعا من أصل الشجرة الأيديولوجية والممارسة الإمبريالية .

تخلف :

ظاهرة اقتصادية حضارية تشمل انخفاض مستوى المعيشة النسبي وما ينتج عن ذلك عادة ، من ضعف في المستويات الثقافية و البنى الفوقية في المجتمع ومن عدم دراية بالمفاهيم العلمية والمنتجات والاختراعات العلمية الحديثة ، وهو وصف نسبي ينطلق من المقارنة بين وضع البلدان المتخلفة (آسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية) والبلاد المتقدمة (أمريكا الشمالية و أوروبا و اليابان) .. لأن متوسط الدخل ومستوى المعيشة في البلاد الأخيرة أعلى بكثير . ويطلق على المجتمعات المتخلفة في الوقت الحاضر (البلدان النامية) ، تيمنا بنموها !

تراث :

الإرث الثقافي والحضاري ، ومجموعة النظم والقيم والنماذج الثقافية القومية التي يتوارثها جيل من جيل عن الأجيال السابقة . وليس كل ما في التراث قيما وإيجابيا . وللتراث قيمة تعليمية و تثقيفية كبيرة تعطي إحساسا بالعمق الثقافي للأمة ويلعب الوعي على جوانبه المشرقة دورا في تماسك الشخصية التاريخية للأمة . ويمنحها الثقة بالنفس في المحن ، ويساهم في تعزيز إرادة رفض الهزيمة والانسحاق والتغلب على الشعور بالضياع والدوبان ، الأمر الذي يقوي من عزيمة الأمة في مقاومة الإمبريالية و مخططاتها المتعددة الوجود .

تضخم مالي :

حين ترتفع أسعار السلع نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة الى كمية السلع و الخدمات ، تتدهور قيمة النقود ، يسمى ذلك تضخما ماليا ، فالتضخم يظهر إذن كلما زادت وسائل الشراء (القوة الشرائية) لدى الأفراد دون أن تزيد كمية السلع بالنسبة نفسها ، ويرجع الخبراء أسباب التضخم لنظريتين : الأولى : (من الطلب الجاذب Demand Pull) والثانية : (من جانب النفقات الدافعة وتسمى Cost Push) .. وللتضخم المالي مساوئ كثيرة منها : إعادة الدخل بصورة غير عادلة ، وقد يدفع الى نقصان الإدخار وقد يجعل أسعار البضائع في الدول التي تعاني من التضخم مرتفعة ، مقارنة بغيرها من الدول .

Mobilization: تعبئة

معناها التهيئة والتجهيز . وفي لغة العسكريين تعني حشد قوى الجيش ومصادر البلاد المادية وطاقاتها البشرية بقصد إعدادها للحرب . وهناك تعبئة اقتصادية تقوم على اتخاذ تدابير معينة بغية تنظيم الموارد الإنتاجية في البلاد وتوجيهها نحو خدمة المجهود الحربي : أي تحويل اقتصاد البلاد الى اقتصاد حرب . والتعبئة القومية تشمل السياسة والاقتصاد والصناعة والدبلوماسية وتهدف الى إعداد قوى الشعب وحشد طاقاته من أجل الدفاع عن الوطن وخوض معركة التحرير .

تعددية Pluralism :

مفهوم ليبرالي ينظر الى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة متفرقة . ويذهب أصحاب هذا المفهوم الى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع . ويعتبر الليبراليون في الولايات المتحدة الأمريكية كمثال للتعددية ، إلا أن كلا من اليسار الجديد واليمين الجديد يرفض هذا المفهوم ويعارضه .

تقاليد Tradition :

مجموعة المفاهيم الجماعية للسلوك الإنساني المتولدة من التجربة العملية للفئات الاجتماعية والمجتمعات . والتي تلعب دورا كبيرا في تكوينهم

القيمي ونظراتهم للمؤسسات والنظم الاجتماعية ، وتتصف التقاليد بالثبات ، وهي كثيرا ما تكون مقياسا للشرعية و مصدرا للتشريع .

تكتيك Tactics :

يعني أساليب النضال وأشكاله ومناهجه لتحقيق مهام معينة . والتكتيك يهدف الى تحقيق العمليات الجزئية لوضعها في خدمة الهدف الاستراتيجي العام . إنه يحدد أفضل المناهج والوسائل لتحقيق مهام معينة في ظروف مادية محددة ، ولعل أخطر مسألتين في التكتيك هما : الحلقة الرئيسية و التوقيت . والحلقة الرئيسية هي تلك الحلقة في سلسلة العمليات والمواقع التي إذا أمكن السيطرة عليها ، سهلت السيطرة على بقية العمليات والمواقع ، كأن تكون الحلقة الرئيسية (جسرا) في حالة التكتيك العسكري . أو أن تكون السيطرة على التجارة الخارجية في تكتيك ثوري لتوجيه الاقتصاد القومي و حمايته .. وخلاصة القول أن التكتيك يخدم الهدف الاستراتيجي ولا يتعارض معه .

تكنوقراطية Technocracy :

مصطلح يدل على أنه لا بد من أن يحكم المجتمع الخبراء و العلماء والمهندسون ، وقد نشأ هذا المصطلح مع اتساع الثورة الصناعية والتكنولوجية . وتكمن أهمية التكنوقراط في تزايد أهمية دور العلم في جميع نواحي الحياة ، ولا سيما النواحي الاقتصادية الصناعية و العسكرية

، وكذلك في التخطيط الاقتصادي ، والفكر الاستراتيجي وتوسيع استخدام وتطبيق العلوم .

تكنولوجيا Technology :

تعني الكلمة علم الفنون . تطلق حديثا على مبادئ العلوم والمخترعات في حقول الصناعة والأجهزة والآلات والإنتاج . وقد تأثرت السياسة بالتكنولوجيا لعلاقة الأخيرة المباشرة بالإنتاج الحربي والتصنيع العسكري ، وبالتالي على السياسة الدولية والعلاقات الدولية والدبلوماسية ، وإتباع أساليب جديدة ومتطورة وخاصة للإمبريالية في السيطرة على الأسواق وعلى العلاقات التجارية بشكل عام .

ثقافة : Culture

هي (الإرث الاجتماعي) ومحصلة النشاط المعنوي و المادي للمجتمع . ويتكون الشق المعنوي من حصيلة النتاج الذهني و الروحي والفكري والفني والأدبي والقيمي . ويتجسد في الرموز والأفكار و المفاهيم والنظم وسلم القيم ، والحس الجمالي . والشق الثاني يتكون من مجمل النتاج الاقتصادي والتقني (الأدوات والآلات) والبيوت وأماكن العمل و السلاح .. الخ) . فالثقافة إذن هي ثمرة المعيشة للحياة والتمرس فيها والتفاعل مع تجاربها و مراحلها ، تتمثل في نظرة عامة الى الوجود والحياة والإنسان وفي موقفه منها كلها .

الثورة Revolution

تدل كلمة ثورة على : (١) تغييرات فجائية و جذرية ، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية ، أي عندما يتم تغيير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانون المصاحب له بشكل مفاجئ وأحيانا عنيف بحكم آخر . (٢) تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية ، حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف ، كما في الثورة الثقافية أو الثورة الفنية الخ .. وعلى الرغم من كل التفسيرات للثورة وما تسببه من عنف وتدمير ومشاكل ، فإن الثورة تبقى ضمن إطار العنف التحرري العادي الذي يستهدف تحرير الإنسان من القهر القومي والاجتماعي ، بعد أن تكون الوسائل الأخرى قد فشلت في إنجاز ذلك . والثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تسرع في عملية التقدم والتطور والتغيير .

ثيوقراطية : Theocracy

مذهب يقوم على تعليل السلطة السياسية لدى الجماعة ، على أساس الاعتقاد الديني ، فالنظام الثيوقراطي هو النظام الذي يستند الى فكرة دينية ، ومنها نظرية (الحق الإلهي) التي تعتبر أن الله هو مصدر تأهيل هذا النظام . والحاكم بمثابة ظل الله أو وكيله على الأرض (اعتقاد هرمتي قديم) . فالسلطة الزمنية تستمد مقوماتها من المشيئة الإلهية ، ويتم اختيارها بعناية وتوجيه منها .

شوفينية Chauvinism :

بالأصل الكلمة فرنسية، ترمز الى التعصب القومي المتطرف، نسبة الى جندي فرنسي كان اسمه (نيقولا شوفان) حارب مع نابليون بونابرت، وكان شديد التعصب لوطنه ومنتفانيا في سبيله، ومع الأيام أصبح يدل المعنى على التعصب الأعمى والعداء للأجانب، والتزمت القومي، واستخدم أحيانا لوسم الأفكار الفاشية والنازية في أوروبا، ثم أصبح مصطلحا عاما، وذا مدلول عالمي.

شيوعية Communism :

مجموعة أفكار ورؤى اشتراكية ثورية ماركسية تنادي بضرورة وحتمية إطاحة النظام الرأسمالي وإقامة مجتمع المساواة والعدل في إطار أممي مرتكز على الملكية العامة لوسائل الانتاج وخال من التمييز الطبقي والاجتماعي. بحيث تختفي الفروق بين المدينة والريف وبين العمل الذهني والعمل اليدوي، وبين الرجل والمرأة. ويتم إلغاء الدولة نظرا لانتفاء حاجة المجتمع إليها، بعد أن تتطور قوى الانتاج وعوامل التوزيع العادل قد اكتملت وانتقلت من الشعار الاشتراكي: (كل حسب طاقته .. ولكل حسب إنتاجه) الى شعار المرحلة الشيوعية (كل حسب طاقته و لكل حسب حاجته) .. ويرافق ذلك ويشكل شرطا من شروط تحقيقه زوال الفروق بين الأمم (ذوبان القومية) بحيث يتكون مجتمع لا طبقي واحد. وبالتالي فإن المجتمع الشيوعي يشكل المرحلة العليا في التشكيل الاجتماعي . الاقتصادي للاشتراكية الأممية، ويفترض التطور التكنولوجي الهائل في

الانتاج والوفرة والتوزيع والنجاح الحاسم في التغلب على (الرواسب) والحوافز والقيم والروابط القائمة في ظل المجتمعات السابقة.

صالح عام Public Interest – Common Good

صيانة مصلحة أفراد المجتمع عن طريق الحفاظ على مصلحة المجموع والمصلحة المشتركة، وفي هذا ما يتضمن المساواة بين المواطنين وعدم التحيز والإغفال، والدولة هي المؤسسة المسؤولة عن تحقيق الصالح الاجتماعي وحمايته من حيث الأفراد والفئات التي تحاول الاستئثار والاستغلال.

صراع طبقي Class Struggle :

مفهوم ماركسي مركزي في تفسير التاريخ والحركة الجدلية، والآثار الاجتماعية لعلاقات الانتاج وذلك من خلال رسم معالم التناقض الحتمي بين مصالح الطبقات المالكة لوسائل الانتاج وبين الطبقات الكادحة المستغلة من قبل الطبقات المالكة، بحكم تفاوت الانتفاع بعملية الانتاج، وبين الطبقات الكادحة المستغلة من قبل الطبقات المالكة، بحكم تفاوت الانتفاع بعملية الانتاج. وبما يؤثر على جميع العلاقات والبنى المادية (التحتية) والفكرية والروحية (الفوقية) في المجتمعات الطبقيّة (اللااشتراكية)، بحيث اعتبره (ماركس) والمدارس الماركسية بمثابة (محرك التاريخ). ولكن رغم أهمية الصراع الطبقي، إلا أنه لا يلغي العوامل الأخرى المكونة للتضامن والسلم الاجتماعي في مجتمعات الدول النامية

والمقاومة للاستعمار والاحتلال في مراحل وأشكاله ونتائجه المختلفة، كما أنه لا يؤدي بالضرورة الى الصدام والعنف والثورة الطبقية في البلاد الصناعية والمتقدمة، كما تؤكد النظرية الماركسية لفهم حيثيات الصراع الطبقي.

صندوق النقد الدولي International Monetary Fund IMF

تكون في ١٩٤٥/١٢/٢٧ بهدف تشجيع التعاون النقدي الدولي وتوسيع التجارة الدولية، والعمل على تثبيت وتنسيق نظم التعامل والتبادل بين الأعضاء ومنع التنافس على تخفيض قيمة العملات الأجنبية لتحقيق أهدافه. يبيع الصندوق (النقد الأجنبي) للأعضاء لمساعدتهم على مواجهة صعوبات ميزان المدفوعات ويقدم المشورة للحكومات بشأن المشكلات المالية، ويقدم المشورة للحكومات بشأن المشكلات المالية ويعمل الصندوق من خلال مجلس المحافظين حيث تعين كل دولة (عضو في الصندوق) مندوبا لها يسمى (محافظ) ويتكون مجلس الصندوق من هؤلاء المحافظين، وهناك (١٥) مدير تنفيذي، تعين الدول صاحبة الأنصبة الكبرى خمسة منهم والباقي ينتخبهم مجلس المحافظين. مقر الصندوق في واشنطن.

صهيونية Zionism :

نسبة الى صهيون (جبل جنوب غرب القدس)، استخدمها (ناتان برنباوم) عام ١٨٨٠ ليصف بها تحول تعلق اليهود بجبل (صهيون) وأرض فلسطين من البعد الديني (الماشيحاني) القديم، الى برنامج سياسي استعماري إقليمي يستهدف عودة اليهود الى فلسطين. والصهيونية دعوة وحركة عنصرية دينية استيطانية إجلائية، مرتبطة نشأة وواقعا ومصيرا بالامبريالية العالمية، تطالب بإعادة توطيد اليهود وتجميعهم وإقامة دولة خاصة بهم في فلسطين بواسطة الهجرة والغزو والعنف، كحل للمسألة اليهودية.

ضبط وربط Discipline :

اصطلاح مستعمل في حقل التربية العسكرية والانضباط الحربي للدلالة على خصائصها المميزة بالنسبة للتقيد بالتعليمات وإطاعة الأوامر الصادرة من الرؤساء وكبار المسؤولين ضمن التسلسل في الرتب والمسئوليات. والاستعداد لممارسة الانضباط داخل السلك والإقبال على حب النظام. وتنفيذ المهمات بحذاقها.. والمحافظة عموما على حسن النظام.

ضريبة Tax :

هو مبلغ من المال يدفعه المواطن الى الدولة بوصفه عضوا في المجتمع يستفيد من الخدمات العامة، استفادة عامة أو خاصة، وتختلف الضريبة عن الرسم في أن الفرد لا يدفعها مقابل نفع خاص يعود عليه. والضرائب هي المصدر الأساسي والثابت لخزينة الدولة، وهي على نوعين: مباشر

ويفرض على الدخل أو رأس المال، والثاني يفرض على إنتاج السلع واستهلاكها. كما أن الضرائب أصبحت إحدى الوسائل المالية في البلدان الصناعية، حيث تلجأ الدولة الى تغيير معدلات الضريبة، بقصد التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي صعودا أو هبوطا حسب حالة الاقتصاد.

عالم الشمال: مجموعة الدول الواقعة شمال دائرة عرض ٣٠° شمالا في قارة أمريكا و ٣٥° شمالا في قارتي أوروبا و آسيا ، إضافة إلى أستراليا و نيوزيلندا الواقعة في الجنوب .

عالم الجنوب: مجموعة الدول الواقعة جنوب دائرة عرض ٣٠° شمالا في قارة أمريكا و ٣٥° شمالا في قارتي أوروبا و آسيا باستثناء أستراليا و نيوزيلندا.

العالم الثالث : مصطلح استعمله الاقتصادي الفرنسي ” ألفريد سوفي ” في ١٩٥٢ دلالة على دول إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية المتخلفة تميزا لها عن الدول المتقدمة الرأسمالية (العالم الأول) و الدول المتقدمة الاشتراكية (العالم الثاني) .

العالم المتقدم: مجموعة الدول المتطورة في مختلف المجالات (الاقتصادية ، الخدماتية ، المالية ، التكنولوجية ...) و ينحصر غالبا في نصف الكرة الشمالي.

الليبرالية : الحرية الاقتصادية و السياسية القائمة على عدم تدخل الحكومات يجسدها مبدأ آدم سميث "دعه يعمل اتركه يمر" ظهر بفرنسا سنة ١٨١٩ .

الاشتراكية : مجموعة من النظريات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المنظمة للمجتمع على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و المنفعة العامة . ظهرت كفكرة في أوائل القرن ١٩ و تبلورت على يد لينين في روسيا سنة ١٩١٧ (الثورة الشيوعية).

الشيوعية : مذهب سياسي و اقتصادي يمثل مرحلة عليا من الاشتراكية تزول فيه سلطة الدولة و الطبقية . و تتحقق ديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة الكادحة) ظهرت بألمانيا سنة ١٨٤٨ (ماركس - إنجلز) على إثر الإعلان عن البيان الشيوعي .

الامبريالية : مصطلح للدلالة على الهيمنة و السيطرة في مختلف المجالات باستخدام الأدوات الاقتصادية .

الشرق : بخلاف المفهوم الجغرافي فإن المصطلح يعبر عن توجه إيديولوجي تبنته مجموعة من الدول بقيادة الاتحاد السوفيتي ما بين ١٩٤٥/١٩٨٩ .

الغرب : مصطلح تاريخي سياسي إيديولوجي يعبر عن الدول الرأسمالية المنضوية تحت راية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الشرق الشيوعي في الفترة بين ١٩٤٥/١٩٨٩

الحلف الأطلسي : تحالف عسكري دفاعي هجومي تأسس بموجب معاهدة واشنطن في ٤/٤/١٩٤٩ مقره بروكسل عاصمة بلجيكا تسميته NATO-OTAN يضم دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ، ارتبط تأسيسه بصراع الحرب الباردة .

حلف وارسو : تحالف عسكري دفاعي هجومي تأسس في إطار صراع الحرب الباردة بتاريخ ٤/٥/١٩٥٥ مقره وارسو عاصمة بولونيا يضم الاتحاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية .

الصراع الإيديولوجي: صراع مذهبي ، عقائدي بين الفكر الشيوعي و الفكر الرأسمالي .

صراع النفوذ : تنافس القوى الدولية الكبرى من أجل السيطرة على العالم بمختلف أشكالها (السياسية ، الاقتصادية و الحضارية)

سياسة التكتل : سياسة لجمع دول ذات مصالح و أهداف مشتركة تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية و حتى العسكرية لمواجهة مختلف أشكال الضعف (الاتحاد الأوربي).

القطبية الثنائية : نمط للعلاقات الدولية ظهر بعد الحرب العالمية الثانية و استمر إلى ١٩٨٩ ارتبط بصراع الحرب الباردة يقوم على قوتين هما الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية تربطهما علاقة التنافس من أجل الهيمنة على العالم .

المجال الحيوي : سياسة استعمارية توسعية تتخذ من مستعمراتها حيزا للهيمنة و الاستغلال المكثف ، مع منع إي قوة أخرى للدخول في هذا المجال مما يجعل الصدام المسلح محتملا (ألمانيا ، اليابان،...).

سياسة ملاءم الفراغ : سياسة تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس إيزنهاور سنة ١٩٥٧ ضمن رسالة وجهها للكونجرس في سياق خطابه السنوي الذي ركز فيه على أهمية سد الفراغ السياسي الذي نتج في المنطقة العربية بعد انسحاب بريطانيا منها، و طالب الكونجرس بتفويض الإدارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية للدول التي تحتاجها للدفاع عن أمنها ضد الأخطار الشيوعية.

سياسة الأحلاف : أسلوب للعلاقات الخارجية يقوم على تجميع دول ذات مصالح مشتركة تهددها أخطار واحدة ظهر عبرمراحل التاريخ المختلفة خاصة قبيل الحربين العالميتين و ما يزال قائما إلى وقتنا الحاضر. و يطغى

عليه الجانب العسكري (جبهة الوفاق الثلاثي ، جبهة التحالف الثلاثي ، المحور ، الحلفاء ، وارسو ، الأطلنطي)

سياسة المشاريع : إجراءات اقتصادية سياسية تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة للاستقطاب و الاحتواء و المواجهة منها (مشروع مارشال ، مبدأ ترومان ، الكوميكون ...).

الأزمات الدولية : هي مشكلات دولية داخلية أو خارجية تصل إلى حالة من الانسداد تهدد بالمواجهة العسكرية ، ظهرت خلال فترات تاريخية مختلفة خاصة في الحرب الباردة (أزمة برلين ، أزمة كوبا ، أزمة السويس ...

الحرب الباردة: صراع إيديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي و الشيوعي ، امتد بين ١٩٤٥-١٩٨٩ ، هدفه تغليب نظام على آخر لتحقيق أهداف و مصالح خاصة بكل معسكر. - استخدم تعبير الحرب الباردة لأول مرة بشكل رسمي في وثيقة مجلس الأمن القومي الأميركي المرقمة ٦٨ الصادرة في افريل ١٩٥٠ قبل اندلاع الحرب الكورية بقليل. وجاء في هذه الوثيقة التي نظمها

«بول نيتز Poul Nitz» «ان الحرب الباردة في الواقع هي حرب حقيقية حيث يتعرض للخطر بقاء العالم الحر امام تهديد الاتحاد السوفيتي».

الانفراج الدولي : مظهر من مظاهر التقارب بين العملاقين . ارتبط بأزمات الحرب الباردة حيث ظهرت تسويات سلمية خوفا من التطور العسكري الشامل .

التعايش السلمي : سياسة تبناها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي تقوم على التقارب و التفاهم بدل الصراع ، امتدت خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٦١ تجلت في عدة مظاهر سياسية ،عسكرية اقتصادية و علمية.

القطبية الأحادية : انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و زوال القطبية الثنائية.

الشرعية الدولية : هي المرجعية القانونية و التشريعية للعلاقات الدولية تمثلها هيئة الأمم المتحدة.

المنظمات غير الحكومية : هي جمعيات و منظمات ذات طابع تضامني ، إنساني مستقلة عن الحكومات ، مهامها الدفاع عن حقوق الإنسان و البيئة و الحيوان ... أهدافها تحسين ظروف المجتمع الإنساني .

المنظمة العالمية للتجارة: منظمة دولية تأسست عام ١٩٩٥ في جنيف خلفا لمنظمة الغات (الاتفاقية العامة للتجارة و التعريف الجمركية) مهمتها

تنظيم المبادلات التجارية العالمية في ظل التحولات إلى القطبية الأحادية و تهدف إلى فرض فكرة العولمة ... تضم حاليا ١٤٨ دولة .
السوفييات: هي مجالس ثورية منتخبة من طرف العمال و الفلاحين ظهرت بعد نجاح الثورة

الشيوعية في روسيا ١٩١٧ .

الإتحاد السوفييتي: الإتحاد السوفييتي ، دولة شيوعية شملت مناطق شمال آسيا (روسيا)

وجزاء من شرق أوروبا ومناطق من وسط آسيا في الفترة ما بين عام ١٩٢٢م و ١٩٩١م ، شمل عدّة جمهوريات وصل عددها قبيل انهياره إلى ١٥ جمهورية كانت روسيا أكبرها ، كان الحزب الواحد الحاكم هو الحزب الشيوعي السوفييتي. شكل منذ العام ١٩٤٥ وحتى انهياره عام ١٩٩١ قوة عظمى في العالم.

إيديولوجيا :تصورات عن العالم خاصة بمجموعة بشرية، أو بحقبة تاريخية.

الصراع الإيديولوجي: صراع مذهبي ،عقائدي بين الفكر الشيوعي و الفكر الرأسمالي .

سباق التسلح النووي: هو شغف التسابق للحصول على أكبر قدر من الأسلحة النووية بين

الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي و لاحقا عدة دول أخرى ، بدأ بالأيام الأخيرة ، للحرب العالمية الثانية بعد إلقاء قنبليتي هيروشيما و ناغازاكي و حتى انهيار السوفييت .

حلف جنوب شرق آسيا ١٩٥٤ : أسسته و م أ ، يضم دولاً من المنطقة ، مواجهة المد الشيوعي .

حلف بغداد ١٩٥٥ : حلف عسكري كونته و م أ يضم دولاً من الشرق الأوسط ، هو رد فعل على نجاح الثورة المصرية ، مقره بغداد ثم تحول إلى أنقرة عاصمة تركيا بعد الثورة العراقية .

صراع النفوذ : تنافس القوى الدولية الكبرى من أجل السيطرة على العالم بمختلف أشكالها (السياسية ، الاقتصادية و الحضارية) .

بربروسا: اسم العملية العسكرية الألمانية ضد الاتحاد السوفيتي ١٩٤١
بروسترويكا : هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقتها آخر رئيس فعلي للاتحاد السوفيتي ، ميخائيل جورباتشوف و تعني كلمة برسترويكا حرفياً إعادة البعث و ترمز الي إعادة بعث اقتصاد الاتحاد السوفيتي . صاحبت البرسترويكا سياسة الجلاسنوست و التي تعني الشفافية . أدت السياستان معا إلي انهيار الاتحاد السوفيتي و تفككه سنة ١٩٩١
العولمة: ظاهرة تدويل المبادلات الاقتصادية و المالية و القيم السياسية و الثقافية .

أزمة السويس : اندلعت في شهر تموز/يوليو ١٩٥٦ عندما أمم عبد الناصر شركة قناة السويس رد على منع المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة وبريطانيا عن مصر. واستولى عبد الناصر على الشركة المملوكة للبريطانيين والفرنسيين ، وأثار هذا الإجراء أزمة دولية استمرت أربع أشهر قامت خلالها بريطانيا وفرنسا بحشد قواتهما العسكرية في المنطقة وحذرتا عبد الناصر بأنهما مستعدتان لاستخدام القوة لاستعادة ملكية شركة قناة السويس ما لم يتراجع عن قراره. وكان المسؤولون البريطانيون والفرنسيون يأملون سرا بأن يؤدي الضغط إلى سقوط عبد الناصر من السلطة باستخدام القوة من جانبها أو بدون استخدامها.

مبدأ ترومان : هو مبادرة أمريكية جاء بها الرئيس الأمريكي هاري ترومان. ووافق الكونغرس على تبنيها في ١٢ مارس ١٩٤٧م. يقضي المبدأ بتقديم مساعدات مالية عاجلة لكل من اليونان و تركيا قدرت ب ٤٠٠ مليون دولار أمريكي لمساعدتها على مواجهة الشيوعية و التصدي للنفوذ السوفيتي المتربص بها. و حتى لا تسمح بأن يحصل في اليونان و تركيا ما حصل سابقا في رومانيا، بلغاريا و بولونيا. -والهدف من هذا المبدأ هو خنق القوة السوفيتية ومنعها من التسرب إلى المناطق ذات الثقل الاستراتيجي والاقتصادي البارز بالنسبة لأمن الغرب الاستقطاب (المفهوم التاريخي)

تشكل مفهوم الاستقطاب بعد الحرب العالمية الثانية، حين انقسم العالم إلى معسكرين، الأول يدور حول القطب الأمريكي، والثاني حول القطب السوفيتي، والاستقطاب يعني حرص كل كتلة على استدراج أكبر قدر

يمكن من الدول إلى جانبها بشتى الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية.

ميثاق الأطلسي: تصريح سياسي مشترك بين (تشرشل) رئيس الحكومة البريطانية والرئيس الأمريكي (روزفلت) في ١٢-٠٨-١٩٤١ قد توسع فيما بعد ليشمل دولا أخرى وقد تضمن التصريح ٠٨ التزامات تلخص في حرصهما على: . المحافظة على السلام الدولي . سيادة الدول . حرية اختيار نظام حكمها.

مشروع مارشال : هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي اثناء الحرب العالمية

الثانية و وزير الخارجية الأمريكي منذ يناير ١٩٤٧ والذي أعلنه بنفسه في ٥ يونيو ١٩٤٧ في خطاب إمام جامعة هارفارد وكانت الهيئة التي إقامتها حكومات غرب أوروبا للإشراف على انفاق ١٧ مليار دولار اميركي قد سميت ” منظمة التعاون والاقتصادي الأوربي” و قد ساهمت هذه الأموال في إعادة اعمار و تشغيل الاقتصاد و المصانع الأوربية.

وكان المشروع احد الوسائل التي استثمرتها الولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة

الكوميكون(١٩٤٩) بادر الاتحاد السوفيتي إلى دعوة أوروبا الشرقية إلى مؤتمر في موسكو عام (١٩٤٩م)، للبحث في العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول. وقد حضر المؤتمر إلى جانب الاتحاد السوفيتي بلغاريا وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا (التي توقفت عضويتها عام

(١٩٦١م) لخلافاتها مع الاتحاد السوفيتي وعدم تسديد التزاماتها المالية).

أما ألمانيا الشرقية، فقد انضمت إلى المجموعة عام (١٩٥٠م)، و منغوليا عام (١٩٦٢م)، ويوغسلافيا عام (١٩٦٤م) وكوبا عام (١٩٧٢م) وفيتنام عام (١٩٧٨م).

وقد كان نشاط المجلس في الفترة الأولى مقتصرًا على مجالات التجارة الخارجية وإبرام الاتفاقات الثنائية، ثم جرى تطوير المجلس بإنشاء لجان دائمة، إلى أن وضع ميثاق الكوميكون الدائم عام (١٩٥٩م) ودخل مرحلة التنفيذ عام (١٩٦٠م).

أهداف الكوميكون

تمثلت أبرز أهداف الكوميكون فيما يأتي:

* تنسيق السياسات من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

* تنمية التعاون العلمي والفني بين الدول الأعضاء.

* تحقيق مستوى متطور من التصنيع مع التركيز على الدول الأقل تقدماً

من بين الدول الأعضاء (كتاب علم الاتصال المعاصر: دراسة في الأنماط

و المفاهيم و عالم الوسيلة الاعلامية في المجتمع السعودي).

مراجع مساعدة

علم الاجتماع السياسي: مقارنة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية

books.google.com > books...

د. إبراهيم أبراش

يتناول الكتاب المتغيرات الجديدة وخصوصا في العالم العربي، بل ويمكن القول انه يقدم أول محاولة جادة لفهم طبيعة الثورات العربية ضد ... لا تتوفر صور.

علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا books.google.com

> books

السيد الحسيني ٠ ١٩٨٤ ٠ لا معاينات

علم الاجتماع السياسي books.google.com > books

احسان محمد الحسن ٠ ٢٠٠٥ ٠ لا معاينات

نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع

السياسي books.google.com > books

1978 · Ismā'īl 'Alī Sa'd · عرض المقتطفات

لا تتوفر صور.

books.google.com > books علم الاجتماع السياسي

١٩٧٢ · لا معاينات

لا تتوفر صور.

books.google.com > books علم الاجتماع السياسي · ترجم

هذه الصفحة

لا معاينات

لا تتوفر صور.

علم الاجتماع السياسي بين علم السياسة و علم

books.google.com > books الاجتماع

٢٠٠٥ · لا معاينات

لا تتوفر صور.

books.google.com > books علم الاجتماع السياسي

٢٠١٠ · لا معاينات

لا تتوفر صور.

علم الاجتماع السياسي: دراسته في الحركات الاجتماعيه

books.google.com > books والسياسيه

شومان، ايمان · ١٩٩٦ · لا معاينات

لا تتوفر صور.

السياسة و المجتمع: دراسة في علم الاجتماع

books.google.com > books السياسي

لا معاينات

لا تتوفر صور.

books.google.com > books قضايا علم الاجتماع السياسي

لا معاينات

لا تتوفر صور.

books.google.com > books أصول علم الاجتماع السياسي

سعد، اسماعيل علي · ١٩٨٨ · لا معاينات

لا تتوفر صور.

books.google.com > books مدخل الى علم الاجتماع السياسي

books

١٩٤٨ · لا معاينات

لا تتوفّر صور.

الدولة: دراسة في علم الاجتماع السياسي > books.google.com

books

٢٠٠٣ . لا معاينات

لا تتوفّر صور.

الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع

السياسي > books.google.com

١٩٧٨ . لا معاينات

لا تتوفّر صور.

محاضرات في علم الاجتماع السياسي > books.google.com

books . ترجم هذه الصفحة

لا معاينات

علم الاجتماع السياسي > books.google.com

١٩٩٤ . لا معاينات

لا تتوفّر صور.

books.google.com > books علم الاجتماع السياسي

أبو الغار، ابراهيم · ١٩٧٩ · لا معاينات

لا تتوفّر صور.

النظام السياسي: دراسة في علم الاجتماع

books.google.com > books السياسي

لا معاينات

لا تتوفّر صور.

دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع

books.google.com > books السياسي

٢٠٠١ · لا معاينات

لا تتوفّر صور.

books.google.com > books محاضرات في علم الاجتماع السياسي

books · ترجم هذه الصفحة

لا معاينات

books.google.com > books علم الاجتماع السياسي

سامي عفيفي حاتم · ١٩٩٤ · لا معاينات

لا تتوفر صور.

books.google.com > books علم الاجتماع السياسي

أبو الغار، ابراهيم ٠ ١٩٧٩ ٠ لا معاينات

لا تتوفر صور.

النظام السياسي: دراسة في علم الاجتماع

books.google.com > books السياسي

لا معاينات

لا تتوفر صور.

دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع

books.google.com > books السياسي

٠ ٢٠٠١ ٠ لا معاينات

books.google.com > books علم الاجتماع السياسي

"ابوهنطش، محمد توهيل فايز" ٠ ١٩٩٨ ٠ لا معاينات

لا تتوفر صور.

التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع

books.google.com > books السياسي

السيد عبدالحليم الزيات ٠ ١٩٨٦ ٠ لا معاينات

لا تتوفر صور.

books.google.com > المدخل إلى علم الاجتماع السياسي

books

٠ ١٩٨٩ ٠ لا معاينات

لا تتوفر صور.

books.google.com > المدخل الى علم الاجتماع السياسي

books

٠ ١٩٨٨ ٠ لا معاينات

لا تتوفر صور.

العنف الديني في مصر: دراسة في علم الاجتماع

books.google.com > books السياسي

٠ ١٩٩٨ ٠ لا معاينات